المدرســـة العليا للـــــــتجارة

– القليعة–

مذكرة نهاية الدورة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

الموضوع:

إعداد خريطة المخاطر العملياتية المتعلقة بعملية الاعتماد المستندي للاستيراد

دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

من إعداد الطالبتين:

بخوش أسماء

بن توتة ندى

إشراف الأستاذة:

د. بوزملال فايزة

المؤسسة المستقبلة: بنك القرض الشعبي الجزائري CPA.

فترة التربص: من 2023/03/15 إلى 2023/05/15.

السنة الجامعية: 2023/2022

المدرســـة العليا للـــــــتجارة

– القليعة–

مذكرة نهاية الدورة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

الموضوع:

إعداد خريطة المخاطر العملياتية المتعلقة بعملية الاعتماد المستندي للاستيراد

دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

من إعداد الطالبتين:

بخوش أسماء

بن توتة ندى

إشراف الأستاذة:

د. بوزملال فايزة

المؤسسة المستقبلة: بنك القرض الشعبي الجزائري CPA.

فترة التربص: من 2023/03/15 إلى 2023/05/15.

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر و تقدير

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين"

سورة النمل الآية 19

نحمد الله سبحانه وتعالى الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات واعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع مذللا العقبات وميسرا لنا الصعوبات، فاللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

وعملا بقوله عليه أفضل الصلاة والسلام " من لم يشكر الناس، لم يشكر الله عز وجل" فإننا نتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة "بوزملال فايزة" على كل ما قدمته لنا من توجيهات وملاحظات قيمة أضاءت لنا سبيل البحث، وكافة من كان له يد في تعليمنا من أساتذة ومعلمين.

والشكر موصول إلى كل عمال بنك القرض الشعبي الجزائري، ونخص بالذكر أيضا السيدة "ختير نسيمة"، مديرة إدارة المخاطر العملياتية، ثم السيد "نزيم"، مسؤول تنفيذي في إدارة المخاطر العملياتية وكذلك السيد "شتوي محمد فتح الدين"، والسيدة "ولد محند سعاد" على الترحيب المحترم والتجربة المهنية المشتركة.

إليكم جميعا جزيل الشكر والعرفان.

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية وبمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من إخوة و أخوات

إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمنني لحظاته رعاهم الله ووفقهم:

أمينة، شيماء، ندى، ياسمين ، ليندة .

بخوش أسماء

إهداء

لحظة لطالما انتظرتها وحلمت بها واخيرا عانقت حلمي الجميل فالحمد لله أكملت مسيرتي الجامعية أهدي تخرجي:

الى فيض الحب ووافر العطاء بلا انتظار ولا مقابل الى من كانت سندا لي في مخاض هذا العمل وميلاده، الى **أمي** الحنونة والغالية أتمنى لها دوام الصحة والعافية.

الى **أبي** الغالي أطال الله في عمره.

الى أخي وسندي في الحياة "**أمين**" حفضك الله ورعاك.

الى أخي الحنون "**خالد**" صغيري وفقك الله في مسيرتك الدراسية.

الى أختي وحبيبتي "**اكرام**" شفاك الله.

الى خالي العزيز "**رضا**" **وزوجته الغالية على قلبي** .

الى أعز صديقاتي احسان، فريال وبنت عمي خديجة.

الى صديقتي" **بخوش أسماء**" التي تشرفت بالعمل معها.

والى كل عائلتي وأساتذتي.

بن توتة ندى

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر و تقدير	
إهداء	
الفهرس	I
قائمة الجداول والأشكال	IV
قائمة المختصرات والملاحق	VII
الملخص	X
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: تسيير المخاطر العملياتية البنكية	1
مقدمة الفصل الأول	2
المبحث الأول: ماهية البنك ومخاطر البنكية	3
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البنوك	3
المطلب الثاني: مفهوم ونشأة المخاطر البنكية	6
المطلب الثالث: أسباب وأنواع المخاطر البنكية	8
المبحث الثاني: لجنة بال للرقابة المصرفية	10
المطلب الأول: لجنة بال لإدارة المخاطر المصرفية	11
المطلب الثاني: مقررات لجنة بال للرقابة المصرفية	12
المطلب الثالث: القواعد الاحترازية في الجزائر	19
المبحث الثالث: تسيير المخاطر العملياتية	19
المطلب الأول: ماهية المخاطر العملياتية	19
المطلب الثاني: أساليب قياس المخاطر العملياتية	24
المطلب الثالث: إدارة المخاطر العملياتية	27
خاتمة الفصل الأول	30
الفصل الثاني: المخاطر المتعلقة بالاعتماد المستندي	31
مقدمة الفصل الثاني	32
المبحث الأول: خريطة المخاطر العملياتية	33
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول خريطة المخاطر	33

المطلب الثاني: مناهج وضع خريطة المخاطر	35
المطلب الثالث: مراحل وضع خريطة المخاطر	37
المبحث الثاني: العمليات المالية في التجارة الخارجية	39
المطلب الأول: عموميات حول التجارة الخارجية	40
المطلب الثاني: طرق الدفع الدولية	42
المطلب الثالث: تقنيات الدفع الدولية	45
المبحث الثالث: الاعتماد المستندي باعتباره أكثر وسائل الدفع استخداما دوليا	47
المطلب الأول: مفاهيم حول الاعتماد المستندي	47
المطلب الثاني: أنواع الاعتمادات المستندية	53
المطلب الثالث: دورة الاعتماد المستندي	58
خاتمة الفصل الثاني	61
الفصل الثالث: إعداد خريطة المخاطر العملياتية المتعلقة بعملية الاعتماد المستندي	62
مقدمة الفصل الثالث	63
المبحث الأول: تقديم القرض الشّعبي الجزائريCPA	64
المطلب الأول: لمحة عامة حول بنك القرض الشعبي الجزائري	64
المطلب الثاني: التّعريف بمديرية المخاطر العملياتية "D.R.O "	66
المطلب الثالث: تقديم مديرية العمليات الخارجية DOPEX	67
المبحث الثاني: تتبع سير عملية الاعتماد المستندي في حالة الاستيراد لبنك CPA	69
المطلب الأول: مرحلة توطين وفتح الاعتماد المستندي	69
المطلب الثاني: مرحلة الدفع و التسوية الاعتماد المستندي	73
المطلب الثالث: مرحلة إخراج السلعة و تصفية الاعتماد المستندي	75
المبحث الثالث: تنفيذ خريطة المخاطر لعملية الاعتماد المستندي داخل بنك القرض الشعبي الجزائري	76
المطلب الأول: تحديد وتقييم المخاطر العملياتية المرتبطة بالاعتماد المستندي للاستيراد	76
المطلب الثاني: النّتائج المتوصل إليها	94
المطلب الثالث: التّسلسل الهرمي للمخاطر وخطة العمل	96
خاتمة الفصل الثالث	102
الخاتمة العامة	103

قائمة المراجع	108
قائمة الملاحق	115

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	الأوزان الأساسية للمخاطر حسب لجنة بال	14
2-1	أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج ميزانية البنك	15
3-1	تقديم خطوط الأعمال التي حددتها اتفاقية بال 2	22
4-1	أنواع المخاطر العملياتية حسب بال	23
5-1	النشاطات الثمانية للبنك ومختلف نسبβ	25
1-2	أهم مخاطر تمويل التجارة الخارجية	41
1-3	تطور رأس المال لبنك القرض الشعبي الجزائري منذ عام 1966(مليار دينار جزائري)	66
2-3	أنواع سويفت واستخداماته	72
3-3	المخاطر العملياتية الكامنة في عملية الاعتماد المستندي للاستيراد لبنك CPA	76
4-3	مقياس تصنيف الاحتمالات	80
5-3	مقياس تصنيف التّأثير	80
6-3	قياس وتصنيف المخاطر الإجمالية	81
7-3	تقييم المخاطر الإجمالية المرتبطة بالاعتماد المستندي للاستيراد لبنكCPA	82
8-3	مقياس تصنيف المخاطر الاجمالية	85
9-3	مقياس تصنيف DMR	86
10-3	تقييم DMR	87
11-3	تقييم المخاطر الصّافية المرتبطة بالاعتماد المستندي للاستيراد لبنكCPA	90
12-3	مقياس تصنيف المخاطر الصّافية	94
13-3	دمج تقييمات المخاطر حسب كل مرحلة	95
14-3	خطة عمل للمخاطر العمليّاتيّة المحددة	100

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	الركائز الأساسية لاتفاقية بال 2	17
1-2	التّكامل بين المنهجين	37
2-2	مثال عام لخريطة المخاطر	39
3-2	مراحل معالجة الشيك في التّجارة الخارجية	43
4-2	مخطط سير عملية السفتجة	45
5-2	مخطط سير السّند لأمر	46
6-2	تقنيات الدّفع حسب درجة الأمان	46
7-2	مخطط يوضح مراحل سير الاعتماد المستندي	61
1-3	شكل التّوطين	70
2-3	سند بنكي ناقل للملكية	75
3-3	تمثيل تخطيطي لمعدل تركيز صافي المخاطر	95
4-3	تمثيل التخطيطي لمعدل تغطية المخاطر لكل مرحلة من مراحل عمليات الاعتماد المستندي	96
5-3	مصفوفة المخاطر الإجمالية	97
6-3	مصفوفة المخاطر الصافية	98
7-3	مقارنة بين التسلسل الهرمي لكل من المخاطر الإجمالية والمخاطر الصافية	99

قائمة المختصرات والملاحق

قائمة المختصرات

المختصر	شرح المختصر
BCBS	Basel Committee on Banking Supervision.
BCB	Bon De Cession Bancaire.
COSO	Committee Of Sponsoring Organizations of the Tradeway.
CREDOC	Crédit Documentaire.
CPA	Crédit Populaire d'Algérie.
CRBF	Comité de la Réglementation Bancaire et Financière.
DMR	Dispositif de maitrise de Risque.
DOREX	Direction des opérations extérieures.
DRO	Direction des Risques Opérationnels.
EL	Exposition à L'événement.
ISO	International Organization for Standardization.
IFACI	Institut Français de l'Audit et du Contrôl Internes.
KRI	Key Risk Indicators.
KPI	Key Performance Indicators.
OCDE	L'Organisation de coopération et de développement économique.
RUU	Règles et Usances Uniformes.

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي العام بنك القرض الشعبي الجزائري "C.P.A "	i
02	الهيكل التنظيمي لمديرية المخاطر العملياتية "D.R.P "	ii
03	الهيكل التّنظيمي لمديرية العمليات الخارجية "DOPEX "	iii
04	الفاتورة الشكلية	iv
05	وثيقة طلب فتح الاعتماد المستندي EM9	v
06	وثيقة طلب فتح الاعتماد المستندي للوكالة EM7	vi
07	وثيقة MT700	vii
08	وثيقة MT754	viii
09	تقييم نظام مراقبة المخاطر باستخدام طريقة SCORECARDS	ix

الملخص

الملخص:

مع التطور المستمر للبيئة المالية، أصبحت الخدمات المصرفية أكثر تعقيدا وبالتالي أكثر عرضة للمخاطر المختلفة بما في ذلك **المخاطر العملياتية**. لذلك أصبح **إدارة** هذه الأخيرة ضرورة للمؤسسات المصرفية والمالية. من خلال إعداد **خريطة المخاطر** العملياتية التي تساهم في تحديد وتقييم المخاطر المحتملة، مما يمكن البنك من ترتيب أولوياته وتحديد التدابير اللازمة للإدارة هذه المخاطر بشكل فعال.

عملية الاعتماد المستندي، مثل أي عملية داخل البنك تتعرض للعديد من المخاطر العملياتية التي تنشأ من خطأ في تحليل المستندات، عدم التزام بالشروط واللوائح المعمول بها، خطر الاحتيال والتلاعب، وغيرها التي تعيق عمله بشكل صحيح وتؤثر بشكل خاص على ملاءة البنك.

الكلمات المفتاحية: المخاطر العملياتية، إدارة المخاطر، خريطة المخاطر، عملية الاعتماد المستندي.

Résumé :

À mesure que l'environnement financier continue d'évoluer, les services bancaires deviennent plus complexes et, par conséquent, plus vulnérables aux différent risque, notamment **le risque opérationnels**. **La gestion** de ce dernier est donc devenue une nécessité pour les institutions bancaires et financières. En établissant une **cartographie des risques** opérationnels qui contribue à identifier et à évaluer les risques potentiels, ce qui permet à la Banque de prioriser et de déterminer les mesures nécessaires pour gérer efficacement ces risques.

Le processus de crédit documentaire, comme tout processus en banque, est exposé à de nombreux risques opérationnels qui découlent d'une erreur dans l'analyse documentaire, du non-respect des termes et réglementations applicables, du risque de fraude et de manipulation, et d'autres qui entravent son bon fonctionnement et affectent particulièrement la solvabilité de la banque.

Mots-clés : Risque Opérationnel, Gestion des risques, Cartographie des risques, processus de crédit documentaire.

المقدمة العامة

استمرت البيئة الاقتصادية العالمية في التطور لعدة سنوات. وهذا التطور والتوسع المتسارع جعلها أكثر عرضة لمختلف المخاطر التي تهددها. حيث أصبحت إدارة المخاطر ضرورية لكل من المصرفيين والمنظمين.

بين مخاطر الائتمان، المخاطر العملياتية، مخاطر السوق ومخاطر السيولة، يتعين على المؤسسات المصرفية إجراء إدارة دائمة وصارمة لهذه المخاطر وذلك لغرض تحديد أي خسائر وحماية الودائع.

وتعد المخاطر العملياتية واحدة من هذه المخاطر، حيث تعتبر أول خطر يمكن أن يتعرض له البنك. لأنها تتجلى أثناء تنفيذ المهام اليومية للبنك مثل: الأخطاء المتعلقة بالعاملين، أعطال النظام أو من خلال المخاطر الخارجية. وقد أجبرت هذه الأهمية البنوك على وضع هذا الخطر في صميم أولوياتها من خلال وضع إجراءات وأنظمة مختصة تتمثل مهمتها في إدارة هذه المخاطر.

في الواقع، هذا الخطر ليس جديدًا، لقد كان موجودًا من قبل، ولكن غالبًا ما تم تجاهله. ولم يتم إحياء مفهوم المخاطر العملياتية إلا بعد الانتهاء من بال 2 في عام 2004.

بين الغش والأعطال في النظام، تجلت المخاطر العملياتية بطرق مختلفة، بل كانت في قلب العديد من الكوارث المالية وكذلك حالات الغش أو اختلاس الأموال، وهو ما يفسر من خلال تكاملها مع الاحتيال الداخلي والخارجي.

ومن الواضح أن الهيئات الإشرافية، من أجل ضمان حسن سير النشاط المصرفي، أخذت في الحسبان المخاطر العملياتية. بين لجنة بال ومجلس العملة والائتمان CMC، قامت الهياكل الإشرافية بتكييف لوائحها لضمان قدرة البنوك على إدارة هذه المخاطر بشكل فعال.

من حيث اللوائح الاحترازية، نجد نسبة كوك (ratio Cooke) المقترحة من قبل بال 1 التي تناولت مخاطر الائتمان ومخاطر السوق فقط. وقد أدى ذلك لاحقًا إلى التشكيك في هذه النسبة نظرًا لأن السياق اتسم بالنمو الملحوظ في الخسائر الناجمة عن المخاطر العملياتية.

وهنا يأتي دور نظام بال 2، لتعزيز النسبة الأولى، فإنه يضيف المخاطر العملياتية للمخاطر الأخرى في نسبة جديدة تعرف (ratio McDonough).

على المستوى الوطني، ظلت المصارف تتجاهل مفهوم المخاطر العملياتية إلى أن أصدر مصرف الجزائر اللائحة 08/11 المؤرخة 28 أكتوبر 2011 بشأن الرقابة الداخلية على المصارف والمؤسسات المالية. وقد حددت هذه اللائحة الحاجة إلى قياس المخاطر التي تتعرض لها المصارف، بما في ذلك المخاطر ذات الطابع العملياتي، وتطلبت وضع خريطة لتحديد هذه المخاطر وتقييمها.

وفي سياق مراقبة المخاطر وإدارتها، تعتبر خريطة المخاطر أداة أساسية لا غنى عنها لأي مصرف، بالإضافة إلى اعتبارها أداة توجيهية وإدارية بصفة عامة وفي التجارة الدولية بصفة خاصة.

الاعتماد المستندي هو وسيلة تسوية تستخدم على نطاق واسع في التّجارة الخارجية بفضل مزاياها لكلا الطرفين. هذا لا يمنعنا من الاعتراف بأنّها معرضة للعديد من المخاطر العملياتية.

الهدف من هذا العمل هو إظهار كيف يمكن أن تسبب المخاطر العملياتية خسائر مالية، و دور هذه الخريطة في إدارة هذه المخاطر. هذا من خلال تحليل عملية الاعتماد المستندي داخل بنك القرض الشعبي الجزائري "Crédit Populaire d'Algérie".

إنّ عملنا يتم بطريقة توفر إجابة منهجية على بعض الأسئلة، وخاصة الاشكالية التالية:

ما مدى مساهمة خريطة المخاطر في التسيير الفعال للمخاطر العملياتية المتعلقة بعملية الاعتماد المستندي للاستيراد داخل بنك القرض الشعبي الجزائري ؟

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن طرح مجموعة من الأسئلة على النحو التالي:

- ما هي أنواع المخاطر الموجودة على مستوى البنك؟ هل هي متعلقة بالمخاطر العملياتية؟
- كيف يتم تحديد، قياس وتقييم المخاطر العملياتية؟
- لماذا يعتبر الاعتماد المستندي التقنية الأكثر استعمالا؟
- كيف يمكن لمصرف القرض الشّعبي الجزائري تنفيذ خريطة للمخاطر العملياتية المتعلقة بعملية الاعتماد المستندي للاستيراد؟

وكإجابة أولية على الأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- في المؤسسة المصرفية، هناك أنواع مختلفة من المخاطر، بما في ذلك المخاطر العملياتية والأخيرة تشمل معظم هذه المخاطر.
- أدوات تحديد المخاطر العملياتية التي اقترحتها لجنة بال هي الأدوات الأكثر استخداما وتتكون من ممارسات التقييم الذاتي بالإضافة إلى رسم خريطة المخاطر، كما اقترحت أيضا ثلاثة مناهج لقياس هذه المخاطر.
- الاعتماد المستندي تقنية بنكية دولية تحكمها الأعراف والقواعد الدولية الموحدة لذلك تمنح الحماية لكل من المستورد والمصدر من مخاطر التجارة الخارجية.
- تسعى الخرائط التّي نهدف إلى تطويرها إلى تقييم عمليات الاعتماد المستندي من خلال تحديد وتقييم المخاطر الكامنة في كل خطوة من أجل الحصول على إدارة ائتمانية أفضل.

أسباب اختيار الموضوع:

- أهمية الموضوع والحاجة إلى معالجته ولا سيما في الوقت الرّاهن نظرا للتّحديات التي تواجهها المؤسّسة المصرفية.
- دور وأهمية خريطة المخاطر العملياتية في المؤسسة المصرفية.
- الاهتمام بالاعتماد المستندي والدور الكبير الذي يلعبه في التجارة الخارجية والاقتصاد.
- توافق الموضوع مع طبيعة التّخصص المتبع وهو مالية المؤسسة.
- الرغبة في إعطاء صيغة ميدانية تطبيقية حول الموضوع.

أهداف الدّراسة:

تتمثّل أهداف البحث فيما يلي:

- إلقاء الضوء على إدارة المخاطر وعلاقتها بخريطة المخاطر المصرفية.
- معرفة دور خريطة المخاطر العملياتية في استقرار النظام المصرفي.
- معرفة مدى مساهمة الخريطة في التّسيير الفعال للمخاطر العملياتية في المؤسسة المصرفية.
- معرفة جهود لجنة بال فيما يخص خريطة المخاطر المصرفية.
- التّعرف على مراحل وإجراءات خريطة المخاطر للقرض المستندي من خلال دراسة حالة.

أهمية البحث:

نظرا للأهمية البالغة لرسم خريطة المخاطر العملياتية على مستوى المؤسسة المصرفية، أصبحت هناك ضرورة حتمية للاعتماد على أساليب حديثة لتحسينها والارتقاء بمستوياتها لذلك تتجلّى أهمية البحث في:

- بالنسبة لنا: تتيح لنا فرصة لتطبيق المعرفة النظرية وفهم المنطق الذي يتمثّل في رسم خريطة للمخاطر العملياتية.
- بالنسبة للبنك: سيوفر له بحث خريطة المخاطر العملياتية كيفية توجيه إجراءاته وموارده بشكل أفضل.
- بالنسبة للقارئ: سيكون العمل بمثابة دعم في فهم عملية وضع خريطة للمخاطر العملياتية البنكية.

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات من عدمها تم إعتماد على المنهج الوصفي في الجزء النظري الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين وذلك بالاعتماد على مجموعة من الكتب وبعض الدّراسات والبحوث السابقة ذات العلاقة بالموضوع. وفي الجانب

التطبيقي تم استخدام المنهج التّحليلي الاستقرائي لاستنباط دور إعداد خريطة المخاطر العملياتية في تقييم أداء المؤسسة محل الدراسة.

هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية البحث وإثبات أو نفي الفرضيات الموضوعة تمّ تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأوّل الذي سنتناول فيه تسيير المخاطر العملياتية البنكية حيث تمّ تقسيمه إلى ثلاث مباحث، الأوّل ماهية البنك ومخاطر البنكية أما الثّاني فهو تحت عنوان لجنة بال للرقابة المصرفية أمّا المبحث الثّالث فهو تسيير للمخاطر العملياتية.

وسوف يتطرق الفصل الثّاني للمخاطر المتعلقة بالاعتماد المستندي للاستيراد وذلك من خلال ثلاث مباحث رئيسية، الأوّل خريطة المخاطر العملياتية أما الثّاني العمليات المالية في التجارة الخارجية وأمّا الثّالث الاعتماد المستندي باعتباره أكثر وسائل الدفع استخداما دوليا.

أمّا فيما يخص الفصل الثّالث سنقوم بإسقاط الجانب النظري في المؤسسة محل الدراسة وهذا من خلال محاولة إعداد خريطة المخاطر العملياتية المتعلقة بعملية الاعتماد المستندي للاستيراد، وقد تمّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، الأوّل تقديم بنك القرض الشّعبي الجزائريCPA أمّا الثّاني تتبع سير عملية الاعتماد المستندي في حالة الاستيراد أمّا الثّالث تنفيذ خريطة المخاطر لعملية الاعتماد المستندي داخل بنك القرض الشعبي الجزائري.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تم اختيار بنك القرض الشعبي الجزائري (بئر مراد رايس/الجزائر)كميدان للتربص وإسقاط الدراسة النظرية.
- الحدود الزمنية: اعتمدنا في هذا البحث على مقابلات مع موظفي البنك حول الموضوع خلال الفترة الممتدة من 2023/03/15 إلى 2023/05/15.

دراسات السابقة:

أوضحت العديد من الدراسات التي تناولت خريطة المخاطر العملياتية أهمية اعدادها في كافة المؤسسات المصرفية، لما لها من دور فعال في تحديد وتقييم المخاطر العملياتية فيما يلي عرض لبعض الدراسات المنجزة:

- جمال إيدروج، أهمية خريطة المخاطر كأداة تسيير للمخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، مجلة المستقبل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، العدد السادس 2015، تهدف هذه الدراسة للتعرف على

أهم التعاريف الخاصة بالمخاطر التشغيلية ومسبباتها من خلال تحديد المخاطر المتلازمة لمسار الأعمال البنكية لاعتماد الأساليب الناجعة والممارسات التنفيذية لطرق القياس والمتابعة وخاصة الرقابة الدائمة، كما تهدف إلى دراسة أهمية ودور خريطة المخاطر في التسيير الفعال للمخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، من أهم النتائج المتوصل إليها صعوبة تحديد وتدقيق في تعريف شامل وكامل للمخاطر التشغيلية نظرا لتعدد مصادرها إلا أن الاعتماد على توصيات لجنة بال فيما يخص التحكم في تقدير وتسيير هذه المخاطر تستدل البنوك على مجمل الإجراءات المتبعة لإنتاج الخدمات البنكية للتعرف عن قرب والتمعن في مكامن المخاطر التشغيلية.

- راضية مصداع، إدارة المخاطر التشغيلية وفقا لاتفاقية بال(2) في البنوك التجارية الجزائرية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة بن باديس مستغانم، العدد17، جويلية2017، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف مختلف المخاطر التشغيلية التي تواجه البنوك التجارية وأهم مصادرها، وكذا واقع إدارة هذه المخاطر بالبنوك التجارية الجزائرية ومدى تطبيقها للمبادئ التي أوصت بها اتفاقية بال2، وقد توصلت الدراسة أن مستوى توفر الاطار الفني والإداري اللازم لإدارة المخاطر التشغيلية لا يزال متوسط، حيث وجدنا أن البنوك تخضع لحملة من القواعد والإجراءات التي جاءت بها الاتفاقية إلا أنها لا تلتزم بهل أثناء تأدية أنشطتها.
- دراسة طاري محمد لعربي، رضا خديجة، 2017، مقال بعنوان: La Gestion Des Risques Opérationnels تهدف هذه الدراسة الى تحديد مفهوم المخاطر العملياتية ومختلف الوسائل المستخدمة في تقييم وقياس هذه المخاطر ومساهمة خريطة المخاطر في تحديد، تقييم وتصنيف المخاطر العملياتية المتعلقة بعملية الاعتماد المستندي لبنك Natixes.
- دراسة شتوي محمد فتح الدين، 2018، مذكرة لنيل شهادة الماستر بعنوان: La Gestion Des Risques Opérationnels داخل بنك trust Bank Algérie ، تهدف هذه الدراسة الى تحديد دور خريطة المخاطر في تحديد وتقييم المخاطر العملياتية المتعلقة بعملية الاعتماد المستندي.

الفصل الأول:

تسيير المخاطر العملياتية البنكية

مقدمة الفصل الأول

تعتبر المخاطر البنكيّة من أهم التّحديات التي تواجهها البنوك في إدارة أعمالها وتحقيق أهدافها. فهي تشمل العديد من المخاطر المالية، الائتمانية، الاستثمارية، الشّرعية والعملياتية، وتتنوّع بحسب نوعية العمليات المصرفية والتّعاملات المالية التي تتعامل بها البنوك.

تعدّ إدارة المخاطر العملياتية في البنوك من القضايا المهمة التي تتعامل معها المصارف والمؤسسات المالية. وتشير المخاطر العملياتية إلى المخاطر التي تنشأ عن عمليات الأعمال اليومية للمؤسسة، والتي قد تؤدي إلى خسائر مالية أو انخفاض مستوى الخدمة المقدّمة للعملاء. ويمكن أن تنشأ هذه المخاطر من العديد من العوامل، بما في ذلك الأخطاء البشريّة، والنظام الفني المستخدم، والتّقنيات الحديثة، والتّحولات التشريعية والتّنظيمية.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التّطرق إلى ثلاث مباحث من أجل الإلمام بأهم المفاهيم المتعلقة بتسيير المخاطر العملياتية البنكية وهي:

- ✓ المبحث الأوّل: ماهية البنك والمخاطر البنكيّة.
- ✓ المبحث الثّاني: لجنة بال للرّقابة المصرفية.
- ✓ المبحث الثالث: تسيير المخاطر العملياتية.

المبحث الأول: ماهية البنك والمخاطر البنكية

يتكون الجهاز المصرفي من جملة بنوك تختلف حسب الدّور الذي تؤديه والذي أنشأت من أجله، فبالرغم من هذا الاختلاف فهي تلعب دورا بالغ الأهميّة في إنعاش وتنمية اقتصاد أي دولة. إنّ تطور هذا الأخير وتوسع عملياته كان إلزاما أن يواكب التّطورات الحاصلة في عصرنا هذا، لذا فقد كان من الضّروري التّركيز على تبيان المخاطر المختلفة التي تنجم من مزاولة البنك لنشاطاته وهذا ما سوف نحاول التّركيز عليه في المبحث الأول من خلال التّطرق إلى ماهية البنوك من جهة والتّعرف على المفاهيم التي تحيط بالمخاطر البنكية من تعاريف وعوامل التي كانت سببا في إنشائها وتنوعها وكذا أنواعها المختلفة.

المطلب الأوّل: مفاهيم عامة حول البنوك

يعدّ مصطلح البنك مصطلحا متعدد الجوانب والأبعاد لاقترانه وتداخله مع عدّة مصطلحات ومفاهيم مشابهة له، حيث سنحاول من خلال هذا المطلب الإحاطة بمفهوم البنك وإبراز أهم تعاريفه والتّركيز على نشأة وتطور البنوك وأهم الأنواع المختلفة لها.

1: تعريف البنوك

تعود كلمة البنك (Bank) في أصلها حسب ما ذكره شاكر القزويني إلى الكلمة الإيطالية "بانكو" (Banco) والتي تعني مصطبة (banq) التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما ليقصد به المنضدة التي يتمّ فوقها عدّ العملات (comptoir)، وفي النّهاية أصبحت هذه الكلمة تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجرى فيه المتاجرة بالنقود [1].

كما أنّ كلمة (BanKrupt) تعني مفلس، حيث كان يتمّ كسر منضدة الصّراف عند إفلاسه، ولا يمكنه بعد ذلك من مزاولة الصرافة.

وجاء في المعجم الوسيط بأنّ أصل كلمة مصرف هي وزن مفعل أي " مكان الصرف " لذلك سميّ مصرفا، وقد وردت في القرآن الكريم لقوله تعالى:{ وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا } سورة الكهف الآية 53، أي المكان الذي ينصرفون إليه و يحتمون به.

ولقد وردت عدة تعاريف للبنك منها:" مؤسّسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليها وتنميتها، والمجموعة الثّانية تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التّشغيل أو كلاهما "[2].

---

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992، ص 24.
[2] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء و النشر و الطباعة، مصر، الطبعة الأولى، 2007 ، ص 7.

كما عرفت المادّة 121 من قانون النّقد والتسليف البنك أو المصرف على أنّها "المؤسسة التّي موضوعها الأساسي أن نستعمل لحسابها الخاص في عملية تسليفها الأموال التّي تتلقاها من الجمهور"[1].

غير أنّ هناك من أخذ تعريفه منحى آخر وهذا ما جاء به تعريف محفوظ لعشب حيث ذكر بأنّ البنك هو: " كل مؤسسة قرض تعمل لحسابها الخاص على سبيل المهنة والاحتراف وأساسا تقوم بالعمليات التالية [2]:

- تمنح قروضا مهما كانت المدّة أو الشكل.
- تقوم بعمليات الصّرف والتجارة الخارجية في إطار القوانين والتنظيمات سارية المفعول.
- تضمن وسائل الدفع.
- تقوم بعملية التّوظيف و القيد والبيع والحراسة وبيع القيم المنقولة وكل منتوج مالي.

وبناء على التّعريفات السّابقة يمكن استنتاج التّعريف التّالي: البنك هو مؤسّسة مالية ذات شخصية معنوية مهمتها الرئيسيّة إجراء العمليات المصرفية، تنقسم هذه العمليات إلى صنفين الأوّل في خلق النّقود المصرفية عن طريق توزيع القروض بشكل ودائع إضافية يكون البنك بذلك" وسيط نقدي" أمّا الثّاني في وضع عدّة طرق لتوزيع القروض أي ابتكار تقنيّات كتمويل الودائع الجارية إلى ادّخارات سائلة فيكون بذلك أيضا "كوسيط مالي" وبالتّالي ينفرد البنك دون المؤسسات المالية الأخرى بوظيفة الوسيط النقدي والمالي.

2: نشأة وتطوّر البنوك

إنّ البدايات الأولى للعمليات المصرفية حسب ما ذكره شاكر القزويني تعود إلى الألف الرابع قبل الميلاد في بلاد ما بين النهرين بابل العراق القديم، أمّا الإغريق فقد عرفوه قبل الميلاد بأربعة قرون حيث كانت تتم العمليات التّي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات، وحفظ الودائع ومنح القروض، أما فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف (الصيرفي) الذّي يكتسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت عملات أجنبية أو محلية، أما البنوك بشكلها الحالي، فقد ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى (القرن الثّالث عشر والرابع عشر) بعد ازدهار المدن الإيطالية[3].

---

[1] فريد الصحن، **المصرف والأعمال المصرفية**، المصليب والتوزيع، طبعة 1989 ، ص 13 .
[2] محفوظ لعشب، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2006، ص 38.
[3] شاكر القزويني، **مرجع سبق ذكره**، ص 25 .

يعتبر كل من الصانع والصيرفي أكثر المستفيدين من هذا التّحول، وهذا راجع إلى قبول الودائع مقابل شهادات اسمية.

ولم يكتف الصيرفي بمجرد قبول الودائع بل عمل على استثمار أمواله الخاصة باقتراضها للغير نظير الفوائد التّي يحصل عليها.

كما عملوا على استثمار مال الغير المودع لديهم نظير الفوائد المحددة وهكذا تطوّرت الممارسة الماليّة من صراف إلى بيت الصيرفة ثمّ إلى بنك وأقدم بنك حمل هذا الاسم في التّاريخ هو بنك برشلونة (1401)، وأمّا أقدم بنك حكومي فقد تأسسّ في البندقية فينيسيا عام1587 باسم «Banca della piazza devialta»

وأخذت البنوك تتوسّع هي الأخرى في القرن التاسع عشر وتأخذ شكل شركات المساهمة، وذلك بقيام الثّورة الصّناعية ودخول في عصر الإنتاج الكثير الذي يحتاج إلى تسيير أموال كبيرة.

وبعد بلوغ الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية في أواخر القرن التاسع عشر بدأت حركة تركز البنوك بواسطة الإدماج أو بطريقة الشراكة القابضة ومنه نشأت البنوك بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات وهكذا واكبت نشوء الرأسمالية وساهمت كثيرا في تطورها.

3: أنواع البنوك

يتكوّن الجهاز المصرفي في أي مجتمع من عدد من البنوك تختلف من دولة إلى أخرى وفقا لنظامها ومدى حاجات الاقتصاد لنوع معين من البنوك والأهداف التّي تصبو إليها في الحياة الاقتصادية ولهذا سوف يتمّ التّطرق إلى العديد من أنواع البنوك على النّحو التالي:

1.3: البنوك التجارية

" وهي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة لتلقي ودائع لمدة قصيرة لا تتجاوز في الغالب سنة، خصم الأوراق التجارية ومنح القروض، وأهم ما يميّزها هو قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية ممّا يجعلها على استعداد لدفع الأموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدّوام الرسمي"[1].

يقصد بالبنك التّجاري المؤسسة التّي تمارس عمليات الائتمان ويطلق عليها في بعض الأحيان تسمية بنوك الودائع لأنّها الوحيدة المؤهلة لإنشاء نقد الودائع وهي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائدات والمؤسّسات والسّلطات العموميّة.

[1] انس البكري و وليد الصافي، **النقود والبنوك (بين النظرية و التطبيق)** ، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص 26.

2.3: بنوك الاستثمار

تسمى أحيانا بنوك الجملة، تتولى تقديم خدمات مالية إلى الشركات والمؤسسات المالية، وأحيانا إلى البلدان والحكومات. وإنّ عملياتها موجهة أساسا لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت لذا هي تحتاج لأموال أصحابها يودّعونها في شكل ودائع لأجل، وتعتمد بدرجة أكبر على رأس مالها الذي يكون ضخما نسبيا.

3.3: البنوك المتخصصة

هي البنوك التّي تخدم نوعا محددا من النّشاط الاقتصادي مثل النشاط الصّناعي أو الزراعي أو العقاري وذلك وفقا للقرارات الصّادرة بتأسيسها والتّي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من بين أوجه نشاطاتها الرئيسية.

4.3: البنوك الإسلامية

" تقوم بقبول الودائع تحت الطلب والودائع لأجل مثل البنوك التجارية إلا أنّها تختلف عن البنوك التجارية في طريقة توظيف الأموال، حيث أنّ البنوك التجارية تعتبر الفائدة أساس التّعامل، في حين أنّ البنوك الإسلامية تعتمد على صيغ عديدة للتّمويل مثل: المضاربة، المشاركة والمرابحة والمزارعة ...الخ "[1].

المطلب الثاني: مفهوم ونشأة المخاطر البنكية

تعتبر المخاطر البنكية جزء لا يتجزأ من النّشاط البنكي، خاصة مع التّطور التكنولوجي، وارتفاع حدة المنافسة وزيادة حجم المعاملات البنكية إضافة إلى الحاجة للبنوك ذات الأحجام الكبيرة، أصبحت البنوك اليوم تواجه مخاطر بنكية متنوعة تداولت درجة تطورها من بنك إلى آخر.

1: مفهوم المخاطر البنكية

توجد للمخاطر تعريفات متعدّدة تعكس وجهات نظر الباحثين المختلفة حول هذا المفهوم، فقد تمّ تعريف المخاطر حسب ما ذكره فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري:" بأنّها إمكانية التعرض إلى الخسارة أو الضرر أو المجازفة"[2].

كما عرف أسامة عزمي سلام شقيري تورمي موسى الخطر على أنّه:" الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين وقد أشار هذا التّعريف بتحديد نوع الخسارة على أنّها خسارة مادية"[3].

---

[1] محمد الصيرفي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 26 .

[2] فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك (مدخل كمية استراتيجي معاصر)**، دار وائل للنشر، الأردن ،ط2، 2000 ، ص 165 – 166.

[3] أسامة عزمي سلام شقيري تورمي موسى، **إدارة المخاطر والتأمين**، دار الجامعية، عمان، ط1، 2007، ص 20 .

أما المخاطر البنكيّة فهي " احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/ أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين "[1].

ويمكن إعطاء تعريف آخر للمخاطر البنكية: " هو حالة عدم التأكد من استرجاع رؤوس الأموال المقترضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة "[2].

وعلى الرغم من تعدد التعريفات على هذا المفهوم إلا أنّها تؤدي إلى معنى واحد وهو أنّ المخاطر البنكية تتمثل في كل القرارات المرتبطة بالنّشاط البنكي والملازمة له، والتّي لها قدرة التّأثير على قيمته السوقية وأرباحه، إلا أنّها تختلف في حدتها وقوتها من بنك لأخر، حيث لكل بنك درجة معينة من المخاطر تختلف باختلاف نشاطه الرئيسي.

2: نشأة وتطور المخاطر البنكية

لقد ساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار للبيئة المصرفية في السّبعينات، فقد كان هذا القطاع يخضع للتّنظيم القانوني الشديد، وكانت العمليات المصرفية التّجارية تقوم أساسا على تجميع الموارد والتّسليف، وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة، وكانت الهيئات التّنظيمية مشغولة بسلامة القطاع المصرفي والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها، والحدّ من مخاطرها، ولم توجد الحوافز الدافعة للتّغيير والمنافسة.

أمّا أواخر السبعينات والثمانينات حملت معها موجات من التّغيير الجذري في الصّناعة وبين القوى الدافعة الرّئيسية، ولقد وسع التحرير بشكل جذري من مجموعة المنتجات والخدمات المطروحة بواسطة البنوك ونوعت معظم المؤسسات الائتمانية عملياتها بعيدا عن أعمالها الأصلية وتم ابتكار منتجات جديدة مثل المشتقات وعقود المشتقات.

ولقد ولدت موجات تغيير هذه المخاطر وازدادت المخاطر بسبب المنافسة الجديدة وابتكار المنتجات والتّحول من الصيرفة التّجارية إلى أسواق رأس المال، وازدياد تقلّب الأسواق واختفاء العوائق والحواجز القديمة التّي حدت من نطاق عمليات مختلف المؤسسات ولكن ذلك يعتبر تغييرا جذريا في الصناعة المصرفية، ولكن هذه العملية تمّ إجراؤها على نحو معظم وخطوة وليس صدفة أنّ إدارة المخاطر برزت بقوة شديدة وقت حدوث تلك الموجات من التّحول[3].

---

[1] حسين بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها** ، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة – مخاطر – تقنيات، جامعة جيجل ، أيام 6 و 7 جوان 2005 ، ص 3 .

[2] Anne Marie Percie du Sert , **Risque et control de risque** , Economica, Paris, 1999, p 25 .

[3] عبد العال طارق عبد حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 196 .

المطلب الثّالث: أسباب وأنواع المخاطر البنكية

1: أسباب المخاطر البنكية

هناك عدة أسباب أثرت في المخاطر المصرفية من حيث حجمها وتنوّعها نذكر منها:

- التّغيرات النّظامية والإشرافية: لقد فرضت العديد من الدّول قيود لتنظيم البنوك وذلك للتّقليل من مخاطر المنافسة ومن أجل التزام البنوك بالمبادئ المصرفيّة السّليمة.
- عدم استقرار العوامل الخارجيّة: عدم استقرار كل من أسعار الفائدة وأسعار العملات وهذا ما جعل الشركات الكبرى تلجأ إلى الأسواق الماليّة وهذا لتفادي الخسائر المستقبليّة أو تحقيق أرباح منها.
- التّطورات التّكنولوجية: حيث أنّ عمليات التّحويل الإلكتروني للأصول وبطاقات البلاستيكية أهم مظاهر ثورة المعلومات هذا إلى جانب تخفيض التّكلفة وزيادة قدرة البنك للتّعرف على المخاطرة وقياسها[1].
- التّنافس الشّديد في صناعة الخدمات المالية والمصرفية خاصة بعد الدّخول المتزايد للمنتجات والخدمات المالية والمصرفية الجديدة إلى السّوق مما أدى للميل إلى المخاطر لتحقيق أقصى عائد وكسب أكبر حصة ممكنة في السّوق.
- أدى اتّساع البنوك خارج الميزانية وانتقالها من الأعمال التّقليدية إلى الأسواق المالية لتعرضها إلى أزمة السيولة والتضخم وتقلبات الأسعار بالإضافة إلى مخاطر السّوق الأخرى.
- التّغيرات الهيكلية التي شاهدتها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخرى نتيجة التّحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية[2].

2: أنواع المخاطر البنكية

نظرا لطبيعة العمل المصرفي وتنوع المحيط الذي تعمل به المصارف وكذلك طبيعة نشاطها فالمهام البنكية تتحمل مخاطر لا تعدّ ولا تحصى (مخاطر مالية، تنظيمية، تجارية، الخ ...) وفيما يلي يمكن أن نشير إلى أهم مخاطر القطاع البنكي.

---

[1] خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود والتمويل، جامعة محمد الخيضر، بسكرة، 2009/2008 ، ص 4-5 .

[2] رايس عبد الحق وآخرون، **دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد و المخاطرة**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014 ، ص 77 .

1.2: المخاطر الائتمانية (مخاطر القرض)

" تعرف المخاطرة الائتمانية بأنّها مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع، أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقترض إلى الطرف المقابل ولهذا السبب تقوم البنوك بتحليل الائتمان لكل طلب قرض على حدى لتقييم قدرة المقترض على رد القرض"[1].

وهناك عدة صور للمخاطر الائتمانية والتي يمكن أن نحددها فيما يلي:

أ – المخاطر المتعلّقة بالعميل وبالقطاع الذي ينتمي إليه: يرجع سبب هذه المخاطر إلى الوضع المالي والسمعة الائتمانية للعميل بالإضافة إلى القطاع الذي ينتمي إليه لأن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر.

ب– المخاطر المرتبطة بالنّشاط الذي تمّ تمويله: يرتبط هذا الخطر بالعملية التّي سيتم تمويلها وكذا مدتها، بالإضافة إلى مبلغها ومدى توفر شروط نجاح هذه العملية مهما كانت طبيعتها.

ت– المخاطر المتعلقة بالظروف العامة: هي ناتجة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، وتعدّ من أصعب المخاطر لعدم إمكانية التنبؤ بها والتّحكم فيها.

ث– المخاطر المتّصلة بأخطاء البنك: ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة البنك على متابعة الائتمان المقدم للعميل، والتّحقق من أن العميل قد قام بالمتطلبات المتعلقة به.

2.2: مخاطر السوق

" يعتبر خطر السوق خطر جديدا، وهو يضم مجموعة مخاطر متعلقة بأوضاع السوق، فإذا خطر السّوق هو عبارة عن المخاطرة التّي تنتج عن التّغير العكسي أو عدم الاستقرار لعوامل السّوق المتمثلة في سعر الفائدة سعر الصرف وغيرها من الأخطار"[2].

تنقسم مخاطر السّوق إلى أربع أنواع من المخاطر وهي: مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية، مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، مخاطر تقلبات أسعار الصرف، ومخاطر تقلبات سعر السلع.

3.2: المخاطر العملياتية

"وهي مخاطرة عرفتها لجنة بال للرّقابة المصرفية على أنها: " مخاطر التّعرض للخسائر التّي تنجم عن

[1] عبد العال طارق عبد حماد ، **مرجع سبق ذكره**، ص 196.
[2] الصم أحمد، **إدارة القروض المصرفية من خلال التحكم في خطر التسديد**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2002، ص 70.

عدم كفاية أو انخفاض العمليات الدّاخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التّي تنجم عن أحداث خارجية"[1].

4.2: مخاطر أخرى

بالإضافة إلى المخاطر الرئيسية المذكورة أعلاه، قد يواجه البنك مخاطر أخرى نذكر منها:

1.4.2: مخاطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في "خطر عدم قدرة البنك على مواجهة التزاماته أو استحقاقاته الفورية باستخدام السيولة المتوفرة له"[2].

2.4.2: المخاطر الاستراتيجية

ويسمى هذا الخطر كذلك بخطر السّياسة العامة، فهي المخاطر الناجمة عن اتّخاذ إدارة البنك قرارات خاطئة أو تنفيذ القرارات بشكل خاطئ أو عدم اتّخاذ القرار في الوقت المناسب، ممّا يحمله نتائج سلبية على مسار تطوره ونموه خصوصا في ظل محيط يتميّز بمنافسة كبيرة.

3.4.2: المخاطر القانونية والتنظيمية

تنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم الالتزام بالقوانين والتّعليمات المنظمة للعمل المصرفي، حيث تنتج المخاطر القانونية من عدم التزام ومخالفة البنك لقوانين الأعمال والأسس القانونيّة في الدّول التي يعمل بها البنك، في حين تنتج المخاطر التّنظيمية عن مخالفة البنك للقوانين والمعايير الصّادرة عن السّلطات الرقابية.

4.4.2: مخاطر السمعة

السمعة عامل مهم للمصرف لأنّ طبيعة الأنشطة التّي تؤديها البنوك تعتمد على السمعة الحسنة لدى المودعين والعملاء، وبالتّالي تنشأ مخاطر السمعة في حالة شيوع رأي عام سلبي اتّجاه المصرف أو نتيجة وقائع تؤيد فشل البنك في إدارة أحد أو كل أعماله بكفاءة.

المبحث الثاني: لجنة بال للرّقابة المصرفية

سنتطرّق في هذا المبحث إلى مفهوم ونشأة لجنة بال للرّقابة المصرفية، وأهم المقرّرات التي جاءت بها، وأيضا إلى اللوائح الاحترازية الجزائرية.

---

[1] جاسم المناعي، **إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004، ص 8.

[2] Dominique Chabert, **Manuel D'économie Bancaire**, Revue Banque Edition, 2007, p172.

المطلب الأول: لجنة بال لإدارة المخاطر المصرفية

يعدّ موضوع كفاية رأس المال المصرفي وميل البنوك إلى توحيد مراكزها المالية من أحدث الاتّجاهات الحديثة في إدارة البنوك والتّطور المستمر في التّعاملات المالية في إطار النظم المصرفية في معظم دول العالم التي تسعى جاهدة لتطوير قدرتها التّنافسية في هذا المجال والتطوير المستمر للأسواق العالمية. مع اشتداد المنافسة المحليّة والعالمية، يواجه أي بنك عددًا من المخاطر التي قد تكون ناجمة عن العوامل الداخلية لعمليات البنك وفي ظلّ تصاعد المخاطر المصرفية (مخاطر التسوية، مخاطر الاحلال، إلخ...) وإفلاس بنك فرانكلين في الولايات المتّحدة وبنك هيرسات في ألمانيا عام 1974م (بسبب المشاكل المالية المتزايدة، وزيادة الدّيون الخارجيّة لدول العالم الثالث، والمنافسة الشرسة في الأسواق المالية مع تحويل جزئي للبنوك اليابانية إلى البنوك الأمريكيّة والأوروبية، الذين يسيطرون على ما يقرب من 38 ٪ من الأسواق المالية الدّولية)، بدأ التّفكير في إيجاد آليات للتّعامل مع هذه المخاطر، مما أدّى إلى إنشاء لجنة بال للرّقابة المصرفية في عام 1974[1].

1: تعريف لجنة بال

بعد تفاقم أزمة الدّيون الخارجيّة للدّول النامية وتعثر بعض البنوك تأسست لجنة بال تحت مسمّى " لجنة التّنظيمات والإشراف والرّقابة المصرفية" في نهاية عام 1974م من إشراف بنك التّسويات الدولية بمدينة بال السويسرية وهي لجنة استشارية فنيّة لا تستند إلى أية اتّفاقية دولية وإنّما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزيّة للدّول الصناعية العشر وهي بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ثمّ صارت 12 دولة بإضافة اسبانيا ولوكسمبورغ. وتجتمع هذه اللّجنة أربع مرات سنويّا ويساعدها على ذلك عدد من الفرق العمل من الفنيّين لتحسين مستوى الرّقابة المصرفية بين البنوك[2]. وذلك في ثلاث جوانب وهي[3]:

- فتح مجال بين البنوك المركزيّة للتّعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية.
- التّنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات الماليّة الأجنبية بمّا يحقق كفاءة وفاعلية الرقابة المصرفية.
- تحفيز ومساعدة نظام رقابي معياري يحقّق الأمان للمودعين المستثمرين والجهاز.

[1] عمار عريس، مجدوب بحوصي، **تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي** ، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد الثالث-العدد 1 (مارس 2017)، ص100.

[2] -بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، **دور معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر**، مجلة علوم اقتصاد والتسيير والتجارة، العدد31-2015، ص 140

[3] طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، **بال- 2- وتسيير المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائر**، ملتقى العالمي الدولي الثاني حول "اصلاح النظام المصرفي الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة"، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة ، 12 مارس2008، ص93 .

2: أهداف لجنة بال للرّقابة المصرفية

تهدف لجنة بال إلى[1]:

- المساعدة في تعزيز استقرار النّظام المصرفي الدولي، خاصة بعد تفاقم أزمة الدّيون الخارجيّة في الدّول النامية. توسّعت البنوك، وخاصة البنوك الدولية، بشكل كبير في السبعينيات لتقديم قروض لدول العالم الثّالث ممّا قلّل بشكل كبير من قدراتها المالية.
- جهود لإيجاد آليات لاستيعاب المتغيّرات في القطاع المصرفي العالمي وأهمها العولمة المالية التّي تذيع من التّحرير المالي وتحرير الأسواق النّقدية من البنوك.
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة النّاتجة عن الاختلافات في ضبط رأس المال من قبل الدولة، وتحقيق المنافسة العادلة بين البنوك.
- تحسين الأساليب الفنيّة في مراقبة عمل البنوك وتسهيل عملية تبادل المعلومات حول هذه الأساليب بين السّلطات النّقدية.

يمكن القول بأنّ الأهداف الرئيسيّة لِلَجنة بال ترتكز على تحسين إدارة المخاطر البنكيّة وتطوير المعايير المصرفية الدولية وتعزيز الاستقرار المالي والتّعاون الدولي في هذا المجال.

المطلب الثاني: مقرّرات لجنة بال للرقابة المصرفية

أقرّت لجنة بال للرقابة المصرفية مجموعة من المعايير والتّوصيات الهامة لتعزيز استقرار النظام المصرفي العالمي وتحسين القدرة على تحمّل الأزمات المالية. عرفت هذه التّوصيات عدّة تطورات بانتقال من مقرّرات (بال1) عام 1988 م وصولا للاتفاقية الجديدة (بال4).

1: اتّفاقية بال 1

بعد أزمة عام 1987، تدهورت مستويات الملاءمة في البنوك الدّولية الكبرى وارتفعت مخاطر الائتمان بشكل حاد، مما دفع اللّجنة إلى الضغط من أجل اتّفاقية متعددة الجنسيات لتعزيز سلامة واستقرار البنوك الدّولية وتقليل الفروق التّنافسية بين البنوك.

2.1: مضمون اتّفاقية بال 1

في عام 1988 وبعد سلسلة من الجهود والاجتماعات، أقرّت لجنة بال مقررات لكفاية رأس المال عرفت باتفاقية (بال 1) والذّي يتطلّب من البنوك الدّولية في مجموعة العشرة أن يكون لديها رأس مال

[1] شرفي آسية، عامر كمال، **مقررات لجنة بازل ودورها في مواجهة المخاطر المصرفية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03 /العدد 02 /جوان/2019 ،ص 454 -467 /جامعة يحي فارس المدية ،الجزائر، ص 454.

تنظيمي بنسبة8٪ على الأقل من حجم الأصول المرجحة للمخاطر وسمّيت بنسبة "كوك"cooke وتحسب على النّحو التالي[1]:

معيار كوك=(إجمالي رأس المال التنظيمي/أصول المرجحة للمخاطر)≥ 8

ينقسم رأس المال التّنظيمي إلى شريحتين هما[2]:

- **الشّريحة الأولى:** رأس المال الأساسي، ويتكوّن من حقوق المساهمين +الاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامّة والقانونية +الأرباح غير الموزّعة أو المحتجزة.
- **الشّريحة الثانية:** رأس المال المساند أو التكميلي، حيث يشمل احتياطات غير المعلنة+ احتياطات إعادة التّقييم +القروض المساندة+أدوات رأسمالية أخرى.

كما تجدر الإشارة إنّه تفرض قيود على رأس المال المساند:

- أن لا يتعدى 100٪ من عناصر رأس المال الأساسي.
- إخضاع احتياطات إعادة التّقييم إلى خصم نسبة55 ٪ من قيمتها.
- أن يكون الحد الأقصى للمخصّصات المكوّنة لمواجهة أي مخاطر غير محددة من 1.25٪ الأصول والتزامات العرضية الخطرة المرجحة بالأوزان.
- أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50٪ من رأس المال الأساسي بهدف عدم تركيز الاعتماد على هذه القروض.

2.2: الجوانب الأساسية لاتّفاقية بال 1

تتضّمن اتفاقية بال1 على العديد من الجوانب الأساسية منها[3]:

- **التّركيز على مخاطر الائتمان:**

إذ تهدف لحساب الحد الأدنى لرأس المال، مع الأخذ في الاعتبار مخاطر الائتمان فقط وإهمال المخاطر الأخرى التي قد يواجهها البنك، مثل (مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر سعر الصرف).

---

[1] عمار عريس، مجدوب بحوصي، **مرجع سبق ذكره**، ص 100 .

[2] اوصغير.الويزة، **دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية دراسة مقارنة بين الجزائر**، تونس ومصر،أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة،2018، ص 67-68.

[3] نجار حياة، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف،2014 ،ص95.

- **الاهتمام بنوعيّة الأصول وكفاية المخصّصات الواجب تكوينها:**

تتناول الاتّفاقية نوعية الأصول ومستوى المخصصات التّي يجب وضعها للأصول أو الدّيون المشكوك في تحصيلها والأحكام الأخرى لأنّه من غير المعقول أن يتجاوز البنك معيار رأس المال لأحد البنوك لأنّه من المستحيل رسملة بنك دون أموال كافية، ونسبة كفاية تتجاوز الحد الأدنى المطلوب.

- **تصنيف الدّول حسب وزن مخاطر الائتمان:**

قامت مقرّرات لجنة بازل على تصنيف الدّول إلى مجموعتين حسب المخاطر الائتمانية، مجموعة الأولى هي دول منخفضة المخاطر، والتي تشمل فئتين:

➢ الفئة الأولى وتضمّ:

– الدّول الأعضاء في منظمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية OCDE بإضافة إلى سويسرا والمملكة العربيّة السّعودية.

➢ الفئة الثّانية وتضمّ:

– الدول التّي قامت بعقد بعض الترتيبات الافتراضية خاصة مع صندوق النّقد الدولي وهي: أستراليا، الدنمارك، اليونان، تركيا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزلندا، فنلندا، أيسلندا.

و في جويلية 1994 قامت اللّجنة بتعديل ذلك المفهوم باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة5 سنوات إذا ما قامت بإعادة الجدولة دينها العام.

أمّا المجموعة الثّانية: فهي الدّول ذات المخاطر المرتفعة وتشمل كل دول العالم عدا التّي أشير إليها في المجموعة الأولى.

- **وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول:**

وذلك بتصنيف الأصول تبعا لمخاطرها كمايلي:

➢ **الأوزان التّرجيحية لأصول داخل الميزانية**

إنّ الوزن التّرجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذلك اختلاف الملتزم بالأصل المدين من جهة أخرى ومن هنا نجد أن الأصول تندرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال خمسة أوزان أساسية للمخاطر[1]. كما هو موضح في الجدول التّالي:

الجدول (1-1): الأوزان الأساسيّة للمخاطر حسب لجنة بال

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
0٪	– النقديّة+ المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية والمطلوبات*بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات+ المطلوبة أو المضمونة من حكومات وبنوك مركزية في بلدان OECD

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنو ك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001،.ص 85.

من 10٪ إلى 50٪	– المطلوب من هيئات القطاع المحلية (حسبما يتقرر محليا)
20٪	– قروض مضمونة من بنوك التّنمية الدولية وبنوك دول منظمة OECD + النّقدية في الطريق.
50٪	– قروض مضمونة برهنات عقارية ويشغلها ملاكها
100٪	– جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية +مطلوبات من قطاع خاص+ مطلوبات من خارج منظمة OECD ويبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام+ مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصادية +مساهمات في شركات أخرى+جميع الموجودات الأخرى.

المصدر: ناصر سليمان، (14–15 ديسمبر 2004)،**النّظام المصرفي الجزائري**، مداخلة في ملتقى وطني بعنوان"المنظومة المصرفية الجزائريّة والتّحولات الاقتصادية، واقع وتحديات"، جامعة الشلف، ص 290.

يتم احتساب أوزان المخاطر الالتزامات المحتملة خارج الميزانية بضرب معامل التّرجيح في قيمة الالتزام العرضي، ومعاملات التّرجيح خارج الميزانية هي كالآتي:

الجدول رقم (1–2): أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج ميزانية البنك

أوزان المخاطر	البنود
20٪	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتّصفية الذّاتية (الاعتمادات المستندية).
50٪	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء(حطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريد).
100٪	بنود مثلية للقروض مثل الضّمانات العامة للقروض.

المصدر: ناصر سليمان، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بال**، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد السادس، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2006، ص 154.

2: اتّفاقية بال2

أصدرت لجنة بال للرّقابة المصرفية في أفريل 2003 اتّفاقية دولية جديدة سمّيت" **اتّفاقية بال 2**" وتهدف إلى تعديل المعايير المصرفيّة الدولية التّي تتحكم في مقدار رأس المال المطلوب من البنوك الاحتفاظ به للحماية من المخاطر المالية والعملياتية التّي تواجه البنوك وتحسين نظام الرّقابة المصرفية، و تمّ نشرها في 26 جوان 2004، ليبدأ تطبيقها في 31 ديسمبر 2006.

تقوم مقترحات بال 2 على ثلاث دعائم رئيسيّة للحفاظ على صحة المالية للنّظام المصرفي وهي: الحد الأدنى من متطلبات رأس المال، ونظام الرّقابة المصرفية، والاستخدام الفعّال للانضباط في السّوق.

- **الدّعامة الأولى: الحدّ الأدنى من متطلّبات رأس المال**

لم تغيّر لجنة بال نسبة كفاية رأس المال البنك والذي لا يقلّ عن 8٪ من المخاطر المرجحة، لكن أعادت تسمية معيار كوك بمعيار"Mc DONOUGH" الذي سميّ على اسم رئيس اللّجنة من 1998 إلى 2003، السّيد ويليام ج، رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك.

قام "Mc DONOUGH " بدمج مخاطر جديدة وهي مخاطر العملياتية بالإضافة إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السّوق، وعليه تحسب نسبة Mc DONOUGH على النّحو التّالي[1]:

معيار Mc DONOUGH =(إجمالي رأس المال/ مخاطر الائتمان + مخاطر السوق +مخاطر التشغيل) ≥ 8 %

- **الدّعامة الثّانية: نظام الرّقابة المصرفية**

تعتبر من الرّكائز المهمة التّي تقوم عليها الاتّفاقية الثانية لكفاية رأس المال، حيث تساعد على خلق نوع من التّناسق بين متطلبات رأس المال وحجم المخاطر التّي يواجهها البنك بالإضافة إلى تشجيع البنوك على استخدام أفضل أساليب تقييم وإدارة المخاطر واتّخاذ الإجراءات اللاّزمة لتفادي الأزمات المالية.

تتمحور عمليات المراجعة حول أربعة مبادئ أساسية وهي[2]:

- امتلاك البنوك أساليب تقييم الكفاية الكليّة لرأس المال وفقا لحجم المخاطر.
- مراجعة الجهة الرّقابية الدّائمة لهذه الأساليب واتّخاذ الإجراءات التّصحيحية .

[1] Christian JIMENEZ, Patrick MERLIER, et Dan CHELLY**, « Risque opérationnel de la mise en place du dispositif et son audit »,** Édition Banque Édition, Paris 2008, P23.
[2] United nations conference on trade and development, 2005, p192.

- التزام البنوك بزيادة رأس المال عن الأدنى المطلوب.
- تمنع الجهة الرقابيّة أي انخفاض أو تراجع في المستوى المطلوب لرأس مال البنوك.

➢ **الدّعامة الثّالثة: انضباط السوق**

يهدف سوق منظم ومنضبط إلى تعزيز وتحسين مناخ الإفصاح والشّفافية لدى البنوك من خلال إفصاح لكلّ المعلومات والبيانات المتعلّقة بالبنوك التّي تسمح للمتعاملين في السّوق بمعرفة حجم وتركيبة رأس المال، حجم وأنواع المخاطر وتقييمها، معالجة الضّمانات وتفاصيل عن القروض تخصّ مواعيد استحقاقها، يجب أن يتعارض الإفصاح مع معايير المحاسبة المعمول بها، مع مراعاة عدم التّوسع غير الملائم في نشر المعلومات التي قد يصعب تفسيرها أو التّي لا تمكن من الوقوف على الحجم المخاطر الفعليّة التّي تتعرض لها البنك[1].

الشّكل رقم(1-1): الرّكائز الأساسيّة لاتّفاقية بال 2

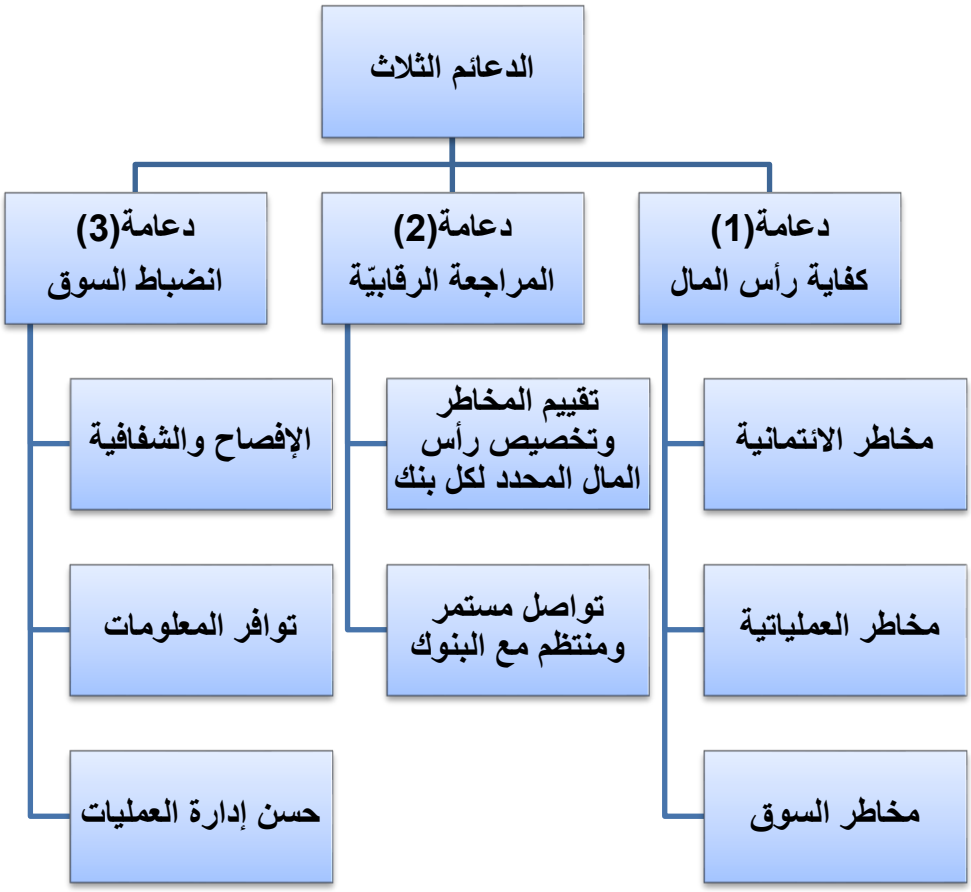

المصدر: البنك الأهلي المصري، "المعيار كفاية رأس المال في إطار اجتماع لجنة المنعقد في 2002/07/10"، النشرة الاقتصادية، العدد3، المجلد 35، 2002، ص 43.

[1] Jaque Lebhar, Bâle: **Trois Questions Clé**, Banque Magazine,N0: 625, Mai 2001,p82.

3: اتّفاقية بال 3

نتيجة عدم تمكن اتّفاقية بال 2 من تحقيق استقرار النّظام المصرفي وحدوث الأزمة الماليّة العالمية عام 2008 أزمة الرهن العقاري، عملت لجنة بال على إعادة النظر وإجراء تعديلات جوهرية على الاتّفاقية تمثّلت في إصدار معايير جديدة عرفت باتّفاقية" بال 3" بتاريخ 12 سبتمبر 2010 عقب اجتماع محافظي البنوك المركزيّة والمسؤولين الممثّلين لأعضاء 27 للجنة بعد توسيعها، تمّ المصادقة عليها في 12 نوفمبر 2010 وتدخل حيز التّنفيذ في نهاية عام 2012[1].

تهدف اتّفاقية بال 3 الى[2]:

- تحسين نوعية الأموال الخاصة بها وتجانسها وشفافيتها.
- توسيع نطاق تغطية وإدارة المخاطر داخل البنوك.
- تكملة متطلبات رأس المال على أساس المخاطر بنسبة الرافعة المالية.
- الحدّ من التّقلبات الدورية وتشجيع إنشاء حواجز معاكسة للدّورات الاقتصادية.
- إدارة المخاطر العامة والتّرابط المؤسسي.

4: اتفاقية بال 4

عملا على زيادة كفاءة الأطر الرقابية لرأس المال، نشرت لجنة بال لرقابة المصرفية في ديسمبر 2017 مجموعة من المقترحات لإصلاح الاطار التنظيمي للمقررات "بال3" من أجل تحقيق الاتساق وتسهيل المقارنات بين طرق حساب نسبة كفاية رأس المال للمؤسسات المصرفية، فيما يسمى ب "بال 4". في هذا الاطار، ستتم مراجعة طريقة حساب رأس المال المقابل لجميع المخاطر بشكل أساسي، بحيث ألا تقل نتيجة حساب الأصول المرجحة بالمخاطر باستخدام النماذج الداخلية عن 72.5٪ من نتيجة الحساب وفقا للنهج القياسي، ويُشار إلى هذا الحد باسم "الحد الأدنى لنتيجة الحساب" Output floor . بالإضافة إلى ذلك، عند حساب الأصول المرجحة بالمخاطر وفقا لنماذج الداخلية ، يجب ألا تقل المدخلات عن مستويات دنيا معينة، وتسمى "الحد الادنى للمدخلات"[3].

[1] سليمان ناصر، **البنوك الاسلامية واتفاقية بازل(3) المزايا و التحديات**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، العدد العشرون .

[2] 30 BRI, **Comité de Bâle sur le contrôle bancaire**, Bâle III : dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires, décembre 2010.

[3] فريد حبيب ليان ، **مقررات كفاية رأس المال بين النشأة والتطور**، اتحاد شركات الاستثمار، يونيو 2019، ص 39 .

المطلب الثّالث: القواعد الاحترازية في الجزائر

1: إصدار اللاّئحة عدد 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011

اعتُمدت لائحة جديدة للرّقابة، وهي اللاّئحة 11-08 المؤرخة 2011/11/8 بشأن الرقابة الدّاخلية على المصارف والمؤسّسات المالية، تهدف إلى توعية المصارف والمؤسّسات المالية بالحاجة إلى رقابة داخلية فعّالة تمكنها من الامتثال للمعايير الدّولية وحماية نفسها من المخاطر بجميع أنواعها. تلغي هذه اللاّئحة الجديدة وتحلّ محل اللاّئحة 02-03 المتعلقة بنفس الغرض. ويقدم هذا الأخير مزيدا من التّفاصيل عن المخاطر العملياتية بتعريفه على النّحو التالي[1]:

"الخطر النّاجم عن عدم الكفاية أو الفشل بسبب الإجراءات الشخصية وأنظمة الدّاخلية أو الأحداث الخارجيّة. يتضّمن مخاطر الاحتيال داخلي وخارجي".

تصف المواد 37 و38 و 58 و59 و60 بمزيد من التّفصيل نظام الرّقابة الداخلية الفعال الذي يجب أن تتبعه البنوك والمؤسّسات المالية لفهم مخاطرها بشكل أفضل. وتشجّع الأنظمة الجزائريّة المصارف والمؤسّسات المالية على تزويد نفسها بنظم الإدارة، وهي تشير إلى رسم خرائط المخاطر العملياتية، التّي هي أداة لدعم إدارة جميع أنواع المخاطر، وتصبح الحل الأكثر تقديرا الذي يجب أن تضعه البنوك والمؤسسات الجزائرية.

المبحث الثّالث: تسيير المخاطر العملياتية

بزيادة العولمة المالية والمصرفية، أدى انفتاح الأسواق المالية وتحرير الصّناعة المالية والمصرفية، اشتداد المنافسة، وتطور التّكنولوجي إلى تنويع الخدمات المصرفيّة وزيادة تعقيد العمليّات المصرفية، وأصبح من الضّروري الاهتمام بالمخاطر العملياتية التّي لها دور بارزا في تشكيل طبيعة وحدود المخاطر التّي تتعرض لها البنوك والمؤسّسات المصرفية، وسنتطرق خلال هذا المبحث إلى تعريف هاته المخاطر، مصادرها، أنواعها، مع إبراز طرق قياسها وتقييمها.

المطلب الأوّل: ماهية المخاطر العملياتية

هناك عدة تعريفات للمخاطر العملياتية، ومع ذلك سنحتفظ بتعريف لجنة بال.

إذن، ما هي المخاطر العملياتية؟

1: تعريف المخاطر العملياتية

1.1: تعريف المخاطر العملياتية حسب لجنة بال 2

[1] Règlement N° 11-08 du 28 novembre 2011relatif au contrôle interne des banques et des établissements financiers.

تعرّفها لجنة بال على أنّها: "مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية، الأشخاص والأنظمة، أو التي تنجم عن أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه استبعد المخاطر الاستراتيجية والمخاطر بالسمعة والمخاطر النّظامية"[1].

2.1: تعريف المخاطر العملياتية حسب لجنة التّنظيم البنكي والمالي

توفر لائحة 02 –97 المعدلة بالمرسوم المؤرخ في 14 يناير 2009 التعريف التالي:

" الخطر الناتج عن عدم كفاية أو فشل في الإجراءات الدّاخلية، أو الأشخاص، الأنظمة، أو إلى أحداث خارجية، بما في ذلك الأحداث ذات احتمالية منخفضة لحدوثها، لكن مع وجود مخاطر عالية للخسارة. تتضّمن مخاطر التّشغيل مخاطر الاحتيال الدّاخلية والخارجية"[2].

3.1: تعريف مخاطر العملياتية حسب بنك الجزائر

وفقا للّوائح الجزائرية، تنص مادة 2 من لائحة المؤرخة11–08 في 28 نوفمبر 2011، المتعلّقة برقابة البنوك الدّاخلية والمؤسسات المالية تنصّ على أنّ المخاطر العملياتية هي:" الخطر النّاجم عن عدم كفاية أو فشل في الإجراءات، الأشخاص، الأنظمة الداخلية، أو إلى أحداث خارجية. وتشمل مخاطر الاحتيال الدّاخلي والخارجي"[3].

وبحسب اللاّئحة الجديدة رقم 14–01 المؤرخة في 16 فبراير 2014 والمتعلّقة بمعامل الملاءمة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، تشير المّادة 20 إلى ما يلي: "تعني مخاطر التّشغيل مخاطر الخسارة النّاتجة عن أوجه القصور أو الإخفاقات الملازمة للإجراءات والأشخاص والأنظمة الدّاخلية للبنوك والمؤسسات المالية، أو من الأحداث الخارجية. يستثني هذا التّعريف المخاطر الاستراتيجيّة والمتعلّقة بالسمعة ولكنّه يشمل المخاطر القانونية"[4] .

من خلال التّعريفات السابقة نجد أنّ المخاطر العملياتية ناتجة عن عمليات الاحتيال الدّاخلي من الموظّفين أو من العملاء الخارجيين في إطار المناولة الخارجية أو حتى الكوارث الطبيعية والحوادث.

---

[1] Gérard Naulleau et Michel Rouach**, le control de gestion bancaire et financier**, Edition la Revue banque, paris, 1993, p284.
[2] Le comité de la règlementation bancaire et financière.
[3] Journal officiel de république algérienne n°47.
[4] Cet article n°20 du règlement n°14-01 du 16 février 2014, disponible sur le site : http://www.bank-of-3algéria.dz/html/legist014.htm . Consulter le 2023/02/28 à 23:16.

2: أسباب المخاطر العملياتية

سنتعرف على جملة من الأسباب التي أدت إلى ظهور المخاطر العملياتية وانتشارها على مستوى البنوك ومن هذه الأسباب مايلي[1]:

– إذا لم يتم التّحكم بالشكل الملائم في التقنيات الآلية المتطورة المستخدمة في العمل المصرفي، فمن الممكن أن يحول ذلك مخاطر أخطاء المعالجة اليدوية للبيانات إلى مخاطر في نظام الكمبيوتر خصوصا.

– نموّ التّجارة الإلكترونية بجلب معه مخاطر محتملة (مثل الاحتيال الدّاخلي وموضوعات أمن نظام الكمبيوتر).

– مخاطر ناجمة عن الأخطاء البشرية للموظفين قد تكون غير مقصودة ولكن نتيجة الإهمال أو عدم الخبرة.

– عمليات الاحتيال الدّاخلي من الموظفين أو من العملاء الخارجيين في إطار المناولة الخارجية.

– إلحاق الضّرر بالأصول الثابتة بسبب الكوارث الطبيعية أو غيرها من الأحداث مثل: الهزات الأرضية، الفيضانات و غيرها.

– الاستخدام المتزايد للخدمات المساندة المقدّمة من أطراف أخرى وكذلك مشاركة أنظمة المقاصة والتسويات، والتسويات تفرض ضرورة المحافظة على نظم عالية الجودة للرقابة الداخلية وأنظمة الحفظ الاحتياطي.

3: تصنيف المخاطر العملياتية

تقدّم لجنة بال تصنيفاً دقيقاً إلى حد ما لمختلف فئات الأحداث العملياتية، من خلال تقسيم المخاطر إلى ثمانية (8) خطوط عمل و سبع (7) فئات الأحداث تجعل من الممكن الحصول على مصفوفة من ستة وخمسين صندوقًا تمثّل كل عمل مصرفي مع تصنيف المخاطر المرتبط به[2].

وتشكّل هذه الأخيرة المصدر الرّئيسي للقيمة المضافة وهي مصنّفة على النحو التالي:

[1] أحلام بوعبدلي، ثريا سعيد، **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية**، دراسة حالة عينة من البنوك التجارية في الجزائر، جامعة غرداية، الجزائر، ص119 .

[2] Document de comité de Bâle sur le contrôle bancaire**, « Saines pratiques pour la gestion et la surveillance du risque opérationnel »,** P4. Disponible sur le site : www.bis.org. Consulter le 17 mars 2023 à 22h.

1.3: التّصنيف حسب نوع النّشاط

- خطوط أعمال بال:

- تمويل المؤسّسات، التفاوض والبيع المؤسسي، الخدمات المصرفيّة للأفراد، الأعمال المصرفيّة التّجارية؛ الدفع والتّسوية، خدمة الوكالة، إدارة الأصول، سمسرة التجزئة.

الجدول (1-3): تقديم خطوط الأعمال التي حدّدتها اتّفاقية بال

خطوط عمل	الأنشطة
تمويل المؤسّسات	الاندماج/الاستحواذ، و قضايا الحرمان، والدين العام، والقروض المشتركة
التّفاوض والبيع المؤسسي	التّفاوض على سوق رأس المال وسوق النقدي...
الخدمات المصرفيّة للأفراد	المدفوعات المحلية ، وتحويلات الأموال، تسوية بين البنوك، مقاصة، مراسل مصرفي.
المصرفيّة التجارية	تبادل الأوراق المالية، والخدمات، المصدرين، قرض السندات.
المدفوعات والتّسويات	الأوراق التجارية، تمويل الصادرات، التّجارة الدّولية ، تمويل المشاريع، التأجير، التخصيم.
خدمة الوكالة	إدارة الصّندوق بجميع أشكاله (عام /خاص / مؤسسي ... إلخ).
إدارة الأصول	معالجة الطّلبات والخدمات ذات الصلة
سمسرة التجزئة	الودائع والقروض والبطاقات المصرفية والخدمات البنوك، الاستشارات المالية، البنوك الخاصة، إدارة الثروات، الضمانات.

Source: Document de Bâle II, « Ventilation entre lignes métiers », P330.

2.3: التّصنيف حسب نوع الحدث

تنقسم المخاطر العملياتية إلى سبعة (7) فئات أحداث ومتمثلة في الجدول التالي:

الجدول (1-4): أنواع المخاطر العملياتية حسب بال

أنواع المخاطر	التعاريف حسب بال
الاحتيال الدّاخلي	أي خسائر ناجمة عن أعمال تهدف إلى الاحتيال أو اختلاس الممتلكات أو التحايل على لوائح أو قوانين أو سياسة البنك التي تشمل طرفًا داخليًا واحدًا على الأقل.
الاحتيال الخّارجي	أي خسائر تتعلق بالأفعال التّي يرتكبها طرف ثالث بقصد الاحتيال أو اختلاس الأصول أو خرق نص تشريعي أو تنظيمي.
الممارسات الدّاخلية غير الملائمة فيما يتعلق الموارد البشرية وأمن مكان العمل	تشمل الأفعال التّي يكون الهدف منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون و اللوائح التنظيمية أو سياسة الشركة من قبل المسؤولين أو الموظفين.
الممارسات المتعلقة بالزبائن والمنتجات والأعمال	هي خسائر ناتجة من الإخفاق غير متعمد أو ناتج عن الإهمال في الوفاء بالالتزامات المهنية تجله زبائن مجددين أو الإخفاق الناتج عن طبيعة تصميم المنتج.
الأضرار واندثار الموجودات المادية	هي الخسائر أو الأضرار التّي تلحق بالموجودات المادية جراء الكوارث الطبيعية أو أية حوادث أخرى.
الأنظمة الآلية والاتّصالات	الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات، أو عدم توفر الأنظمة، وأي عطل أو خلل في الأنظمة، وتشمل: عطل في أنظمة الاتصالات، أخطاء في البرمجة...

تنفيذ وإدارة العمليات	الخسارة المتعلقة بأوجه القصور في معالجة المعاملات أو إدارة العمليات والعلاقات مع الأطراف التجارية والموردين.

المصدر: آدم حديدي، دور التّدقيق في الحد من المخاطر العملياتية في البنوك التجارية الجزائرية، جامعة الجلفة، ص 10.

المطلب الثّاني: أساليب قياس المخاطر العملياتية

حدّدت لجنة بال ثلاث طرق أو أساليب مختلفة لحساب رأس المال المخصص لمواجهة المخاطر العملياتية، تتدرج في التعقد مع زيادة الحساسية للمخاطر وهي: أسلوب المؤشر الأساسي والأسلوب المعياري، وأسلوب القياس المتقدم. وتركت اللجنة للبنوك حرية اختيار الأسلوب وفقا لطبيعة نشاطها وتعقد عملياتها وشجعت البنوك على استخدام الأساليب الأكثر تقدّما.

1.1: أسلوب المؤشر الأساسي

يعتبر هذا المنهج الأبسط فيما بين المناهج الأخرى لحساب رأس المال المخصّص للمخاطر العملياتية بحيث يجب على البنوك التّي تستخدم المؤشر الأساسي أن تحتفظ برأس المال لمخاطر التشغيل يساوي النسبة المئوية ثابتة يرمز له ب **α** من المتوسط الإجمالي خلال السّنوات السابقة ويمكن التّعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$KBIA=\{\sum(GI1\dots n\times\alpha)\}/n$$

KBIA: متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التّشغيل وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي.

EI : جموع صافي الدخل من الفوائد وصافي الدّخل من غير الفوائد.

α : حدّدتها اللجنة بـ 51% .

n : عدد السّنوات ذات الدّخل السّنوي الموجب من ضمن الثلاث الأخيرة.

وقد عرفت لجنة بال إجمالي الدّخل بأنه صافي الإيرادات من الفوائد مضافا إليه صافي الإيرادات من غير الفوائد. يستبعد منه أي أرباح أو خسائر محقّقة من بيع الأوراق المالية وكذلك أرباح غير عادية وأي دخل ناتج من التأمين. بحيث في حال كان إجمالي الدّخل في إحدى السّنوات الثلاث بالسّالب (أي

خسارة) فإنّها تستبعد من الاحتساب في المعادلة وتقتصر فقط على السّنوات التّي يكون فيها إجمالي الدّخل موجب[1].

2.1: الأسلوب النّمطي (القياسي)

تعتبر هذه الطريقة تكملة لطريقة النهج السابق (المقاربة الأساسية)، ولكن في هذا النّهج، يعتمد الحساب على نوع النشاط، بحيث تساوي الأموال الخاصة المستخدمة لتغطية خطر التّشغيل إلى مجموع الأموال الخاصة الموجّهة لتغطية كل نوع من النّشاطات.

النّشاط المصرفي مقسّم إلى 8 أنشطة مصرفية، لذا فإنّ متطلبات التّمويل الخاص تساوي متوسط ثلاث سنوات من إجمالي متطلّبات التّمويل الخاص لكلّ نوع من أنواع الأنشطة المصرفيّة في كل عام. لذلك نحصل على العلاقة التالية[2]:

$$Ktsa = (\sum année\ 1-3\ MA\ (GI1-8 \times \beta 1-8)/3$$

Ktsa: احتياجات الأموال الخاصة(متطلّبات رأس المال)

GI1-8: الدّخل السنوي لكل نوع من النشاطات البنكية.

β1-8 : نسبة ثابتة محدّدة من طرف لجنة بال وهي تمثّل نسبة رأسمال اللاّزمة لكلّ نوع من النشاطات.

يوضح الجدول التّالي تفاصيل خطوط الأعمال ونسب الإيرادات المقابلة لحساب متطلبات رأس المال

الجدول رقم (1-5): النّشاطات الثمانية للبنك ومختلف نسبة β

نوع النّشاط	B	النسبة
تمويل المؤسّسات	β1	٪18
مفاوضات وبيع	β2	٪18
التجزئة البنكية	β3	٪12
البنوك التجارية	β4	٪15
الدفع والتسوية	β5	٪18

[1] نبيل حشاد، **دليلك إلى اتفاق بازل 2 (المضمون، الأهمية، الأبعاد)**، موسوعة بازل2، الجزء الأول،2004 ، ص 273 .
[2] معمري نارجس، سمير آيت عكاش، **لجنة بازل-3- وتغطية المخاطر التشغيلية**، مجلة المعارف: قسم العلوم الاقتصادية، السنة الثالثة عشرة- العدد25/ديسمبر 2018، ص 287 .

خدمات الوكالة	β6	٪15
إدارة الأصول	β7	٪12
سمسرة التجزئة	β8	٪12

Source: Antoine Sardi, Bale II, Edition AFGES, paris 2002, P 23.

3: أسلوب القياس المتقدم

يتميّز هذا الأسلوب بأنّه أكثر تقدما من الأساليب السابقة كما يعتبر أكثر ملاءمة لتحديد وتعريف المخاطر العملياتية في البنوك ويتم حساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التّشغيل في هذا الأسلوب كما يلي[1]:

- تقسيم أنشطة البنك إلى 8 خطوط أعمال.
- تحديد مؤشرات التّعرض للمخاطر (EL) لكل خط أعمال من قبل السّلطة الرقابية وتتمثل هذه المؤشرات في: إجمالي الدّخل، إجمالي الأصول، عدد العاملين، إجمالي المكافآت، عدد العمليات، قيمة العمليات، عدد الحسابات، القيمة الدّفترية للأصول المادية.
- يتم حساب احتمال الخسائر الحدث والخسائر الناتجة عن حدوث الحدث من خلال البيانات التاريخية المتوافرة لدى البنك.
- تتحدّد الخسائر المتوّقعة EL من حاصل ضربE ؛ PE؛LGE؛ كما يلي:

$$ELij=PEij*LGEij*Eij$$

حيث i خط عمل و j الحدث المسبب للخطر.

LGE: الخسائر الناتجة عن الحدث.

PE: احتمالية وقوع الحدث.

E: مؤشر التعرض للمخاطر العملياتية.

- يتمّ تحديد متطلّبات رأس المال لكل خط أعمال على حدة من خلال ضرب الخسائر المتوقعة EL في معامل معيّن يتم تحديده من قبل الجهات الرّقابية.
- وأخيرا تتمثّل متطلّبات رأس المال لمواجهة مخاطر التّشغيل في إجمالي متطلبات رأس المال لكافة خطوط الأعمال كما هو موضح في المعادلة التالية:

[1] لعراف فائزة، **المداخيل الحديثة لقياس وادارة المخاطر التشغيلية بالبنوك مع اشارة الى حالة الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 7، 2012 ، ص 184.

المطلب الثّالث: إدارة المخاطر العملياتية

يمكن القول أن إدارة المخاطر العملياتية تتألف من الخطوات التالية:

1: تحديد المخاطر

تبدأ المصارف بتحديد وتقييم جميع المخاطر العملياتية الكامنة في جميع منتجات المصرف أو أنشطته أو عملياته، وتوفير إجراء مناسب لتقييم المخاطر العملياتية قبل إطلاق المنتجات أو الأنشطة الجديدة.

يعتبر التحديد أمرًا بالغ الأهمية، فهو يأخذ في الاعتبار جميع العوامل الداخلية والخارجية التي تعيق الأداء السليم لعمليات البنك، ثم سيحدد التقييم الموارد اللازمة لإدارة هذه المخاطر.

2: التقييم الذاتي(RCSA: Risk Control Self Assessment)

تهدف عمليات التقييم الذاتي إلى رفع مستوى الوعي للمخاطر العملياتية و إلى خلق جرد منظم كنقطة انطلاق لمزيد من عمليات إدارة المخاطر، فضلا عن إدخال تحسينات عملية نحو أداء أفضل، وتبعا للأغراض المحددة للتقييم الذاتي إلا أنه من الممكن أن يكون له توجهات ومناهج مختلفة.

من بين الأدوات التي تستخدمها البنوك لتحديد وتقييم المخاطر العملياتية نجد:

2.1: خريطة المخاطر

هي عبارة عن أداة تعطي نوعًا من التصور للمخاطر العملياتية، من خلال تفصيل الخصائص المختلفة للمخاطر. حيث يتم تمثيل المخاطر في شكل مصفوفة، مما يجعل من الممكن تحديد أولويات المخاطر وتحديد مجالات الضعف وبالتالي تحديد أولويات الإجراءات التي يتعين اتخاذها.

أما فيما يتعلق بتعريف والمناهج المختلفة لوضع خريطة المخاطر، فسيتم عرضها بالتفصيل في الفصل الثاني.

2.2: مؤشرات المخاطر (KRI)

مؤشرات المخاطر الرئيسية هي مؤشرات إحصائية مجمعة يمكن أن تعطي فكرة عامة عن تعرض البنك للمخاطر، وكثيرا ما يتم مراجعتها وتحديثها على أساس دوري من أجل تنبيه البنوك إلى التغييرات التي تنطوي على مخاطر.

غالبًا ما يتم الخلط بينه وبين مؤشرات الأداء الرئيسية (KPI)، يرجع الاختلاف بين الاثنين إلى حقيقة أن مؤشرات الأداء تتعلق بتحقيق الأهداف الاستراتيجية وأن مؤشرات المخاطر الرئيسية تتعلق بالمخاطر.

3.2: قواعد بيانات الخسائر الداخلية

تعد بيانات الخسائر الداخلية المكوّن الرئيسي في بناء نظام دقيق يمكن الاعتماد عليه لقياس المخاطر العملياتية. ولغرض احتساب متطلبات رأس المال يتعيّن على البنوك تعريف الحد الأدنى للخسائر التي يجب الإقرار عنها وتضمينها في قاعدة بياناتها، مع الأخذ في الاعتبار خصائص فئات المخاطر العملياتية[1].

4.2: قواعد بيانات الخسارة الخارجية

تقوم البنوك بالاستعانة بمصادر خارجية للبيانات لاستكمال بيانات الخسائر الداخلية المستخدمة في عملية إدارة المخاطر العملياتية، وبصفة عامة فإنّ استخدام البيانات الخارجية هو أسلوب مقبول تماما لسد الثغرات الموجودة في قاعدة البيانات الداخلية.

5.2: تحليل العمليات التجارية

في إطار إدارة المخاطر العملياتية يستخدم تحليل عمليات الأعمال لربط العمليات و المخاطر والتحكم في تحليل المخاطر. وقد يكون لها أيضا غرض ضمان عملية التوجيه الأمثل للمخاطر فالتعريف بالعمليات التجارية عبر كافة الوحدات التنظيمية شرط أساسي لتخصيص بيانات الخسارة للعمليات وتحديد المخطر للعمليات التجارية[2].

6.2: تحليل السيناريو

يجب على البنك الاستعانة بمتخصصين لوضع السيناريوهات المتصلة بالبيانات الخارجية وذلك لتقييم مدى تعرض البنك لأحداث ذات الخطورة العالية، ويعتمد هذا الأسلوب على المديرين ذوي الخبرة وكذا خبراء إدارة المخاطر لإيجاد تفسير مقبول لأسباب الخسائر الشديدة[3].

---

[1] البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة و الإشراف، **وحدة تطبيق مقررات بازل 2**، ورقة مناقشة بشأن متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل، أكتوبر 2009، ص14.

[2] Gunther thonabauer, Barbora nossling ,Otto-Wanger-platz, Guidelines on operational risk management ,OeNB, FMA, 2006, p27-30.

[3] البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة و الإشراف، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

7.2: لوحة القيادة Le tableau de bord

تتيح لوحة القيادة للمخاطر العملياتية إمكانية مراقبة الخسائر من خلال مراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية، ويجب أن تكون مصممة خصيصًا لكل قسم وتمكن من الإبلاغ بشكل فعال عن أسباب المخاطر داخل المؤسسة.

يجب أن تكون لوحة القيادة بسيطة وموجزة وتوفر للمديرين رؤية موحدة للمخاطر العملياتية حتى تسمح لهم بفهم طبيعة ومدى المخاطر المتكبدة من أجل تنفيذ الإجراءات اللازمة للحد منها.

تعد لوحة القيادة للمراقبة الدائمة للمخاطر أيضًا أداة مثيرة للاهتمام لتحديث خريطة المخاطر[1].

3: ضبط المخاطر

هناك ثلاث أساليب لضبط المخاطر وهي:

- تجنب بعض النشاطات، تقليل المخاطر، إلغاء أثر هذه المخاطر.

4: مراقبة المخاطر

تتم عملية مراقبة المخاطر من خلال وضع أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القروض وفي معدلات الفائدة، السيولة، ومختلف التسويات، كما يجب أن تخصص مصلحة مراقبة المخاطر لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملياتية والمخاطر القانونية للتأكد مما إذا كانت السياسة المتبعة في خريطة المخاطر فعالة أو سلبية.

[1] Inspiré fortement du mémoire de KHACHBA, Kamel, **la gestion des risques opérationnels : cas de la BADR**, Ecole supérieure de banques, Décembre 2014. P41

خلاصة الفصل الأول

إنّ الأهمية المتزايدة للمخاطر العملياتية، والأزمات المختلفة التّي هزت البنوك والنظام المالي، دفعت السّلطات المسؤولة عن الرقابة المصرفية الدولية إلى تطوير معايير تهدف إلى تخفيف الضّرر الناتج وتجنّب أضرار جديدة.

في هذا الإطار، تمّ دمج توصيات لجنة بال من خلال نشر أربعة اتّفاقيات تهدف إلى تثبيت وتعزيز النّظام المصرفي. وتجدر الإشارة أنّ كل إصدار من إصدارات اللّجنة جاءت نتيجة مراجعة مختلف المشكلات وأوجه القصور التي واجهتها أسلافها.

في ظلّ هذه الخلفية، يعدّ بال 1 أوّل اتّفاقية مقترحة من لجنة بال التّي تهدف إلى تحديد متطلبات رأس المال التّنظيمي من خلال نسبة كوك، سرعان ما أظهرت الاتّفاقية عيوبها لأنّها استندت إلى معايير صارمة لحساب رأس المال.

وتحقيقا لهذه الغاية، تمّ إطلاق إصلاح رئيسي لبال 2، بهدف توسيع حساب متطلّبات رأس المال للبنوك والمؤسسات المالية واقتراح تدابير أفضل من خلال دمج مفهوم المخاطر العملياتية.

على الرغم من أن أوجه القصور نُسبت لاحقًا إلى هذا الإصلاح بسبب تأثير أزمة عام 2008 وتطوير اتّفاقية بال 3 وظهور اتفاقية بال 4 الجديدة، إلا أنّ بال 2 تظلّ القاعدة المرجعية الأولى من حيث المخاطر العملياتية.

وتعتبر عملية تسيير المخاطر العملياتية من المواضيع مستحدثة الاهتمام في مجال تسيير المخاطر البنكية، خصوصا بعد تطرّق لجنة بال الدّولية إلى المخاطر العملياتية في اتّفاقيتها الثانية والثالثة والرابعة. وكنتيجة لعرقلة السّير الجيد لعمل النّظام البنكي جراء تحمّلها لجزء كبير من الخسائر المالية الناجمة عن المخاطر العملياتية.

الفصل الثّانـي:

المخاطر المتعلقة بالاعتماد المستندي

مقدمة الفصل الثاني

تواجه البنوك العديد من المخاطر التّي تتنامى بشكل متزايد عند ممارستها للأنشطة المصرفية ومنها المخاطر العملياتية Opérationnel Risk التّي تطرقنا إليها في الفصل السّابق، ومن أهم الأدوات التسييرية للتّعامل مع هذا النّوع من المخاطر البنكية نجد خريطة المخاطر العملياتية، التّي تعدّ من الأدوات الهامة في تحليل المخاطر وإدارتها بشكل فعّال، حيث توفر للمؤسّسات المصرفية رؤية شاملة للمخاطر التّي يمكن أن تواجهها وتحديدها بشكل دقيق.

تعتبر التّجارة الخارجية من الأنشطة الحيوية التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، حيث تساهم في توسيع قاعدة العملاء والزبائن، وتزيد من الإرادات والأرباح، وتعمل على تعزيز النمو الاقتصادي والتّنمية المستدامة. ومع ذلك، فإنّ هذا النّشاط التّجاري يواجه العديد من المخاطر منها عدم الدفع أو الأداء السيئ للطّرف الآخر ومشاكل في الشحن والتسليم. للتّعامل مع هذه المخاطر، تستخدم البنوك والمصدرون والمستوردون وسائل مختلفة للحدّ من المخاطر في العمليات التّجارية. ومن هذه الوسائل، الاعتماد المستندي الذي يعتبر الوسيلة الأكثر شيوعاً للتّحكم في المخاطر المرتبطة بالتّجارة الخارجية.

وعلى ضوء ما سبق سوف نتطرق من خلال هذا الفصل إلى المباحث الثّلاثة التالية:

- ✓ المبحث الأوّل: خريطة المخاطر العملياتية.
- ✓ المبحث الثّاني: العمليات المالية في التّجارة الخارجية.
- ✓ المبحث الثّالث: الاعتماد المستندي باعتباره أكثر وسائل الدفع استخداما دوليّا.

المبحث الأول: خريطة المخاطر العملياتية

تعدّ خريطة المخاطر العملياتية من أهم الأدوات التّي تساعد على تحديد الإجراءات الوقائيّة المناسبة لتقليل المخاطر والوقاية منها، كما أنّها توفر رؤية شاملة للمخاطر المحتملة، وتساعد على تحديد الخطط والإجراءات اللاّزمة لتحقيق الأهداف المنشودة. وبالتّالي فإنّ استخدام خريطة المخاطر العملياتية يساعد المؤسسات المصرفية على تحسين إدارة المخاطر وتحسين الأداء التشغيلي للمؤسّسة بشكل عام.

المطلب الأوّل: مفاهيم عامّة حول خريطة المخاطر

1: تعريف خريطة المخاطر

"خريطة المخاطر هي تمثيل بياني لاحتمال الحدوث وتأثير واحد أو أكثر من المخاطر. يتم تمثيل المخاطر بطريقة تحدد أهم المخاطر (الاحتمال و/ أو التّأثير على أعلى المخاطر) والأقل أهمية (الاحتمال و/ أو التّأثير على أدنى) "[1].

وتعرف أيضا بأنّها: أداة لإدارة المخاطر والتّحكم فيها، وتأخذ في الاعتبار جميع المخاطر المتكبّدة المتعلقة بنشاط أو خط عمل[2].

من خلال تلخيص التّعريفات أعلاه، نصل إلى تعريفنا الخاص بأنّ خريطة المخاطر هي أداة مهمة تستخدم في تحديد وتقييم المخاطر، توجيه وإدارة المخاطر من خلال التّمثيل والرسم البياني.

2: أهداف وضع خريطة المخاطر

تتمثل أهداف وضع خريطة المخاطر في ما يلي:

- تحديد المخاطر التّي تهدّد سير العمل: حيث يتم تحديد جميع المخاطر التّي قد تؤثر على أنشطة المؤسّسة وتعرض سير عملها للخطر.
- تقييم مدى تأثير المخاطر: يتم تقدير مدى تأثير المخاطر على الأعمال والعمليّات الحالية، وذلك من خلال تحديد الخسائر المحتملة وتقدير مدى تأثيرها على البنوك.
- تحديد أولويات في التّعامل مع المخاطر: بحيث يتم التّركيز على المخاطر الأكثر تأثيرا والأكثر احتمالية.
- تحديد الإجراءات الوقائيّة: يتم تحديد الإجراءات الوقائيّة المناسبة لتقليل المخاطر والوقاية منها.

---

[1] IFACI et Price Water House Coopers, **« Le Management Des Risques De L'entreprise: cadre de référence et techniques d'application»,** édition d'organisation, Paris, page 221.
[2] ABEF**, Risques et Contrôle interne**, p82. Lien : www.abef-dz.org/abef/sites/default/files/3.pdf.

- توفير رؤية شاملة للمخاطر: توفر خريطة المخاطر رؤية شاملة لجميع المخاطر المحتملة التّي قد تواجه البنوك، وتساعد على تحديد الخطط والإجراءات اللاّزمة لتحقيق الأهداف المنشودة.

3: الأطر المعيارية والتنظيمية لرسم خريطة المخاطر

سلّط منظمو النّشاط المصرفي الضوء على أداة إدارة المخاطر هذه في لوائحهم:

بنك الجزائر: شجّعت اللائحة رقم 11-08 الصّادرة عن بنك الجزائر المتعلّقة بالرّقابة الداخلية للبنوك والمؤسّسات المالية البنوك على رسم خرائط للمخاطر الناتجة عن الأنظمة والإجراءات التي تتيح الفهم الشامل للمخاطر:

"تضع البنوك والمؤسّسات المالية أنظمة وإجراءات تمكنّها من فهم المخاطر التّي تتعرض لها فهما شاملا. ويجب أن تتيح هذه النظم والإجراءات وضع خريطة للمخاطر تحدّد وتقيم جميع المخاطر المتكبّدة بسبب كلا العاملين الدّاخليين (مثل طبيعة الأنشطة المنفذة أو نوعية النظم القائمة) والخارجيّة (مثل البيئة الاقتصادية أو الأحداث الطّبيعية)"[1].

في نفس المقالة، نجد شروطًا يجب استيفاؤها من خلال رسم الخريطة:

- يجب تحديدها حسب نوع النّشاط أو خط العمل.
- يجب تقييم المخاطر التّي يتكبّدها نشاط ما فيما يتعلّق بالمبادئ التّوجيهية التّي اعتمدتها الهيئتان التنفيذية والتّداولية.
- يجب تحديد الإجراءات الواجب اتّخاذها للحدّ من المخاطر المتكبدة من خلال الإجراءات الرامية إلى تعزيز نظم الرّقابة الداخلية ونظم قياس المخاطر ورصدها.
- يجب تحديد خطط استمرارية لتصريف الأعمال.

لجنة بال: في الوثيقة المتعلّقة بالممارسات السّليمة لإدارة المخاطر المصرفية، أدرجت لجنة بال رسم خريطة المخاطر ضمن الأدوات الأربع التّي تهدف إلى تحديد المخاطر وقياسها.

ويستند وضع خريطة المخاطر إلى معيارين: معايير ISO9000:2008 ومعايير COSO 2، التّي توفر إطارا لإدارة العمليّات وبالتّالي رسم خريطة المخاطر.

[1] Article N°38, Règlement de la Banque d'Algérie n°11-08 du 28 novembre 2011 relatif au contrôle interne des banques et établissements financiers.

4: أنواع خريطة المخاطر

هناك نوعان من الخرائط الممكنة، حيث يعتمد اختيار بنك أحدهما أو الآخر على حسب خطوط أعماله ونوع المخاطر التي سيتم تخطيطها:

1.4: خريطة المخاطر الشاملة

تأخذ خريطة المخاطر الشاملة في الاعتبار جميع مخاطر البنك وبالتالي جميع خطوط أعماله. لذلك تقدم خريطة المخاطر الشاملة نظرة شاملة للمخاطر، مما يسمح للمديرين بالحصول على فكرة على لوحة القيادة الخاصة بهم حول مستوى ثقافة إدارة المخاطر داخل البنك.

2.4: خريطة المخاطر الموضوعية

" خريطة المخاطر الموضوعية هي أداة لتحديد المخاطر المتصلة بموضوع محدد وتحديد أولوياتها"[1].

غالبًا ما نقول موضوعًا محددًا، ولكن يمكن أن يكون خطرًا محددًا أو نشاطًا محددًا أو هيكلًا محددًا.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه يمكن استخدام خريطة المخاطر الموضوعية في وضع الخرائط الشاملة، التي تعتبر تجمعا لعدد من الخرائط الموضوعية.

المطلب الثّاني: مناهج وضع خريطة للمخاطر العملياتية

هناك أربعة مناهج لتحديد المخاطر[2]: المنهج التّصاعدي(Bottom-up)، المنهج التّنازلي(Top-down)، المنهج المشترك وأخيرا منهج القياس المقارن.

1: المنهج التّصاعدي(Bottom-up)

يُعرف أيضًا باسم منهج العمليات، وهو يتعلّق بتنفيذ تدابير مناسبة لإدارة المخاطر من خلال نقل المخاطر من الميدان إلى المسؤولين عن إعداد الخريطة. يحدد تحليل النّشاط ويقيم المخاطر من خلال الخطوات التّالية:

- تحديد العمليات: يمكن تقسيمها إلى فئتين: العمليّات التّجارية والعمليات المساندة.
- تحديد وتقييم المخاطر على كل مستوى عملية: وصف المخاطر من خلال الاستبيانات أو مقابلات.
- تحديد وتقييم الضّوابط الحالية: هذا يعتمد على المعلومات والوثائق التّي تم جمعها حول المنظمة وعملياتها.
- تصنيف المخاطر المتبقّية: بعد تحديد المخاطر والضّوابط، يتم تحدد تصنيف للمخاطر المتبقية.

المخاطر المتبقية = احتمال حدوث× شدة الخطورة × عنصر الاتقان

[1] DE MARESCHAL (Gilbert), **« La cartographie des risques »,** éditions AFNOR, 2003, p18.
[2] L'IFACI, **la cartographie des risques**, édition de L'IFACI, Paris, septembre 2013, p41-42-43-44-45-46-47.

الإيجابيات والسّلبيات منهج التّصاعدي[1]:

➢ إيجابيات:

- يسمح بالحصول على معرفة جيدة بأنشطة المنظمة.
- التّحليل التّفصيلي يجعل من الممكن تحسين شمولية تحديد المخاطر.
- إنّ التّشاور مع طاقم التّشغيل يجعل من الممكن الحصول على مشاركتهم المرضية.

➢ سلبيات:

- يتطلّب المنهج التّصاعدي الوقت والجهد والموارد لتحليل المخاطر وتقييم الحلول الممكنة، مما يمكن تباطؤ العمليّات وتأخير القرارات.
- يمكن أن يكون منهجا مكلفًا من حيث المهارات والأنظمة نظرًا لاستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات.

2: المنهج التّنازلي(Top-down)

يستند هذا النهج إلى تحديد وتقييم المخاطر الرئيسية (عالية التأثير وعالية التّواتر) التّي لها تأثير على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة وتقديمها بعد ذلك إلى الموظّفين التّنفيذيين للحصول على المشورة من خلال منهج من أعلى إلى أسفل. يتم ذلك في الخطوات التالية:

- تحديد المخاطر وتقييمها: من خلال استبيان أو مقابلات.
- التّسوية مع تسمية المنظمة للمخاطر: تتمّ التسوية من قبل الإدارة العليا بمقابلة مع أسئلة مفتوحة.
- الربط بعمليات المنظمة: السّماح بالدمج والتجميع على أساس تحديد المخاطر التّي تتعرض لها العملية.

الإيجابيات والسّلبيات منهج التنازلي[2]:

➢ **الإيجابيات:**

- يعتبر هذا المنهج سهل التطبيق وغير مكلف لأن المقابلات الضرورية أقل عددًا.
- فحص المخاطر الاستراتيجية يجعل من الممكن تأكد من أن العمليات متعددة الوظائف أو الإدارية تؤخذ في الاعتبار على الفور.

➢ **السّلبيات:**

- أقل دقّة في تحديد وتقييم المخاطر.
- سيواجه الموظّفون التّنفيذيون صعوبة في اعتماد النهج لأنّهم غير مرتبطين به.

[1] IFACI, **« cahier de recherche, cartographie des risques »**, 2éme édition, PARIS, 2013, p48.
[2] Ibid,p46.

3: المنهج المشترك

يجمع هذا المنهج بين المنهجين أعلاه (من أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل)، يتمّ تحديد المخاطر من خلال المقابلات بمساعدة التّدقيق الداخلي أو مدير المخاطر. فهو يصحّح أوجه القصور في المناهج السابقة ويساعد على التّحكم في المخاطر العملياتية وتقييم الضّوابط الموضوعة.

الشكل رقم (2-1): التّكامل بين المنهجين

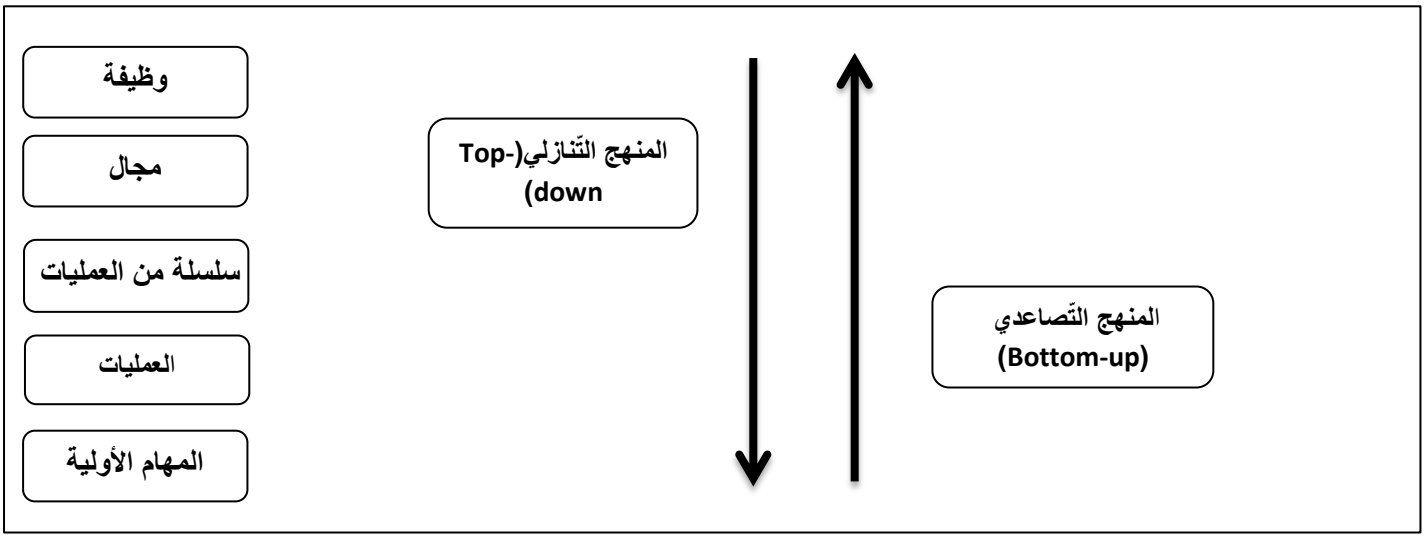

Source: IFACI, 2006,p1.

4: منهج القياس المقارن (Benchamrking)

يتضّمن هذا النهج البحث عن أفضل الممارسات وتحليلها لتحديد المخاطر التي تتعرض لها الشركات العاملة في تخصصات مماثلة وبنفس العمليات من أجل الاستلهام والاستفادة منها إلى أقصى حد.

المطلب الثّالث: مراحل وضع خريطة المخاطر العملياتية

لإعداد خريطة المخاطر العملياتية المناسبة والشاملة، هناك أربعة مراحل يجب اتباعها، وتتمثّل هذه المراحل فيما يلي:

المرحلة الأولى: تحديد المخاطر

هي أول مرحلة وتعتبر أساسية لعملية إنشاء خريطة المخاطر، تتمثّل في وصف الأحداث التي يمكن أن تشكل خطرًا على البنوك من خلال تمثيل العمليات الرّئيسية التّي ينطوي عليها إنشاء القيمة. يرتبط نجاحها باختيار الأساليب والأدوات المستخدمة[1].

[1] IFACI, **op- cit**, 2013, p35.

المرحلة الثّانية: تقييم المخاطر

يجب تقييم جميع المخاطر بشكل موضوعي ومنتظم ويتم ذلك وفق مايلي:

- تحديد و تقييم المخاطر الاجمالية:

وسيركز التحديد على أثر الأحداث المختارة واحتمالها. هذا تصنيف ذاتي للمخاطر، حيث يتم تحديد وزن كل عامل من قبل كل من أصحاب الأعمال بناءً على تصورهم الخاص للمخاطر، والأهمية التي يعلقونها عليها، التي كانت ستطلعنا على احتمال حدوث الخطر وأثره المالي على النشاط المعني. ويجب وضع قواعد موضوعية لتقييم الأثر للحصول على إطار مرجعي متجانس.

في هذه المرحلة (تقدير المخاطر الإجمالية)، من المهم تحديد جميع المخاطر الحالية، حتى لو اعتبر أنها مغطاة بنظام تحكم أو إدارة مناسب. وبالتالي فإن الشمولية هي أحد الأهداف الرئيسية لهذه المرحلة[1].

- تقييم نظام الرقابة وتقييم المخاطر الصافية:

بعد تحديد جميع المخاطر المحتملة، من الضروري تقييم التدابير الحالية (التي سيكون لها تأثير أقل) ومحاولة قياس هذا التخفيض. ولذلك، سيجري في هذه المرحلة تقدير الضوابط وأدوات رصد النشاط، فضلا عن عناصر الحد من المخاطر أو نقلها. وبما أننا في عملية تقييم ذاتي، فإن الموظفين التشغيليين أنفسهم هم من سيصدرون حكمًا على هذا الجهاز. ولذلك، فإن تحديد المخاطر في هذه المرحلة لا ينبغي أن يؤدي إلى فرض عقوبات على الموظفين التنفيذيين المسؤولين عن العملية المعنية، وهذا من أجل الحصول على رؤية أكثر واقعية وصدقا. بالنسبة لكل خطر، سيتم تقييم نظام المراقبة باستخدام معايير تعتبر ذات صلة.

المرحلة الثّالثة: تصنيف المخاطر

بعد تقييم المخاطر لابدّ من تصنيفها في تسلسل هرمي، أي على حسب درجة خطورتها (من أقوى المخاطر ضرر إلى أقل المخاطر)، فإذا كان احتمال الحدوث وشدة الخطورة مرتفعان هذا يعني أنّ الخطر كبير، أمّا في حالة احتمال الحدوث وشدة الخطورة منخفض فإنّ الخطر صغير[2].

---

[1] Christian JIMENEZ et Patrick MERLIER et Dan CHELLY, **« Risques opérationnels de la mise en place du dispositif à son audit »**, Edition Revue Banque, Paris 2008, P79 .

[2] اكساس ايمان، **خريطة المخاطر كآلية لإدارة الأخطاء المرتبطة بالتوظيف في المؤسسة** ، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد09 ، العدد 03 ، ص 503

المرحلة الرابعة: وضع خريطة المخاطر

يتم تقديم خريطة المخاطر كمصفوفة اعتمادًا على مستوى المخاطر ومراقبتها. ثمّ قراءتها وتفسيرها مما يجعل من الممكن تحديد إدارة المخاطر وسياسات الرّقابة. أخيرا يجب إبلاغ المخاطر التّي تم تحديدها إلى جميع موظفي التّشغيل حتّى يكونوا على دراية بها[1].

الشكل رقم (2-2): مثال عام لخريطة المخاطر

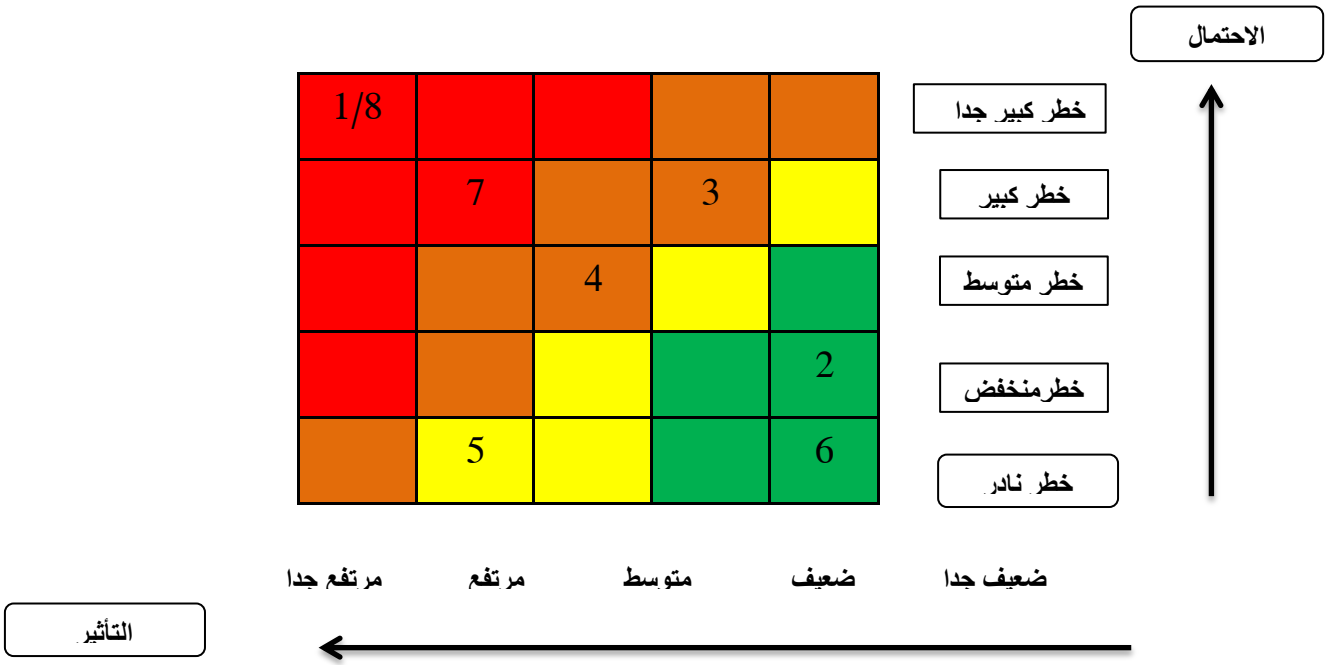

Source:www.economie.gouv.fr/files/matrice_et_cartographie_des_risques.pdf

المبحث الثّاني: العمليات المالية في التّجارة الخارجية

يحتل موضوع التّجارة الخارجية مكانة مهمة في الاقتصاد، وهو ما يؤدي إلى الحاجة إلى البحث عن آليات فاعلة لتنظيم التّجارة الدّولية ومكافحة أساليب الحماية المفروضة عليها والتي تشكل عقبات في وجهها. لهذا سنحاول في هذا المبحث التّطرق إلى ثلاث مطالب، حيث نتعرض في المطلب الأوّل إلى عموميات حول التّجارة الخارجية، ونتطرّق في المطلب الثّاني إلى أدوات الدفع الدولية ونتناول في المطلب الثالث تقنيات الدفع الدولية.

[1] Ouadaï Moussa, **les cours de « gestion des risques opérationnel »**, contrôle de gestion, école supérieure de commerce,2023, p41.

المطلب الأوّل: عموميات حول التجارة الخارجية

لا يمكن لأيّ بلد أن يعزل نفسه عن العالم من خلال اتّباع سياسة الاكتفاء الذّاتي. ولا يمكنها تنفيذ هذه السّياسة بشكل شامل ولفترة طويلة، لأنّها لا تستطيع إنتاج كل ما نحتاجه، لأنّ البيئة والجغرافيا والظروف الاقتصادية لا تسمح لها بذلك. ومن هنا تأتي أهمية التّبادل التّجاري.

1: تعريف التّجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية أهمها:

" هي المعاملات التّجارية الدّولية في صورها الثّلاثة المتمثلة في انتقال السّلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين الأفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة" [1].

" عملية التّبادل التجاري في السّلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل"[2].

باختلاف تصوّرات كل اتّجاه للتّجارة الخارجية يخضع المقصود باصطلاح التجارة الخارجية شأنه في ذلك شأن الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية، لتباين كبير في الرأي حول نطاق مضمونه للصّور التّي يتألف منها، وفي هذا الخصوص يمكن التّفرقة بين مصطلح التجارة الخارجية بمعناها الضّيق، ومصطلحها بمعناها الواسع، حيث بمعنى مصطلحها الأوّل كلا من الصّادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، في حين يقصد بمعناها الثّاني كلا من[3]:

- الصّادرات والواردات المنظورة " السلعية ".
- الصّادرات والواردات غير المنظورة " الخدمية".
- الهجرة الدولية أي انتقالات الأفراد بين دول العالم المختلفة.
- الحركات الدّولية لرؤوس الأموال أي انتقال هذه الأخيرة بين دول العالم المختلفة.

في مواجهة هذا الاختلاف المفاهيمي، يميل بعض العلماء إلى استخدام إصلاح التّجارة الخارجية لتمثيل نطاقها بالمعنى الضيق، مع استخدام مفهوم التّجارة الدولية لتمثيل التّجارة الخارجية بالمعنى الواسع.

---

[1] رشا العصار و آخرون، **التجارة الخارجية** ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ، عمان الأردن، 2000م، ص12.
[2] حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية** ، مكتبة زهراء الشرق ، دمشق سوريا ، 1996، ص 18.
[3] سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، طبعة 1993، ص 36-37.

من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية هي عبارة عن العمليات المختلفة للتبادل التجاري الخارجي، سواء في شكل سلع أو خدمات أو الهجرة الدولية لرؤوس الأموال بين الأفراد المقيمين في وحدات سياسية مختلفة لتلبية أكبر طلب ممكن، وتتكون التّجارة الخارجية من عنصرين رئيسيين: الصّادرات والواردات بصورتيهما.

2: مخاطر تمويل عمليات التّجارة الخارجية للمتعاملين الاقتصاديين (المصدر، المستورد)

قد يواجه المتعاملين التّجاريين سواء كانوا مصدرين أو مستوردين إلى بعض المخاطر المتعلقة بالتّمويل، الدّفع والتحويل وما إلى ذلك أثناء تنفيذ العقود التجارية.

على هذا النّحو، فقد أدى إلى مخاوف لدى الجانبين، ويمكن تلخيص أهم هذه المخاطر والمخاوف في هذا الجدول البسيط:

جدول رقم (2-1): أهم مخاطر تمويل التجارة الخارجية

نوع الخطر	انشغالات المصدر	انشغالات المستورد
خطر التّموين Risque de prestation	المستورد يقوم بإلغاء أو إدخال تغييرات على الطلبية	المصدر لا يريد أو لا يمكنه تنفيذ العقد التجاري سواء لأسباب تقنية أو مالية أو لأسباب أخرى.
خطر التّحويل Risque de Transfert	الدفعات لا يكمن تحقيقها في العملة المعنية	الدفعات المضمونة أو استيراد الأقساط المدفوعة غير ممكن.
خطر عدم الدفع Risque de non-paiement	المستورد لا يمكنه أو لا يريد أن يدفع	المصدر لا يريد إرجاع أو تعويض التسبيقات أو الأقساط.
خطر الصّرف Risque de Change	تراجع العملة التي يتمّ الدفع بها مقارنة بعملة المصدر	ارتفاع قيمة العملة التي يتم بها الدفع مقارنة بعملة المستورد.
خطر سياسي و/أو اقتصادي Risque politique ou économique	أحداث اقتصادية و/أو سياسة تمنع المستورد من تنفيذ العقد.	أحداث اقتصادية و/أو سياسة تمنع المصدر من تنفيذ العقد.

Source: Mokhtari Azzedine, " la banque face aux risques des crédit " mémoire de fin d'étude (dcs) banque, Avril 2001, P 68.

المطلب الثّاني: طرق الدفع الدولية

إنّ اختيار طريقة دفع معينة يجب أن تضمن في آن واحد وسيلة دفع آمنة وجاذبية للعرض التّجاري، لذلك فإنّ اختيار أدوات الدفع ليس عشوائياً بل نتيجة لمفاوضات بين المستوردين (المشترين) والمصدرين (البائعين). نقصد بأداة الدّفع هنا الشّكل الذي تأخذه وثيقة الدفع المستعملة (الشيك، ورقة التّجارية)، أما تقنية الدفع فهي الطّريقة التّي تستعمل بها هذه الأداة (التّحصيل البسيط أو المستندي).

1: وسائل الدّفع الدولية

تعبر وسائل الدّفع المستعملة في نظام المعاملات التجارية الدّولية عن الجانب المادي الذي يتمّ بواسطته تسوية المعاملات بين الأطراف المتعاقدة، نذكر أهمها:

1.1: الشيك (le chèque)

" الشيك هو عبارة عن أمر مكتوب وغير مشروط بدفع مبلغ محدّد للمستفيد (المصدر)، واستعماله كأداة دفع دوليّة مرتبط بتنظيمات الصرف، وهو وسيلة دفع بطيئة نوعا ما حيث يصدر من طرف المستورد ثمّ يرسل إلى المصدر الذّي يعيده إلى بنكه"[1].

ومن مزايا الشيك أنّه غير مكلف، ويمكن كتابته بالعملة المحليّة أو الأجنبية، أما عيوبه أنّه يمكن أن يسرق أو يفقد أو يزور، كما أنّه وسيلة دفع دولية بطيئة.

الشّكل رقم(2-3): يمثل مراحل معالجة الشيك في التّجارة الخارجية

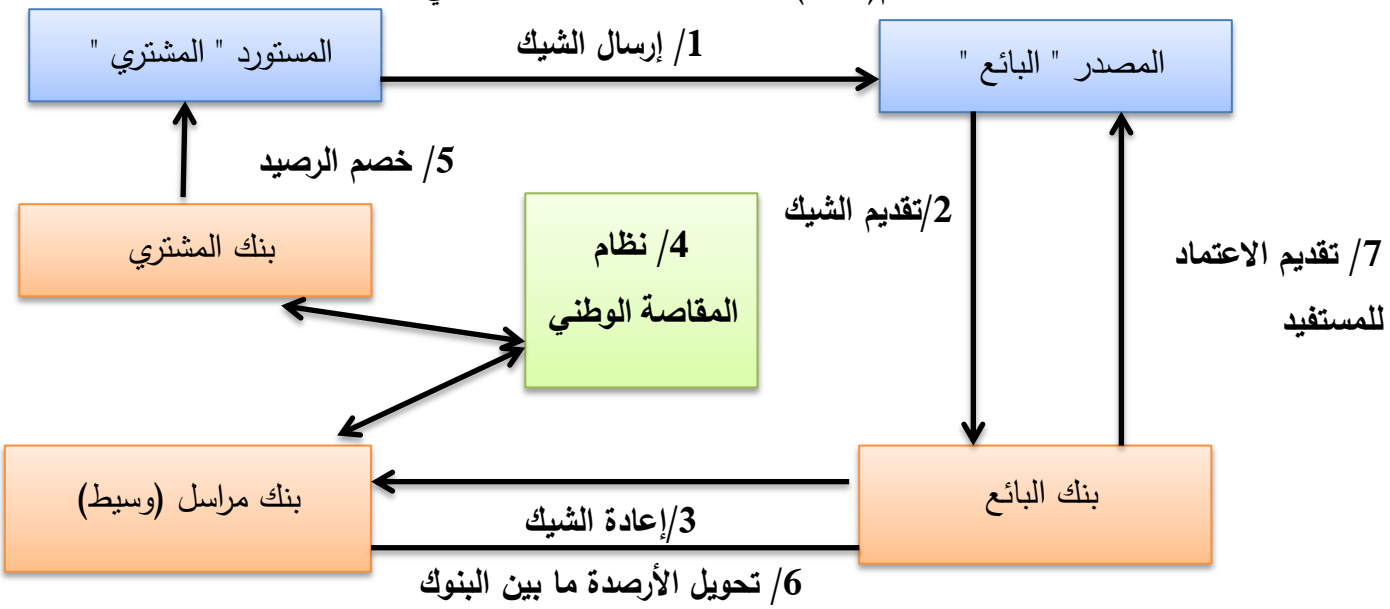

Source: J. Paveau F. duphil, Exporter Pratique de commerce internationale, les éditions fouchers 22 Edition, paris 2010, page 348.

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، 2007، ص 36 – 37.

2.1: تحويل الدولي

" التحويل الدّولي هو عملية تقع ما بين الهيئات البنكية أو داخل الهيئة البنكية نفسها بين حسابين مختلفين. التّحويل الدّولي هو خصم حساب أوّل، من مبلغ مالي معين، وإضافة هذا المبلغ المخصوم إلى حساب ثاني. وقد يقع كذلك بين حسابين لنفس الشّخص أو هيئة، في بنك واحد أو بنكين مختلفين"[1].

التّحويلات المصرفية عبارة عن عمليات يتمّ من خلالها تحويل مبلغ من حساب بنكي أو بريدي إلى حساب بنكي آخر. ويتمّ قبل هذه العملية ملء وثيقة تسمّى " أمر التّحويل ordre de virement ".

1.2.1: طرق التحويل الدولي

أهم الطّرق المستعملة في التّحويل الدولي:

- **التّحويل الدّولي عن طريق البريد (الرسائل) Virement par courrier**

ملء الاستمارة مع ذكر معلومات المصدر وإرسالها عبر بريد البنك يعني أنّ طريقة التّحويل بهذه الطريقة قليلة الاستعمال وذلك راجع للأسباب التالية:

- تأخذ وقتاً كبيراً في تنفيذها لعملية التّحويل.
- تتعرّض إلى التّزوير وأحياناً إلى سرقة الرّسائل كشف المعلومات.

- **التّحويل الدّولي عن طريق التلكس Virement par télex**

تعتبر طريقة التّحويل الأكثر استخداما عالميا بسبب سرعة الاتّصال بها وتوفر الوقت وسهولة الاستخدام على عكس الحوالات البريديّة، ويستلم البائع مستحقاته في وقت قصير جدا، وفي فترة معينة من الوقت، تسمّى هذه الطريقة أيضًا "التّحويل البنكي" لأنّ المعاملة تتمّ بين البنوك ويتمّ تنفيذها بموجب عامل الثقة، إلا أنّها لا تخلو من العيوب التي تتمثّل فيما يلي:

- إمكانية ازدحام تلكس المتعامل معه مما يؤدي إلى تأجيل عملية التحويل.
- يمكن أنّ يعرض أو يستعمل المعلومات والأخبار إلى التجسس.
- الخطأ في إرسال بيانات المصدر.
- استعمال رقم بنك البائع من طرف بنك آخر.

---

[1] عبد القادر شاعة، **الاعتماد المستندي أداة دفع و قرض " دراسة الواقع الجزائري "**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع التحليل الاقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 8-9 .

➢ **التّحويل عن طريق شبكة السويفت SWIFT**

" نظام سويفت (SWIFT: Society for World Interbank Financial Telecommunication)

أو التّحويل الحر كما يعرف، وهو نظام تحويل دولي ما بين البنوك يستعمل الرّسائل الإلكترونية النمطية أو النّموذجية عبرة شبكة آمنة، وهو التّحويل الإلكتروني ما بين البنوك الأقدم و الأكثر استعمالا في العالم "[1].

" سويفت هي شركة عالمية ما بين البنوك هدفها هو تحسين طريقة الدّفع الدولية وهذا بإدخال مقاييس موحدة للعلاقات المصرفية ومعالجتها بواسطة الإعلام الآلي، و مقرّها "بروكسل" وهو نظام نشأ سنة 1973/05/03 من طرف 239 بنك أمريكي وأوروبي، حتّى نهاية 2003 نجد حوالي 7000 مؤسّسة مالية منخرطة في هذا النظام، لأكثر من 197 دولة، وبمعدل 7,5 مليون رسالة معالجة اليوم، ومنذ سنة 2002 تمّ إحداث نظام SWIFTNET الذّي يستعمل نظام شبكة الأنترنت وتمّ الإنهاء من الترحيل الكلّي للنّظام القديم إلى النظام الجديد سنة 2005 "[2].

يتميّز هذا النّظام عن البقيّة بالسرعة والمرونة، انخفاض التكلفة، والحماية من الضياع. من بين العمليات التي تستخدم هذا النّظام نجد تحويلات ما بين البنوك، عمليات الصرف، عمليات القرض أو عمليات أخرى مثل فتح الاعتمادات المستندية أو أوامر شراء أو بيع الأوراق المالية.

➢ **الأوراق التّجارية**

تعتبر الأوراق التجارية وسيلة من وسائل الدّفع في التّجارة الخارجية والمتمثلة في الكمبيالة والسّند الأمر.

❖ **الكمبيالة (السفتجة) La lettre de change**

هو مستند تجاري تمت صياغته وفقًا لنموذج محدّد يحتوي على البيانات المطلوبة بموجب القانون، بما في ذلك أمر من متخصص يسمّى الساحب(Le tireur) أو شخص آخر يسمّى المسحوب عليه (Le tiré) لدفع مبلغ معين، وبمجرّد الطلبات التّي تقتصر على شخص ثالث يعرف باسم المستفيد أو الحامل.

والمخطّط التّالي يوضح كيفية سير عملية السفتجة:

[1] J. Paveau F. Duphil Duphil, **Exporter pratique du commerce international**, les éditions fouchers 22 Edition, paris 2010, page 345.
[2] Y. Simon D. lautier C. Morel, **Finance Internationale** 10 édition, Edition ECONOMICA, France, 2009, p 859-860.

الشكل رقم (2-4): مخطط سير عملية السفتجة

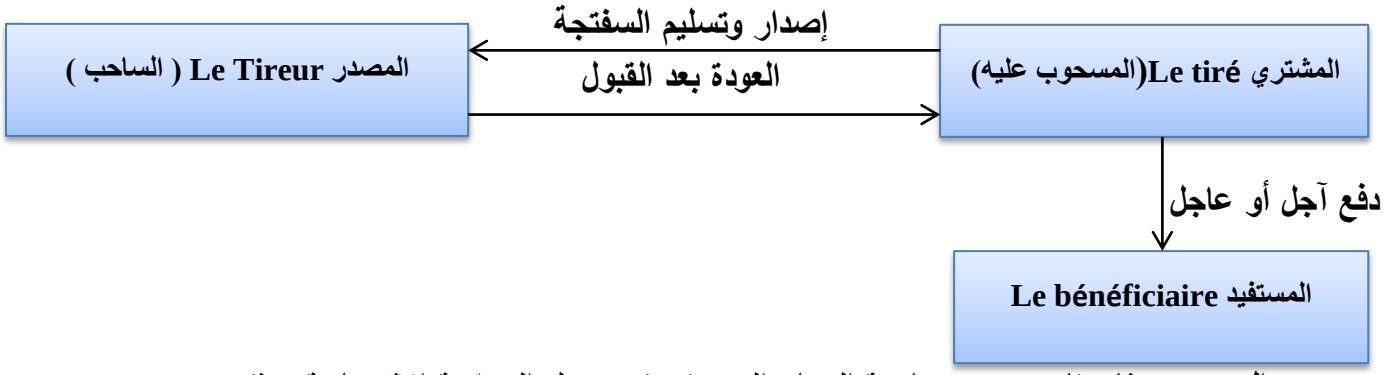

المصدر: بوقارة فايزة، مدى مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل المؤسّسة الاقتصادية، مذكرة تخرج ليسانس، ص 42.

❖ **السند لأمر Le billet à ordre**

السّند لأمر هو عبارة عن ورقة تجارية مكتوبة من طرف المستورد يدعى المكتتب لالتزامه بتحويل مبلغ معّين وفي تاريخ معين لشخص آخر وهو المصدر ويدعى المستفيد أو الأمر.

إلا أنّ الدفع بواسطة السّند لأمر قليل الاستعمال في التّجارة الدولية حيث تتمثّل عيوبه في مخاطر عدم الدّفع، وبطلان السند في حالة نسيان إحدى بياناته.

والمخطط التالي يوضح كيفية سير عملية السّند لأمر:

لشكل رقم (2-5): مخطط سير السّند لأمر

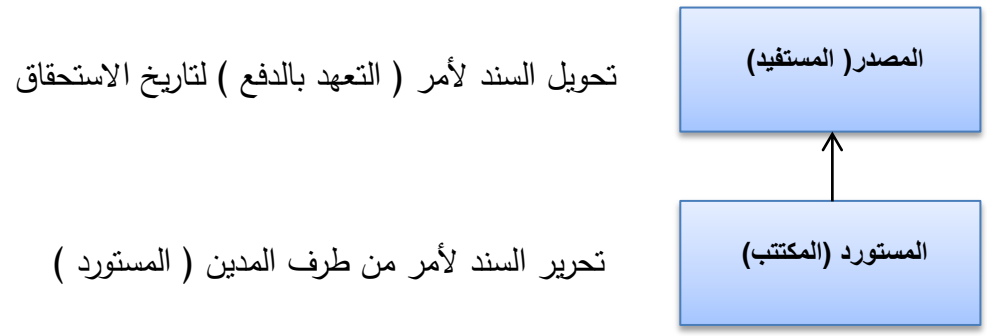

المصدر: بوقارة فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 44.

المطلب الثّالث: تقنيات الدفع الدولية

تشير تقنية الدفع إلى تلك الإجراءات المتّبعة لتحقيق الدفع، إذا هي الطريقة التي تستعمل بها وسيلة الدفع وهذا لضمان سلامة عملية الدفع، بغض النّظر عن العملة المستخدمة، ولعلّ اختيار التّقنية في عمليات التّجارة الخارجية ما هو إلا تجسيد لدرجة التعامل والثّقة بين المصدر والمستورد والشّكل الموالي يبين درجة الأمان بالنسبة لكل تقنية:

الشّكل رقم(2-6): تقنيات الدّفع حسب درجة الأمان

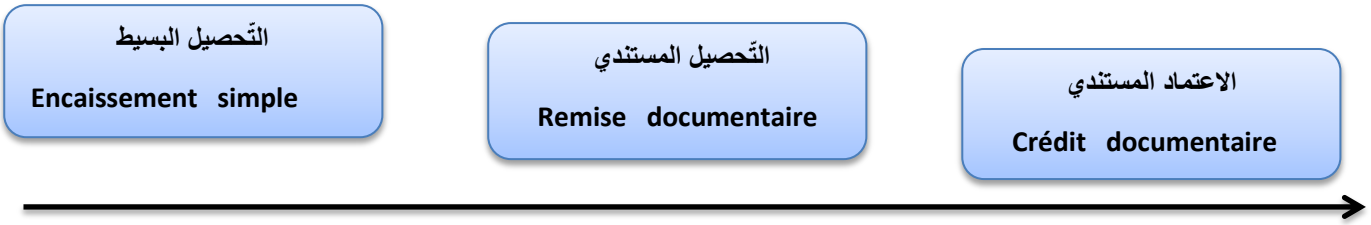

Source: J. Paveau F. duphil, op cit, p 353.

وقبل البدء في أي عملية تصدير أو استيراد باستعمال إحدى هاته التّقنيات يجب المرور بعملية التوطين البنكي.

التّوطين البنكي:

" يقصد بالتّوطين ذكر اسم البنك الذي سيتولى السّير الحسن لعملية الاستيراد أو التّصدير، بحيث أنّ بنك المستورد يقوم بعملية التوطين للمستورد، وبنك الإشعار يقوم بعملية التّوطين للمصدر وكذا رقم حساب الزبون وقيمة البضاعة وهو معيار لمراقبة الصّرف الموضوعة من طرف البنك المركزي وليس معيار محتوى في القواعد والأعراف الموحدة "[1].

وبعبارة أخرى يتم فتح ملف التّوطين بحضور المستورد الموطن لدى بنكه مرفوق بعقد تجاري أو كلّ الوثائق التّي تحل محله، والتّي تكون في شكل فاتورة شكلية (facture pro forma) أو فاتورة نهائية (facture définitive) حيث أنّ هذه الفاتورة تكون مرفقة بطلب التوطين، حيث يعتبر التّوطين عملية إجبارية في التّجارة الخارجية تستوجب القيام بعدة إجراءات محددة من طرف البنك المركزي.

1.2: التّحصيل البسيط Encaissement simple

هي تقنية لا تعتمد على المستندات على عكس التّحصيل والاعتماد المستندي، تعرف أيضًا باسم الدّفع الحر أو الفاتورة لأنّ المشتري هو الشخص الذي يمكنه اختيار طريقة الدّفع بِحريّة. فإما أنْ يكون الدفع بالتسبيقات عند الطلب أو بالدفع بعد القيام بأداة الخدمة أو بإرسال الطّلبية " أي عند استلام الفاتورة " لذلك، فإنّ مستوى الأمان منخفض جدًا أو ضعيف إلى حد ما.

[1] سعدون صفوان أنيس، **الاعتماد المستندي ودوره في تمويل التجارة الخارجية** ، البليدة ، 2004/2003، ص70 .

2.2: التّحصيل المستندي Remise documentaire

" التّحصيل المستندي هو إجراء تحويلي يتلقّى فيه البنك تفويضًا من المصدر (البائع) لتحصيل مبلغ مستحق على المشتري مقابل تسليم المستندات. عادة ما يكون لدى البائع مستندات النقل التي تم إعدادها بناءً على طلب بنك المشتري أو أحد البنوك في بلد المشتري. يجب على هؤلاء تسليم المستندات التّجارية ووثائق النقل إلى المشتري، مقابل دفع أو قبول الأوراق التجارية "[1].

3.2: الاعتماد المستندي Crédit documentaire

" الاعتماد المستندي هو تعهّد يقدّمه مصرفي المشتري للمورد بأنّ مبلغ دينه سيتم سداده له، بشرط أن يقدم باستخدام المستندات المدرجة، دليلاً على شحن البضائع أو إثبات على أنّ الخدمات قد أنجزت "[2].

المبحث الثّالث : الاعتماد المستندي باعتباره أكثر وسائل الدفع استخداما دوليا

يعدّ الاعتماد المستندي أحد أكثر طرق الدّفع استخداما في التّجارة الخارجية لتميّزه بالسّرعة والأمان وتوفير السّيولة النقدية، ويضمنه البنك حيث عرف الاعتماد تطوّراً وتنوعاً هذا ما جعل لكلّ من المصدر والمستورد الخيار قبل الاتّفاق على النوع والكيفية التّي تتم بها التّسوية التّجارية والتّي تسمح بتنسيق وقت الدفع مع التّسليم. لهذا سنحاول في هذا المبحث التّطرق إلى ثلاث مطالب، حيث نتعرّض في المطلب الأوّل إلى مفاهيم حول الاعتماد المستندي، ونتطرّق في المطلب الثاني إلى أنواع الاعتمادات المستندية، ونتناول في المطلب الثّالث دورة الاعتماد المستندي.

المطلب الأوّل: مفاهيم حول الاعتماد المستندي

نظراً لحالة عدم الثقة بين طرفي عقد البيع، ولوجود فاصل مكاني بينهما، وعدم فهم كل منهما للآخر، ظهرت الاعتمادات المستندية كوسيلة لإتمام المعاملات الدّولية.

1: التّعريف بالاعتماد المستندي

للاعتماد المستندي عدة تعاريف منها ما يلي:

" عرّف الاعتماد المستندي على أنّه " تعهد مكتوب يصدره بنك معين يسمّى البنك المصدر للاعتماد أو البنك فاتح للاعتماد بناءً على طلب أحد المستوردين من عملائه ووفقا لتعليماته وسميّ

[1] Legrand D, Martini H(2008), **Gestion des opérations import-export, Dunod**, Paris, p145.
[2] Ibid , p89.

معطي الأمر لصالح شخص آخر يسمى المستفيد(المصدر) بأنْ يدفع مبلغ معين من النقود بالعملة المتفق عليها خلال فترة محددة مقابل تقديم مستندات معيّنة محددة في عقد فتح الاعتماد"[1].

عرّفه البعض على أنّه:" الاعتماد المستندي يعني الدفع مقابل المستندات، وهي الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا في مجال التجارة الخارجية، فهو عملية قرض من نوع الالتزام بالإمضاء، بناء على طلب المستورد (مشتري البضاعة) الذي طلب فتح اعتماد مستندي من أحد البنوك في الداخل لصالح المصدر، بعد أن يكون الطرفان قد اتّفقا على شروط العقد بكل تفاصيله، مع تحديد نوع الاعتماد الذي فتحه، وبموجب هذا الالتزام يقوم البنك بدفع مبلغ معين للمصدر مقابل حيازة الوثائق المتعلقة بالسّلع محل العقد"[2].

" الاعتماد المستندي باللاّتينية credere تعني الاعتراف أو تصديق وثائق المستندات، يتعهّد البنك بموجبه بدفع مبلغ محدد للمستفيد إذا ما قدم هذا الأخير مستندات معينة موثوق منها أي مطابقة لتوقعات المشتري"[3].

وخلاصة القول أنّ: الاعتماد المستندي هو العملية التي يقبل فيها بنك المستورد التزام المستورد بدفع وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثّله مقابل استلام المستندات أو إثبات أن المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها.

2: الأطراف المتدخلة في الاعتماد المستندي

تتنوّع وتتعدّد الأطراف التّي يتضمنها الاعتماد المستندي، ويمكن التّمييز بين الأطراف التّالية (حسب المادة 2 من RUU600):

1.2:الأطراف الرّئيسية

- **طالب فتح الاعتماد Le donneur d'ordre**

هو الطّرف الذي يطلب من البنك فتح اعتمادا لمصلحة البائع المستفيد أو المصدر وذلك تنفيذا لعقد البيع السّابق على طلب فتح الاعتماد، ويمكن للبنك أن يقرّر بحرية ما إذا كان سيقبل فتح الاعتماد أو عدمه، فهو غير ملزم بذلك ولكن عندما يوافق، يكون ملزمًا بتعليمات المشتري، خاصة فيما يتعلّق بالمستندات.

---

[1] حسن جليل البديري، **البنوك مدخل محاسبي واداري** ، دار الورق للنشر والتوزيع، عمان، 2013 ، ص 201.
[2] عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، قسنطينة ، الجزائر، 2000، ص 86.
[3] J. Paveau F. Duphil. **Exporter pratique du commerce international**, les éditions fouchers 22 Edition, paris 2010, page 358.

- **المستفيد Le bénéficiaire**

هو الطّرف الذي صدر الاعتماد في مصلحته بموجب اتّفاقية سابقة مع المشتري والذي يقوم لدى تبليغه خطاب الاعتماد بإرسال المستندات المطلوبة إلى المصرف فاتح الاعتماد لقبض مبلغ الاعتماد منه أو لسحب كمبيالة عليه.

- **البنك فاتح الاعتماد La banque émettrice**

هو الذي يقوم بفتح الاعتماد لمصلحة المستفيد البائع، بناءً على طلب العميل المشتري متعهداً بالدفع أو القبول أو التداول للسّحوبات المسحوبة عليه، وذلك ضمن الشروط المنصوص عليها في خطاب الاعتماد، وهو ملزمٌ اتّجاه المشتري بفحص المستندات فحصاً دقيقاً للتثبّت من صحّتها ومن ثمَّ تسليمها له ليسترد ما دفعه مضافا إليه العمولات[1].

- **البنك مبلغ الاعتماد La banque notificatrice**

وهو بنك وسيط (في بلد المستفيد عادة) يقوم بتبليغ المستفيد شروط الاعتماد بناء على طلب البنك المنشئ دون أن يلتزم في مواجهة المستفيد بوفاء قيمة الاعتماد.

2.2: أطراف أخرى

- **البنك المعزّز La banque confirmante**

هو البنك الذي يضيف تعزيزه للاعتماد المستندي بناء على طلب البنك فاتح الاعتماد، ويتواجد هذا البنك ببلد المصدر ويمكن أن يكون البنك المعزز هو نفسه البنك مبلغ الاعتماد[2].

- **البنك المفاوض La banque négociatrice**

هو البنك (عادة بنك المستفيد) الذي يقبل دفع قيمة الاعتماد المستندي مسبقا[3].

- **البنك المغطى (الدّافع) La banque désignée**

البنك الذي يقوم بدفع قيمة المستندات، يمكن أنْ يكون هو نفسه البنك فاتح الاعتماد، البنك المعزز للاعتماد، البنك مبلغ الاعتماد (إذا توقّف البنك فاتح الاعتماد عن الدفع يصبح البنك المعزز هو من يقوم بالدفع لأي سبب من الأسباب).

3: الوثائق الخاصّة بالاعتماد المستندي

يمكن تقسيم المستندات أو الوثائق الخاصة بالاعتماد المستندي إلى مستندات رئيسية ومستندات ثانوية:

---

[1] جمال يوسف عبد النبي ،**"الاعتمادات المستندية"**، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان،2001، ص19 .

[2] www.ebooks-gratuit.org .

[3] Naji Jamal avec la collaboration de Nathalie Morin , **commerce international** (mondialisation, enjeux et application) édition du renouveau pédagogique INC (ERPI) canada 2009, p 491.

1.3: المستندات الأساسية

بعد الاستعراض السريع للأطراف الرئيسية للاعتماد المستندي يمكن أن نتساءل السّؤال التالي: ما هي المستندات الضّرورية الخاصة بهذه التّقنية والتّي تعتبر كضمان لنجاحها؟

- **الفاتورة التّجارية: Facture commerciale**

تعتبر الفاتورة إحدى المستندات الهامّة التّي تطلب في جميع الاعتمادات المستنديّة وتكون صادرة عن المستفيد في الاعتماد وتبيّن قيمة البضاعة وكميتها ومواصفاتها وعادة يطلب تصديق الفواتير التّجارية من غرفة التّجارة أو الصناعة في بلد المستفيد وسفارة أو قنصلية بلد المستورد في البلد المستفيد أيضا.

- **مستندات النّقل (سند الشحن): Les documents de transport**

يعتبر المستند الوحيد الذّي يثبت شحن البضاعة، وهو متعدّد الأسماء وتختلف أسماؤه باختلاف وسيلة الشحن، إلا أنّه ذات مفهوم مشترك فهو المستند الذي يمثّل ملكية البضاعة المشحونة ويعتبر بمثابة الإيصال الفعلي، باستلام البضاعة المشحونة من قبل النّاقلين وتعهداً منهم بتسليمها إلى واجهتها النّهائية[1].

- **مستندات التأمين: Les documents d'assurance**

وهي عبارة عن وثيقة توضح فيها المخاطر التّي يجب تغطيتها، وتصدر من طرف شركات التأمين وهذا حسب طلب المستورد، وهنا ليس للبنوك مسؤولية على أيّ خطر لم يؤمن ويأخذ شهادة التأمين كما هي دون أيّة مسؤولية، لذا يجب عدم استخدام المصطلحات غير محددة الوصف من أمثال " المخاطر العادية" أو " المخاطر المعتاد "[2].

حينما ينصّ الاعتماد على طلب شهادة التّأمين ضدّ جميع الأخطار فإنّ البنوك سوف تقبل مستند التأمين الذّي يحتوي على أي عبارة أو مادة منصوص فيها " أن التأمين يغطي جميع الأخطار "حتى ولو كان مستند التأمين يشير إلى استبعاد أخطار يعينها، وذلك دون أية مسؤولية بشأن أي خطر لم يتم تغطيته[3].

2.3: المستندات الثّانوية

بعد التّعرض إلى المستندات الثلاثة السابقة والتّي تعتبر المستندات القاعدية أو الأساسية في فتح الاعتماد، يمكن للمستورد أيضًا طلب مستندات أخرى من خلال التّفاوض لضمان وصول بضاعته إليه في أفضل حالة ونجد منها:

---

[1] شاعة عبد القادر، **الاعتماد المستندي أداة دفع و قرض**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 ، ص 12 .

[2] المادة 35 من الكتيب رقم 500 الصادر من غرفة التجارة الدولية، سنة 1993.

[3] المادة 36 من الكتيب رقم 500 الصادر من غرفة التجارة الدولية، سنة 1993.

- **شهادة المنشأ:Certificat d'origine**

هي وثيقة تصدر من غرفة التجارة أو الصّناعة في بلد المستفيد أو المنشأ والغرض من هذه الشّهادة هو معرفة مكان إنتاج أو تصنيع البضاعة المستوردة ويجب تصديق هذه الشهادة بنفس التّصديق الوارد في الفاتورة التّجارية من السفارة أو القنصلية.

- **شهادة صحيّة:Certificat sanitaire**

تفيد أن هذه البضاعة خالية من الأمراض وتصدر من جهات متخصّصة.

- **شهادة التّحليل (نوعية البضاعة): Certificat d'analyse**

وهي شهادة تصدر من طرف مختبرات مختصّة حيث تقوم بمعاينة البضاعة وفحصها قبل الشّحن مباشرة ولا يجوز أن تتم عملية المعاينة في مخازن المورد، حيث بإمكانه تغيير البضاعة بعد معاينتها وتتم عادة المعاينة باختيار عينة عشوائية من البضاعة التّي سيتم شحنها.

- **وثيقة التّعبئة:**

تطلب هذه الوثيقة عادة عندما تكون البضاعة غير متجانسة لمعرفة محتويات كل طرد مثل الأدوات المنزليّة، قطع الغيار، الملابس.

- **وثائق جمركية:**

وهي تصريحات مصالح الجمارك تكون مبنية على أساس وثائق تمنح من طرف هذه المصالح في بلد المصدر.

- **شهادة التّصريح بالتصدير:**

وتتمثل هذه الوثيقة في شهادة تبيّن فيها أنّ البضاعة خرجت من موطنها الأصلي بصفة قانونية، وتسهل من مهمة الجمارك.

- **شهادة الوزن: Certificat de poids**

تطلب هذه الشهادة في الاعتمادات التي تعتمد بضاعتها على الوزن وتصدر عادة عن المستفيد كما يمكن أن تصدر عن مؤسسات متخصصة في الوزن. ويقبل المشتري أن تصدر الشهادة عن المستفيد نفسه لأنّه عادة ما يطابق الوزن المذكور بشهادة الوزن مع الوزن الوارد في نص سند الشّحن الذي يصدر من طرف الشركة الناقلة.

4: خصائص الاعتماد المستندي

للاعتماد المستندي مجموعة من الخصائص هي[1]:

[1] فاعور مازن عبد العزيز، **الاعتماد المستندي و التجارة الإلكترونية**، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ، لبنان، 2006 ص 24-26.

1.4: خاصية الضّمان

يضمن الاعتماد المستندي بأنْ يستلم بذات الشروط التي تعاقد عليها مع البائع، وبالمقابل فإنّه يضمن للبائع بأنْ يستوفي ثمن البضاعة وذلك مقابل تقيّده بالشّروط الموضوعية في خطاب الاعتماد باعتبار أن التزام المصرف اتّجاهه نهائي ومباشر ومستقل عن عقد البيع الذي يرتكز إليه.

2.4: خاصية الائتمان

إنّ الاعتماد المستندي يلعب دورا مهما من ناحية الائتمان سواء بالنسبة للمشتري أو البائع.

- **بالنسبة للمشتري:**

- تمكّنه من الحصول على تسهيلات مصرفية متمثّلة بعدم التّسديد للمصرف حتّى يتأكد من سلامة و صحة المستندات.
- تمكّنه من بيع البضاعة حتى قبل استلامها.

- **بالنسبة للبائع:**

- يستطيع الحصول على قيمة الاعتماد بمجرّد تقديمه المستندات المطلوبة للمصرف وإبرازها سند الشّحن الذي يثبت شحن البضاعة أي عندما تكون قد خرجت من حوزته وأصبحت في طريقها إلى المشتري.
- يمكن خصم الكمبيالات المسحوبة على المصرف قبل حلول موعد استحقاقها.

3.4: خاصيّة الوفاء

يشكل الاعتماد المستندي وسيلة لوفاء كل من البائع والمشتري بالتزاماته اتّجاه الآخر، وللاعتماد المستندي مزايا عديدة يوفّرها سواء للعميل أو المستفيد.

- **بالنسبة للمشتري:**

- فإنّه يتأكد من عدم دفعه للثّمن إلاّ بعد أن تكون البضاعة قد خرجت من حيازة البائع وأصبحت في طريقها إليه استنادا إلى مطابقة المستندات لشروط خطاب الاعتماد، وأيضا مستفيد من خبرة المصارف في هذا المجال إضافة إلى التّوفير في الوقت.

- **بالنّسبة للبائع:**

فإنّه يطمئن من استيفاء ثمن البضاعة بمجرد تنفيذه لالتزاماته بتسليم المستندات المطابقة لشروط الاعتماد ذلك لأنّ التزام المصرف اتّجاهه نهائي، مباشر ومستقل عن علاقة البيع ممّا يتنبّه مخاطر عدم سداد الثّمن في حال إخلال المشتري بالتزاماته أضف إلى ذلك فإنّ قوة الضمان المعطى للبائع لا تحقّقه أي وسيلة أخرى، وأخيرا فيبقى مطمئنا أنّ المشتري سيبقى بعيدا عن منافسيه من التّجار.

5: مخاطر الاعتماد المستندي

رغم أهمية الاعتماد المستندي وإيجابياته الكثيرة للأطراف المتعاملة به، إلا أنّه حسب المختصين لا يخلو من بعض العيوب والأخطار، نذكر أهمها فيما يلي[1]:

- يواجه المصدر بالدّرجة الأولى خطر عدم التزام المستورد بالشّروط المتفق عليها، وبالتّالي عدم قدرة هذا الأخير على تنفيذ الاعتماد بالشّكل والتّوقيت المتّفق عليهما مسبقا.
- لا يشكل الاعتماد المستندي ضمانا كليا بالنسبة للمصدر، ففي حالة عدم تطابق المستندات التّي يقدمها للبنك مع شروط الاعتماد فإنه يتم رفضها من طرف البنك.
- عدم قدرة الأطراف المتعاملة إجراء الدفع في المواعيد المحدّدة.
- أخطار تجارية تتعلّق بالبضائع من حيث استلامها، وتطابقها مع شروط العقد أو من حيث تعرضها لعطب أو نقص.
- شحن بضاعة مخالفة لما تمّ الاتّفاق عليه.
- عدم التزام البنوك المتدخلة في الاعتماد بتنفيذ تعليمات المستورد في الاعتماد المستندي.

المطلب الثّاني: أنواع الاعتمادات المستندية

مع ازدياد تعامل التّجار بالاعتماد المستندي تعددت أشكاله وأنواعه بحسب نوع التّجارة والهدف الذي ينشده أطراف العمليّة التجارية[2].

1.1: الاعتمادات المستندية من حيث قوة تعهّد البنك المصدر

- **الاعتماد المستندي القابل للإلغاء(قابل للنقض): Le crédit documentaire révocable**

هو الاعتماد الذّي يصدره البنك لصالح المستفيد، وله الحقّ في تعديله أو إلغائه في أي وقت دون سابق إنذار للمستفيد.

إنّ هذا النّوع من الاعتمادات ليس له معنى الاعتماد بالمعنى الدقيق، ذلك لأنّه لا يعطي المستفيد الضمان الكافي، كما يعتبر منحا للائتمان من جانب البنك لعميله ولهذا تمّ حذفه في الأصول والأعراف الموحّدة (RUU600)[3].

---

[1] فريد صالح، موريس نصر، **المصرف و الأعمال المصرفية**، دار الأهلية للنشر و التوزيع، بيروت، 1989،ص 11.

[2] أكرم إبراهيم حمدان الزغبي، **"مسؤولية المصرف المصدر في الاعتماد المستندي"**، ط1، دار وائل للطباعة و للنشر، عمان،2000،ص 10.

[3] فيصل محمود مصطفى النعيمات، **مسؤولية البنوك في قبول المستندات في نظام الاعتماد المستندي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2005 ، ص 41-42.

- **الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء(غير قابل للنقض): Le crédit documentaire irrévocable**

الاعتماد القطعي أو غير القابل للإلغاء هو الذي لا يمكن إلغاؤه أو تعديله إلا إذا تم الاتفاق والتراضي على ذلك من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة، ولا سيما المستفيد، فيبقى البنك فاتح الاعتماد ملتزما بتنفيذ الشروط المنصوص عنها في عقد فتح الاعتماد. وهذا النوع من الاعتمادات المستندية هو الغالب في الاستعمال لأنه يوفر ضمانا أكبر للمصدر لقبض قيمة المستندات عند مطابقتها لشروط وبنود الاعتماد[1].

وينقسم الاعتماد غير قابل للإلغاء إلى نوعين:

- **اعتماد غير قابل للإلغاء وغير معزز: Le crédit documentaire irrévocable et non conformé**

الاعتماد غير قابل للإلغاء يتضمّن التزام البنك فاتح الاعتماد بالدّفع إلا أنّ البنك الموجود ببلد المستفيد لا يتعهّد ولا يضيف تعهده إلى البنك المستورد، أي أنّه لا يعزز تعهد البنك المستورد.

- **اعتماد غير قابل للإلغاء ومعزز: Le crédit documentaire irrévocable et conformé**

في هذه الحالة يضيف البنك الموجود ببلد المصدر تعهده إلى تعهد البنك المستورد وبذلك يضيف التزام بالتّسديد إلى جانب التزام البنك المصدر للاعتماد.

2.1: الاعتمادات المستندية من حيث طريقة التّسوية.

- **تصنيف الاعتمادات من حيث طريقة الدفع للبائع المستفيد:**

يمكن تقسيم الاعتماد المستندي من حيث طريقة الدفع للبائع المصدر إلى:

- **الدّفع بالاطّلاع: Crédit documentaire réalisable par paiement à vue**

في اعتماد الاطلاع يدفع البنك فاتح الاعتماد بموجبه كامل قيمة المستندات المقدّمة فور الاطّلاع عليها والتّحقق من مطابقتها للاعتماد في حالة الاعتماد غير القابل للإلغاء والمؤكد، فبمجرد تقديم المصدر لبنك الإشعار المستندات المطلوبة في الاعتماد بإمكان المصدر الحصول على كامل المبالغ مباشرة، وهذا النّوع هو أكثر الاعتمادات شيوعاً [2].

- **الدّفع بالقبول: crédit documentaire réalisable par acceptation**

هي الاعتمادات التّي ينصّ فيها على الدفع بموجب كمبيالات، تستحقّ الدفع بعد فترة يتفق عليها وهي المهلة أو التسهيلات التّي يمنحها المصدر للمستورد، وفي هذه الحالة يُصدِرُ البنك

[1] خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية - الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص211.

[2] http:// www.islamicfi.com

لصالح البائع اعتماداً يتعهّد فيه البنك بأنْ يوقع القبول على الكمبيالة البنك المستندات. ويسلّم البائع الكمبيالة لسداد ثمنها في موعد الاستحقاق الذي يكون عادة بعد 90 يوما أو 180يوما[1].

- **الدّفع المؤجل: Crédit documentaire réalisable par paiement différé**

يعني بأن يقوم البنك بالتعهد للمستفيد بدفع قيمة الاعتماد في تاريخ معين، بعد فترة معينة يتم النص عليها في الاعتماد، بحيث يبدأ حسابها من تاريخ تقديم المستندات للبنك، أو من تاريخ الفاتورة التّجارية، أو من تاريخ الشحن، وبالتّالي يكون لهذا النوع من الاعتماد خاصية الفصل بين موعد تقديم المستندات و موعد الدفع[2].

إنّ هذا النوع من الاعتمادات المستندية يقترب كثيرا من النوع السّالف الذكر (الاعتماد المستندي بالقبول)، حيث يتفقّ ذو الشأن في الاعتماد المستندي على حصول المستفيد على قيمة الاعتماد بعد مرور مدة معينة من تقديمه المستندات المطابقة وليس سحب الكمبيالة واقتضاء قيمتها بعد مرور مدة معينة[3].

- **الدّفع بالتّداول: Crédit documentaire réalisable par négociation**

الدّفع بالتداول يعني أن الدفع يتم مسبقا عن طريق بنك مفاوض والذي يكون عادة بنك المستفيد، حيث بعد استلام المستندات يقوم البنك فاتح الاعتماد بدفع قيمة الاعتماد للبنك المفاوض[4].

- **تصنيف الاعتمادات من حيث طريقة سداد المستورد:**

يمكن تقسيم الاعتماد المستندي إلى نوعين وفقًا لمصدر الأموال، والتّي يمكن أن يتم جمعها ذاتيًا من قبل العميل الذي يتقدم بطلب لإصدار خطاب الاعتماد، أو يتم تمويله كليًا أو جزئيًا من قبل البنك المصدر.

- **الاعتماد المغطى كلياً:**

وهو الذّي يقوم طالب الاعتماد فيه بتغطية مبلغه كاملا، أي أنّ المستورد يقوم بتغطية مبلغ الاعتماد بالكامل في بنكه ليقوم هذا الأخير بتسديد ثمن البضاعة للمصدر فور وصول المستندات والتّأكد من موافقتها للشّروط[5].

فالبنك في هذه الحالة لا يتحمّل أي عبء مالي لأنّ العميل الآمر يكون قد زوّده بكامل النقود اللاّزمة لفتح و تنفيذ الاعتماد، أو يكون في بعض الحالات قد دفع جزءً من المبلغ عند فتح الاعتماد أو يسدّد الباقي عند ورود المستندات، فهذه الحالة تأخذ حكم التّغطية الكاملة ولكن

---

[1] جاسم محمد، **"التجارة الدولية"**، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن، 2005، ص221 .

[2] (France , Suisse , Bernard Tilleman et des autres , Contrats et patrimoine, Droit des contrats , voir-larcier ,année édition Belgique), Belgique, Bruxelles , 2006, page 9-10.

[3] عباس مصطفى المصري، **عقد الاعتماد المستندي في قانون التجارة الجديد** ، مصر، دار الجامعة الجديدة ، بدون رقم الطبعة ، سنة 2005 ، ص 36 .

[4] Naji Jamal , **op cit**, p 491.

[5] بونحاس عادل، **دور الاعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر (2002-2010)** ، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و عاوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، 2014 ، ص 18 .

يظلّ البنك في الاعتماد المغطى كلياً مسؤولاً أمام عميله عن أي استعمال خاطئ للنقود مثل دفعها للمستفيد إذا لم تكن شروط الاعتماد قد توفّرت أو إذا تأخر فيها كما يسأل عن أي خطأ مهني يرتكبه البنك المرسل في مهمته[1].

➢ **الاعتماد المغطى جزئيا:**

هو الذي يقوم فيه العميل الآمر بفتح الاعتماد بدفع جزء من ثمن البضاعة من ماله الخاص، وهناك حالات مختلفة لهذه التّغطية الجزئية مثل أن يلتزم العميل بالتّغطية بمجرد الدفع للمستفيد حتى قبل وصول المستندات، أو الاتّفاق على أن تكون التّغطية عند وصول المستندات أو أن يتأخر الدفع إلى حين وصول السلعة. ويساهم البنك في تحمل مخاطر تمويل الجزء الباقي من مبلغ الاعتماد، وتقوم البنوك التّقليدية باحتساب فوائد على الأجزاء غير المغطية، وهي فوائد ربويّة محرمة تتجنّبها البنوك الإسلامية باستخدام بديل آخر يسمّى اعتماد المشاركة[2].

➢ **الاعتماد غير المغطى:**

وهو الاعتماد الذي يمنح فيه البنك تمويلاً كاملاً للعميل في حدود مبلغ الاعتماد حيث يقوم البنك بدفع المبلغ للمستفيد عند تسليم المستندات، ثمّ يتابع البنك عميله لسداد المبالغ المستحقة حسبما يتّفق عليه من آجال وفوائد عن المبالغ غير المسددة[3].

2.1: الاعتمادات المستندية من حيث الشّكل والطبيعة.

- **تصنيف الاعتمادات من حيث الشّكل:**

يمكن أيضاً تقسيم الاعتمادات من حيث الصّورة والشكل إلى:

➢ **الاعتماد المستندي القابل للتّحويل: Le crédit documentaire transférable**

هو الاعتماد الذّي يحقّ بموجبه للمستفيد الأول أن يعطي تعليمات إلى البنك المخوّل بالدّفع أو القبول أو إلى أي بنك أخر مخول بالشّراء، بوضع الاعتماد كلياً أو جزئياً تحت تصرّف مستفيدين آخرين[4]. وبصفة عامّة فإنّ تفويضاً بتحويل الاستفادة من الاعتماد المستندي إلى المستفيدين آخرين، يتعيّن أن يتمّ النصّ عليه صراحة في الاعتماد المستندي. ولهذا النوع ميزة، تتمثّلُ في عدم الرجوع المحول إليه الاعتماد إلى المشتري عند تحصيل حقوقه بمجرد تقديم المستندات إلى البنك، ومنْ أهم عيوبه درجة المخاطرة التّي قد يتعرض لها المشتري. فالمشتري يتحمّلُ مخاطر استلام البضاعة من الطرف الثالث غير المستفيد الأول، ويكون هذا

---

[1] رباح محمد، عقاب فاتح ، **الاعتماد المستندي كأداة بنكية في تمويل التجارة الخارجية** ، مذكرة ماستر، جامعة أكلي محند أولحاج ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، 2015، ص 84.

[2] أحمد غنيم، **الاعتماد المستندي و التحصيل المستندي**، الطبعة الخامسة، 1997، مصر، ص 82.

[3] جواد شوقي ناجي، **إدارة الأعمال المصرفية الدولية**، الأهلية للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2002، ص 79-81.

[4] فيصل محمود مصطفى النعيمات، **مسؤولية البنك في قبول المستندات في نظام الاعتماد المستندي**، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005 ،ص224.

الطرف(المستفيد الثاني) الأخير غير معروف لدى المشتري وربّما غير معروف أيضا في محيط الأعمال[1].

- **الاعتماد المستندي ذو البند المسطّر بالأحمر Crédit documentaire avec red clause**

ويسمّى أيضا بالاعتماد المستندي بالدّفع المقدم، وترجع هذه التّسمية لكونه يحتوي على بند مميّز مسطر باللّون الأحمر أو مكتوبا بهذا اللّون للفت الانتباه. وهو في الأصل كان يستخدم لضمان صادرات مادّة الصوف من أستراليا إلى بريطانيا، وحاليا لا يزال يستخدم في تجارة النّفط الخام[2]. ويسمح البند المسطّر للبنك بأن يدفع للمستفيد مقدما دفعات على الحساب قبل استلامه الوثائق والمستندات المطلوبة ويدرج في الاعتماد بناء على طلب صريح من العميل الآمر وعلى مسؤوليته نتيجة لذلك، وفي حال امتناع البائع المستفيد عن تقديم المستندات للبنك المؤيّد يحق لهذا الأخير أن يعود على البنك المنشئ، والذي يعود بدوره على العميل الآمر بقيمة ما دفعه[3].

- **الاعتماد المستندي الدوار أو المتجدد: Le crédit documentaire revolving ou renouvelable**

الاعتماد المستندي الدّوار هو اعتماد يجدد فيه مبلغ الاعتماد بصفة آلية، وهذا التّجديد يكون على أساس القيمة أو الزّمن[4]، ومثال عن التّجديد الزّمني كأن يقوم البنك بدفع القيمة المقدمة مع المستندات وفقا للشّروط المحددة في الاعتماد في كل شهر، وأمّا التجديد على أساس القيمة فيكون البنك ملزما بدفع قيمة المستندات التّي يقدمها المستفيد إذا قام باستغلال قيمة الاعتماد كاملة دون الالتفات لعنصر الزمن إلا ما تعلّق بفترة صالحية الاعتماد، وعند استغلال قيمة الاعتماد الكامل يتجدّد الاعتماد بقيمة جديدة وهكذا حتى انتهاء مدة صالحيته[5].

- **الاعتماد المستندي المقابل لاعتماد آخر (الاعتماد الظهير): Le crédit documentaire back to back ou adossé**

الاعتماد الظهير أو الاعتماد مقابل لاعتماد آخر يشبه الاعتماد القابل للتّحويل حيث يستعمل في الحالات التّي يكون فيها المستفيد من الاعتماد الأصلي وسيطاً وليس منتجاً للبضاعة كأن يكون مثلاً وكيلا للمنتج، وفي هذه الحالة يقوم المستفيد بفتح اعتماد جديد لصالح المنتج بضمانة الاعتماد الأول المبلغ له. ويستخدم هذا الأسلوب خصوصاً إذا رفض المستورد فتح اعتماد قابل للتّحويل أو في حالة طلب المنتج شروطاً لا تتوفّر في الاعتماد الأول، وعادة ما

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، **الاعتمادات المستندية**، الدار الجامعية،2002-2003، ص53.

[2] Jean-Marc Benammar, **le crédit documentaire**, Québec, Montréal, société éducative :- Voir financière international, Année 1997, p 86.

[3] مازن عبد العزيز فاعور، **مرجع سبق ذكره**، ص36 -37.

[4] Jean-Marc Benammar**, op. cit**, p 79.

[5] فيصل محمود مصطفى النعيمات، **مرجع سبق ذكره**، ص 52 و ما بعدها.

تكون شروط الاعتماد الثّاني مشابهة للاعتماد الأصلي باستثناء القيمة وتاريخ الشّحن وتقديم المستندات التّي تكون في الغالب أقل وأقرب ليتيسر للمستفيد الأوّل إتمام العملية وتحقيق الربح من الفرق بينهما[1].

- **تصنيف الاعتمادات من حيث طبيعتها:**

ويمكن تقسيم الاعتمادات المستندية باعتبار طبيعة الاعتماد إلى:

➢ **اعتماد التّصدير**

هي الاعتمادات التّي تقوم البنوك المحلية بفتحها بناءً على طلب المستوردين المحليّين لصالح المستفيدين المصدرين للخارج[2].

➢ **اعتماد الاستيراد**

تفتح البنوك اعتماد التّصدير عندما يريد مستورد محلي أن يستورد من الخارج بضاعة، ويتمّ تمويل العملية عن طريق الاعتماد المفتوح للاستيراد[3]، وتحتاج اعتمادات الاستيراد في الأنظمة الاقتصادية الموجهة والاشتراكية إلى اتّخاذ إجراءات كثيرة أهمها الحصول على موافقة سابقة من سلطات النقد على تحويل قيمة البضاعة المستوردة بالعملة الأجنبية إلى المستفيد في الخارج[4].

المطلب الثّالث: دورة الاعتماد المستندي

1: كيفية سير عملية الاعتماد المستندي

يعدّ الاعتماد المستندي أحد أكثر طرق تمويل التّجارة الخارجية قصيرة الأجل استخداما، وهذا الأخير يمرّ بمجموعة من المراحل والخطوات تتمثل في:

1.1: مرحلة العقد التجاري

عادة ما يسبق إصدار الاعتماد المستندي اتصالات ومفاوضات بين البائع (المصدر) والمشتري(المستورد)، حيث يتفّق البائع والمشتري على أشياء كثيرة للتّوصل إلى اتّفاق مبدئي.

2.1: مرحلة فتح الاعتماد

يقدم المشتري طلبًا إلى البنك الذي يتعامل معه بطلب فتح اعتماد مستندي لمصلحة البائع (المصدر) مع بيان قيمته ومدّته الزمنية وكافة الشروط التّي يريد تحديدها في طلبه بما يتوافق مع العقد التجاري المتفق عليها مع البائع.

---

[1] Moussa Larlon, **Le crédit documentaire**, Edition Alger, P73.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **"ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني"**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان،2002، ص112

[3] محي الدين إسماعيل علم الدين ، **الاعتمادات المستندية** ، ط1 ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996 ، ص 23.

[4] نورة محمد أمين، بوازني زكرياء، **الاعتماد المستندي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، قسم حقوق ، 2005 ، ص 22 .

3.1: مرحلة إعلام المستفيد

يلتزم البنك فاتح الاعتماد في هذه المرحلة بالاتّصال مع المستفيد وإبلاغه بما تمّ الاتفاق عليه (بين البنك فاتح الاعتماد والمستورد) وبتخصيص الاعتماد لمصلحة البائع المستفيد ويكون ذلك عن طريق إصدار " خطاب اعتماد "[1].

4.1: مرحلة شحن البضاعة وتسليم المستندات

في بداية هذه المرحلة، يكون المصدّرون على دراية بفتح الاعتماد من قبل المستورد فاتح الاعتماد وتمّ قبوله من بنك المصدر وهو ملتزم بالوفاء بالتزاماته أمام المصدر حتى يتمّ شحن البضاعة، يلتزم هذا الأخير بتقديم مستنداته للبنك المسؤول عن التنفيذ، ويجب على البنك أن يقوم بملاحظة الشروط العامة للمستندات .

5.1: مرحلة فحص وتدقيق المستندات

تعدّ أحد أهم وأدق المراحل، إذ يستوجب من البنك بذل العناية الكافية لدى قيامه بفحص المستندات وبأسرع وقت ممكن ومطابقتها لشروط الاعتماد.

6.1: مرحلة استلام الوثائق

وبعد استلام الوثائق والمستندات المتعلّقة بالبضاعة من قبل بنك المستورد فيقوم بدفع مبلغ الصفقة للبنك المصدر.

7.1: مرحلة إشعار بوصول المستندات

يقوم بنك المستورد بإشعار المشتري بوصول الوثائق والمستندات المتعلّقة بالاعتماد المفتوح لتمويل البضاعة المعنية ويسلمه نسخا منها قصد الوفاء بالتزامه اتّجاه بنكه.

8.1: مرحلة استلام البضاعة

بعد حصول المستورد على الوثائق يلجأ إلى المكان المتفّق عليه عند إبرام العقد لاستلام البضاعة[2].

الشكل التالي يبين مراحل سير الاعتماد المستندي:

[1] هي وثيقة مصرفية يصدرها المصرف موجهة إلى المستفيد تتضمن كافة بيانات شروط الاعتماد التي يجب على المستفيد مراعاتها.

[2] آمال نوري محمد، **إجراءات الاعتمادات المستندية في العراق بين الحقيقة والرؤى**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29، بغداد، 2012 .

الشّكل رقم (2-7): مخطط يوضح مراحل سير الاعتماد المستندي

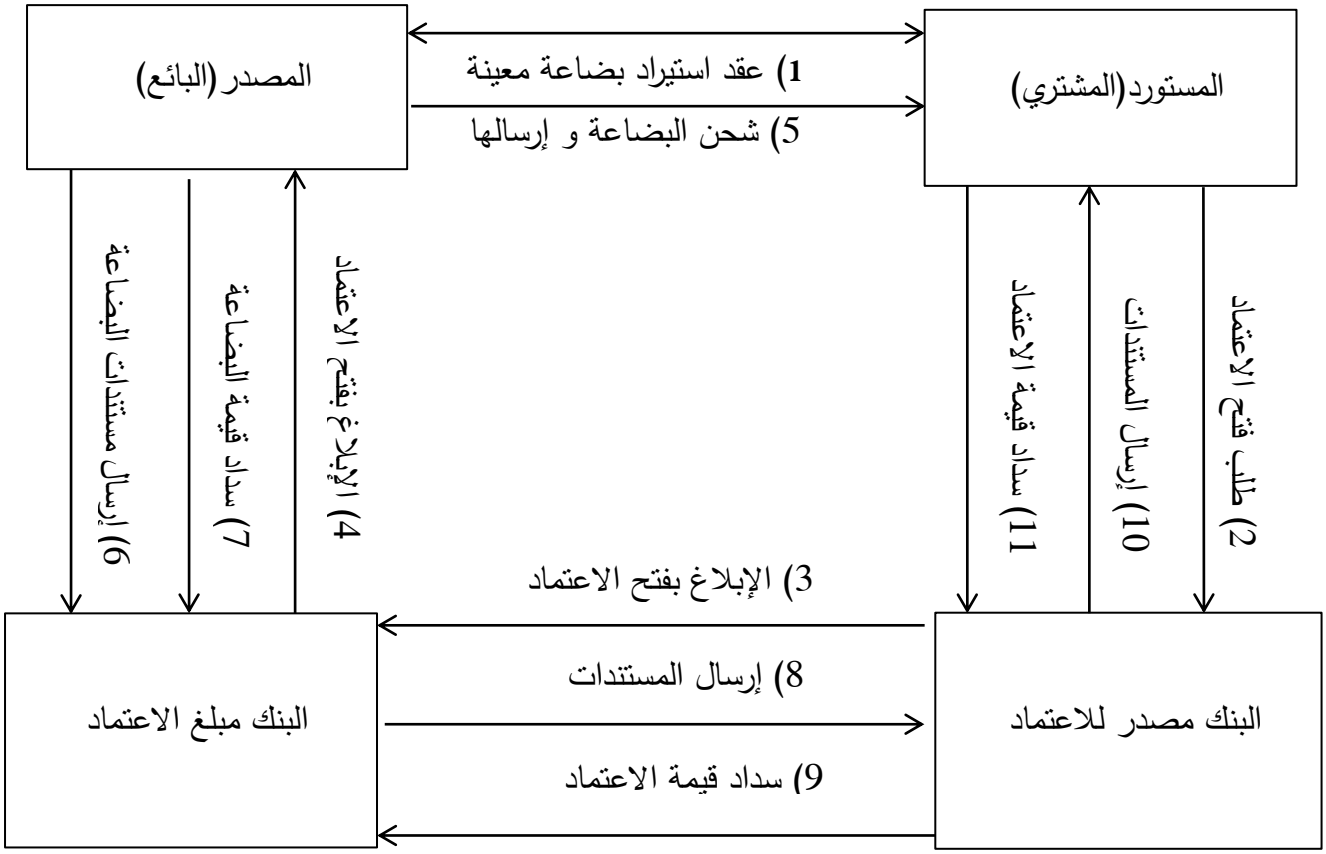

المصدر: صادق مدحت، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، مصر، 2001، ص 61.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تطرّقنا إليه في هذا الفصل نستنتج أنّ خريطة المخاطر العملياتية لها دور فعّال في تحديد، تحليل وتسيير المخاطر وأن هناك منهجين أساسين لوضع خريطة المخاطر: المنهج التّنازليTop–Down، المنهج التّصاعديBottom–Up حيث لكل منهما من هذين المنهجين مزاياه وعيوبه.

تعتبر التّجارة الخارجية العمود الفقري والمحرك للحياة الاقتصادية للدّول، حيث تلعب دورًا مهمًا في توسيع المعاملات التّجارية والعلاقات الدولية، خاصة مع انفتاح الأسواق الخارجية وتطور التكنولوجيا، لذلك يتعيّن على البنوك التّدخل لضمان سلامة هذه علاقات، والاعتماد المستندي باعتباره إحدى العمليات المصرفية التّي تتميّز بالأمان في مجال التجارة الخارجيّة، تقوم على عدة ترتيبات تعاقدية تبدأ بعقد بيع دولي، فبمجرد عقد البيع الدولي يلجأ المشتري إلى البنك من أجل فتح الاعتماد المستندي وفق ما تمّ الاتّفاق عليه مع البائع.

يعتبر الاعتماد المستندي أفضل طريقة لتسوية المعاملات التّجارية الدّولية لأنّه تعهد صادر عن البنك بناءً على طلب المشتري لصالح البائع. كل هذا يتمّ وفق المراحل محددة عن طريق المستندات المطلوبة والتّي تمثّل الضمان الوحيد للبنك للدّخول في هذه الوساطة لذلك يعتبر إبرام عقد الاعتماد المستندي بصورة سليمة وتنفيذه وسيلة لحماية حقوق المتعاملين.

الفصل الثالث:

إعداد خريطة المخاطر العملياتية المتعلقة بعملية الاعتماد المستندي

مقدمة الفصل الثالث

من خلال هذا الفصل ومع التدريب الداخلي الذي أجريناه داخل قسم المخاطر العملياتية في بنك القرض الشعبي الجزائري، سيكون الهدف هو إعداد خريطة للمخاطر العملياتية المتعلقة بعملية الاعتماد المستندي للاستيراد لبنك CPA مع احترام المفاهيم التي ذكرناها، حتى نتمكن في النهاية من اقتراح بعض اجراءات التغطية على شكل خطة العمل وتوصيات التي ستساعدنا على معالجة مشكلتنا.

وبغرض تحقيق هذا الهدف تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

- ✓ المبحث الأول: تقديم القرض الشّعبي الجزائري CPA.
- ✓ المبحث الثاني: تتبع سير عملية الاعتماد المستندي في حالة الاستيراد لبنك CPA.
- ✓ المبحث الثالث: تنفيذ خريطة المخاطر لعملية الاعتماد المستندي داخل بنك القرض الشعبي الجزائري.

المبحث الأول: تقديم القرض الشّعبي الجزائري CPA

بنك القرض الشّعبي من أهم البنوك العمومية في الجزائر، التّي تهتم بكل التّطورات الجديدة في مجال الخدمات المصرفية، وبالتّالي الغرض من هذا المبحث أولاً تقديم لمحة عامة عن البنك المضيف الخاص بنا أمّا في الخطوة الثانية، سوف نقدّم مكان تدريبنا وهي بمديرية المخاطر العملياتية ومديرية العمليات الخارجية.

المطلب الأوّل: لمحة عامة حول بنك القرض الشعبي الجزائري

بنك القرض الشعبي الجزائري هو أحد البنوك التّجارية الرائدة في الجزائر، تأسّست عام 1966 كبنك للتمويل العقاري والإسكان. ويعتبر الآن بنكا شاملا يقدّم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والمالية للأفراد والشركات والمؤسسات العامة والخاصة.

1: نشأة بنك القرض الشّعبي الجزائري

القرض الشعبي الجزائري هو ثاني بنك تجاري تمّ إنشاؤه بموجب المرسوم رقم 366-66 الصادر في 1966/12/29. بحيث يعدّ رأس ماله الاجتماعي ملكية حصرية للدّولة، حيث قدّر ب 48 مليار دينار في 2010[1]. يتكوّن من 159 وكالة و 15 مكتبا إقليميا.

وقد ورث البنك مجموع الأنشطة التّي كانت البنوك الشعبية تديرها في السابق (مثل البنك التجاري والصّناعي الشعبي في الجزائر العاصمة ووهران وعنابة وقسنطينة) وكذلك البنوك الأجنبية الأخرى التي تمّ دمجها بعد تأميمها . وهي[2]:

- الشّركة المرسيلية للقرض (SMC) سنة 1982.
- الشّركة الفرنسية للقرض والبنك (CFCB) سنة 1972.
- البنك المشترك الجزائر – مصر (BMAM – MISR) سنة 1967.

وكانت مهامه عند إنشائه تتمثّل في تمويل النّشاطات الحرفية والفندقية والسّياحية والصيد والنّشاطات الملحقة به، والتعاونيات الإنتاجية غير الحرفية[3].

وفي سنة 1985 ساهم في إنشاء بنك التّنمية المحليةBDL، وفي 14 أفريل1990 تحصل بنك القرض الشّعبي الجزائري على اعتماده بعد أن استوفى كل الشّروط التي أقرّها قانون النّقد و القرض، ليصبح بذلك ثاني بنك شعبي يحصل على اعتماده من طرف مجلس النقد والقرض. ولقد تطوّر رأسماله من 1996 إلى 2010 كما يلي:

---

[1] https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/la-banque/presentation.

[2] المرجع السابق.

[3] Amour Benhalima**, le système bancaire Algérien**, (Alger :édition DAHLAB ,1996),P53.

الجدول رقم (3-1): تطور رأس المال لبنك القرض الشعبي الجزائري منذ عام 1966(مليار دينار جزائري)

السّنة	1966	1983	1992	1994	1996	2000	2004	2006	2010
رأس المال	0.015	0.8	5.6	9.31	13.6	21.6	25.3	29.3	48

المصدر: cpa_bank.dz

في عام 1999، اعترف بنك القرض الشعبي الجزائري بالاستمرار في تطبيق الخطة التّنظيمية للبنك، والتّي تضمنت تطوير تصميم تنظيمي لشبكة استغلالية من 5 إلى 17 مجموعة استغلالية، لإدارة 119 مؤسسة يديرها 4209 موظفًا، منهم 1287 إطار.

2: وظائف بنك القرض الشّعبي الجزائري

للبنك(CPA)عدة وظائف نوجزها في العناصر الموالية[1]:

- إنشاء حسابات لكل المتقدّمين على طلب فتح الحساب، من خلال استقباله للودائع.
- واحدة من وظائف البنك القرض الشعبي هي تأمين التّرقيات المخصّصة بتقديم القروض وكذلك إحضار الأمانات.
- يحدّد البنك الضمانات التّي تكون مرتبطة بحجم القروض المساهمة في عمليات الادّخار.
- سعى البنك في تطوير شبكته، ومعاملاته المالية، وذلك من خلال تقرّبه أكثر من أصحاب الأعمال الحرة، وشركات المختلفة.
- تحديث إمكانيات تحليل المخاطر هي واحدة من أبرز الوظائف القرض الشّعبي الجزائري.

3: أهداف بنك القرض الشعبي الجزائري

تتمثّل أهداف بنك القرض الشّعبي الجزائري في:

- تقديم خدمات بنكية متنوعة للمواطنين والمؤسّسات الاقتصادية في الجزائر.
- دعم النمو الاقتصادي في البلاد من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، ودعم الصّناعات التّحويلية والزراعية.
- تحقيق الربحية وتعزيز المردودية، وتحسين الأداء المالي للبنك وتطويره بشكل مستمر.
- تطوير العمل المصرفي والتقنيات الحديثة لتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء.
- العمل على تعزيز التّمويل الإسلامي وتقديم خدمات مصرفية وتمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

[1] https//:www.almaal.org.

المطلب الثّاني: التّعريف بمديرية المخاطر العملياتية "D.R.O "

كما ذكرنا سابقًا، فإنّ مديرية المخاطر العملياتية عبارة عن هيكل يمثّل جزءً من المخطّط التنظيمي العام لبنك "C.P.A Crédit Populaire Algérien" الوارد في الملحق رقم (01) حيث يرتبط بشكل هرمي بتقسيم المخاطر والرّقابة الدائمة.

1: مهام مديرية المخاطر العملياتية

بشكل رئيسي، فإنّ "D.R.O" هي المسؤولة عن المهام التالية[1]:

- تحديد وتقييم المخاطر العملياتية التّي يتعرض لها البنك.
- التّرويج لثقافة "المخاطر" بين جميع موظفي البنك.
- المساهمة فيما يتعلّق بهياكل الأعمال المعنية في تنفيذ الإجراءات التصحيحية وخطط العمل من أجل تقليل المخاطر العملياتية وتجنّب تكرار الانحرافات أو الأعطال التّي لوحظت أثناء الضوابط والمراقبة الدائمة التّي تتبعها.
- تطوير وتنفيذ أنظمة التّحكم لتقليل المخاطر المتكبّدة ومراقبة تطبيقها بشكل صحيح.
- تنمية المهارات الفنية في قطاع "المخاطر" وتشجيع أفضل الممارسات من حيث الرقابة.

2: تقسيم مديرية المخاطر العملياتية

إنّ مديرية المخاطر العملياتية "D.R.O" مقسّمة على النحو التالي:

- **قسم المراقبة الدّائمة للعمليات:** يتكوّن من أربعة (04) قطاعات
  - Centre.
  - Est.
  - Ouest.
  - Structures Centrales.
- **قسم تقييم ومراقبة المخاطر العملياتية:** يتكوّن من قسمين (2)
  - قسم متابعة الحوادث العملياتية.
  - قسم مراقبة المخاطر العملياتية.

[1] Documents internes de la banque.

للحصول على توضيح أفضل لتنظيم "D.R.O"، وضعنا في الملحق رقم (02) الهيكل التنظيمي لمديرية المخاطر العملياتية.

3: وظائف مديريّة المخاطر العملياتية

تنقسم إلى وظيفتين أساسيتين و هما:

- المراقبة الدّائمة للعمليات:

– تتمثّل هذه الوظيفة في مساعدة جميع هياكل البنك في تحديد المخاطر المتعلقة بأنشطتها.

– هذه الوظيفة مسؤولة أيضًا عن زيادة الوعي وتسهيل قطاع الرقابة الدائمة من خلال تحسين الضوابط وتدريب الموظفين.

- تقييم المخاطر العملياتية ومراقبتها:

– هي المسؤولة عن التحديد الموثق للمخاطر العملياتية، ولا سيما على أساس خريطة المخاطر العملياتية.

– مسؤولة عن التّكييف الدّائم للأدوات والتّقارير المستخدمة في الإعلان عن حوادث المخاطر العملياتية، ثمّ الإشراف على تنفيذ الإجراءات التّصحيحية بمناسبة جمع الحوادث العملياتية أو تحديث خريطة المخاطر.

المطلب الثّالث: تقديم مديرية العمليات الخارجية DOPEX

إنّ القرض الشعبي الجزائري لديه شبكة من المديريات تغطي 48 ولاية، بما في ذلك مديرية العمليات الخارجية DOPEX الموجودة في باب الزوار، التّي تشرف على جميع أعمال التّجارة الخارجية التّي تديرها المؤسّسات التابعة للقرض الشّعبي الجزائري. وتمّ إنشاء هذه المديرية في 1993/01/24، وقد تمّت دراسة مجلس المديرية العامة في 1993/06/08[1].

1: مبادئ وأهداف مديريّة العمليات الخارجية

1.1: المبادئ العامة لمديرية العمليات الخارجية

المبادئ العامة التّي يجب أن تحترمها المديرية العامة للتّجارة الخارجية في عملها هي:

– الفعالية.

– نوعية الخدمة.

– أمن المعاملات.

[1] مقابلة مع رئيس قسم الاعتماد المستندي لمديرية العمليات الخارجية " باب الزوار "

[2] مرجع سبق ذكره.

2.1: أهداف مديرية العمليات الخارجية

أهم الأهداف الموجودة عن طريق إعادة التنظيم هي:

- احترام عمل المديريّة للمتطلبات القانونية.
- تحقيق عوائد من طرف التعاملات مع الخارج وشبكة الاستغلال.
- التّحكم في الامدادات المالية والخزينة المرتبطة بالعمليات الخارجية.
- التّحسين والحفاظ على سمعة وصورة البنك.

3:مهام و ميادين نشاط مديريّة العمليات الخارجيّة DOPEX

3.1: مهام مديرية العمليات الخارجيّة "DOPEX

تكمن مهام مديرية العمليات الخارجيّة أساسا في:

- المساعدة على نمو التّجارة الخارجية الوطنية عن طريق الوسائل المستندية وذلك بتسهيل كل من عمليات التّصدير والاستيراد.
- دراسة العمليات المنظور فيها من طرف شبكة الاستغلال والمديريّة المالية للعمليات الخارجية.
- تطبيق التّنظيمات التشريعية والقانونية المرتبطة بمراقبة مبادلات التّجارة الخارجية خاصة تبادل تقارير تصفية الملفات عن طريق الشبكة.
- مساعدة شبكة الاستغلال في نطاق العمليات المودعة من طرف العملاء في حالة الحاجة.

2.3: ميادين نشاط مديرية العمليات الخارجيّة " DOPEX"

- **المدير:**

وتكمن مهامه فيما يلي[1]:

- إعداد ملخّصات دورية لنشاطه والإدلاء باقتراحاته.
- ينشط ويربط ويراقب نشاطات المديريّة.
- إعداد ملخصات دورية لنشاطه والإدلاء باقتراحاته.
- يعد برنامج عمل المديريّة ويسهر على تنفيذه.

- **رئيس المديريّة :**

يمكن تلخيصها كالآتي :

[1] مقابلة مع رئيس قسم الاعتماد المستندي لمديرية العمليات الخارجية – باب الزوار -.

- ينظّم وينشّط ويراقب الأعمال المطبّقة من طرف المصالح المسؤولة عليها.
- السّهر على احترام الإجراءات التّي لها علاقة بتخصصه.
- يعدّ المخطط الخاص بمصلحته.
- يشارك في إعداد برنامج العمل للمديريّة.

قمنا بتضمين الهيكل التنظيمي لمديرية العمليات الخارجية في الملحق رقم (03).

المبحث الثاني: تتبع سير عملية الاعتماد المستندي في حالة الاستيراد لبنك CPA

في الفصل النظري، شرحنا إلى حد كبير مسار الاعتماد المستندي على المستوى العام ولكن مساره يختلف من بنك لآخر. لذلك من أجل الفهم الكامل لآلية سير الاعتماد المستندي داخل بنك CPA حاولنا وصف العملية بناءً على المعلومات التي تم جمعها، بالإضافة إلى المقابلات التي أجريت مع الموظفين التشغيليين طوال الوقت من خلال تدريبنا العملي.

سمح لنا انتقالنا إلى مستوى مديريّة DOPEX بتحديد خطوات تنفيذ الاعتماد المستندي للاستيراد بوضوح واستيعاب آلية التّشغيل الخاصة بها. يعدّ تقسيم هذه العملية خطوة أساسية في تحديد وتحليل المخاطر العملياتية المرتبطة بكل مهمة.

تمرّ معالجة ملف الاعتماد المستندي وفق المراحل التّالية:

المطلب الأوّل: مرحلة توطين وفتح الاعتماد المستندي.

المطلب الثّاني: مرحلة دفع وتسوية الاعتماد المستندي.

المطلب الثالث: مرحلة إخراج السّلعة وتصفية الاعتماد المستندي.

المطلب الأوّل: مرحلة توطين وفتح الاعتماد المستندي

تتمُّ عملية الاعتماد المستندي عند القرض الشّعبي الجزائري "CPA" على مستوى قسمين هما:

- ✓ قسم الوكالة "AGENCE".
- ✓ قسم مديريّة العمليات الخارجية DOPEX.

وكلّ قسم تمرّ به عدة مراحل تكون كما يلي:

- **مرحلة 01: مرحلة فتح الاعتماد المستندي Ouverture du dossier de crédit documentaire**

أوّلا: القسم الخاص بالوكالة AGENCE

لقيام المستورد أو المشتري بفتح الاعتماد المستندي، يجب عليه أن يقوم بالإجراءات التّالية:

- **المرحلة التّمهيدية:** وهي المرحلة الأولية للانطلاق في الاعتماد، وتتم بعد الاتّفاق بين المصدر والمستورد حول السّلعة أو التجهيزات المستوردة وكل ما يتعلّق بها من حيث الحجم، النّوعية، الثمن...الخ.

فبعد حصول الاتّفاق يقوم كل منهما "المصدر والمستورد" بإعداد فاتورة شكلية(FACTURE PROFORMA) أو العقد(CONTRAT)، ويتمّ تجهيز العقد بين الطّرفين والاتّفاق على كل بنوده وهذا لحفظ وإلزام حقوق وواجبات كل طرف.

ملاحظة هامّة: عند العقد يلزم المصدر وضع قيمة مالية تمثّل 10% من قيمة العقد وهذا كتأمين على التجهيزات المباعة في حالة العطب أو عدم العمل بشكل عادي، ويتم هذا في حساب القرض الشّعبي الجزائري CPA.

- **المرحلة الفعلية:** هي مرحلة الانطلاق الفعلي للاعتماد المستندي، حيث يتقدّم المستورد بنسخة من العقد إلى وكالته لبدء إجراءات فتح الاعتماد المستندي، وهنا يجب على المستورد أن يمرّ بمرحلة التّوطين .

- **مرحلة التّوطينDomiciliation** : هو إجراء بنكي روتيني طوال فترة الاعتماد المستندي، وقد تسمّى هذه المرحلة روح الاعتماد المستندي، ويتخّذ هذا العقد وفقًا لأبحاث المتابعة التّي أجريناها الشّكل التّالي:

الشّكل رقم (3-1): شكل التّوطين

القرض الشّعبي الجزائري " اسم الوكالة"				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ملفات مقدمة من طرف البنك.

حيث تمثّل كل خانة من اليسار إلى اليمين ما يلي:

الخانة 1: تحتوي على 5 أرقام تمثّل رقم اعتماد الوكالة لدى البنك المركزي

الخانة 2: تحتوي على تاريخ وسنة التّوطين.

الخانة 3: تحتوي على رقمين تمثّل طبيعة العملية.
الخانة 4: تحتوي هذه الخانة على 5 أرقام وتمثّل الرّقم التّسلسلي لتسجيل العملية.
الخانة 5: تحتوي هذه الخانة على رقمين فهي تمثّل نوع من العملة.

ويتمّ وضع ختم عملية التّوطين من طرف رئيسة مصلحة التّجارة الخارجية على الفاتورة الشكلية حتّى يعطي لها شكل قانوني وحتى يتم قبولها خلال سير عملية الاعتماد المستندي الملحق رقم (04). ثمّ يقوم المستورد بوضع عدة وثائق إلزامية في الوكالة وتكون هذه الوثائق كما يلي:

- **طلب فتح الاعتماد المستندي (Demande d'ouverture)**: يرمز له بالرمز EM9 ، وهي وثيقة يقوم المستورد بملئها الملحق رقم (05) حيث تحتوي على كل من:
  - اسم المصدر.
  - اسم بنك المصدر.
  - طريقة الدّفع.
  - مدّة أو تاريخ صلاحية الاعتماد المستندي.
  - مبلغ الاعتماد.
  - نوع الاعتماد.
  - الوثائق التّي يجب على المصدر إرسالها مع البضاعة أو عن طريق الخط البنكي(CANAL BANCAIRE).
- **التّعهد بالاستيراد(ENGAGEMENT D'INPORTATION)**: هي وثيقة صادرة من المستورد أو الشّركة المستوردة، وتضمّ هذه الأخيرة عدة معلومات أساسها تتمثل في:
  - اسم المستورد.
  - عنوان المستورد.
  - رقم السّجل التجاري.
  - طبيعة عمله.
  - رأسمال هذه الشّركة.
  - رقم حسابه على مستوى الوكالة.
  - اسم المصدر.
  - بلده.
  - البّضاعة أو السّلعة وطبيعتها، الغرض من استيرادها "للتّحويل أو لإعادة البيع أو العمل بها...".
- **وثيقة التّحويل البنكي (VEREMENT BANCAIRE)**: هي وثيقة توضّح على أن المستورد يوجد في حسابه على مستوى الوكالة قيمة الاعتماد المستندي للقيام بعملية حجز المال من حسابه (LE

BLOCAGE BANCAIRE)، لضمان عدم هروب المستورد من التّسديد أو إتمام العملية التّجارية إلا عند موافقة جميع الأطراف.

- **وثيقة طلب فتح الاعتماد المستندي للوكالة (DEMANDE D'OUVERTURE CREDIT D'AGENCE DOCUMENTAIRE)**: ويرمز له بالرمز EM7، هي عبارة عن ملخص لوثيقة EM9 وتقوم بها الوكالة، ويجب أن تكون بأربع نسخ، وتكون موقعة ومختومة من طرف كل من رئيس المصلحة ورئيس الوكالة، الملحق رقم (06).

المرحلة المحاسبيّة: هي مرحلة يجب أن تقوم بها الوكالة قبل إرسال الاعتماد المستندي إلى المديرية، فتقوم بفتح الاعتماد محاسبيا على نظام بنكي خاص بين المديريّة والوكالة، ويسمّى هذا النّظام بـ DELTA VERSION7 .

وكلّ هذه المراحل تتمّ على مستوى الوكالة، حيث تقوم هذه الأخيرة بمصادقة على فتح وإرسال ملف الاعتماد المستندي إلى المديرية وذلك عن طريق المسح SCANER.

ثانيا: القسم الخاص بمديرية العلاقات الخارجيّة DOPEX

عند وصول الاعتماد على مستوى المديرية تكون أول خطوة هي: اجتماع لجنة الاعتماد المستندي لوضع البنك الممكن التّعامل معه في هذا الاعتماد، مع مراعاة أساس بلد المصدر ومصداقية البنك.

وبعد اختيار البنك تقوم المديرية بفتح الاعتماد المستندي على النّظام بنكي" SYSTEME BUREUTIQUE" ، وهذا لضمان وجود رقم تسلسلي على مستوى المديريّة لهذا الاعتماد المستندي.

- فتح الاعتماد المستندي على نظام سويفت" SWIFT":

SWIFT: تطرقنا لهذا النّظام له في الفصل الثّاني، حيث يحتوي على رموز دقيقة ومشفرة برمز تواصلي، حيث أنّ كل بنك في العالم له رمز خاص لا يمكن لأي بنك أخر استعماله.

ويتمّ التّواصل بين البنوك العالمية عن طريق وثائق الـSWIFT ، وكل وثيقة لها تسميتها ولماذا تستخدم في الاعتماد المستندي، ويمكن أن نوضح مجموعة الوثائق المستخدمة من خلال الجدول التّالي:

جدول رقم (3-2) : أنواع سويفت واستخداماته

نوع SWIFT	حالات الاستعمال
MT700	SWIFT D'OUVERTURE
MT707	SWIFT DE MODIFICATION
MT730	SWIFT ACCUSE DE RECEPTION

SWIFT DE REMBOURESSEMENT	MT740
SWIFT DE REGLEMENT	MT752
SWIFT APPEL DE FOND	MT754

المصدر: من إعداد الطالبتين، بناءً على المعلومات مقدمة من قبل رئيس مصلحة الاعتماد المستندي لدى الاطّلاع.

بعدما قمنا بذكر وثائق الـSWIFT، تقوم المديرية بفتح الاعتماد المستندي على نظام SWIFT عن طريق وثيقة MT700 ، الملحق رقم (07).

ثمّ يتم إرساله الى بنك المصدر الذّي يؤكد على وصول MT700 بنظام SWIFT عن طريق وثيقة أخرى وهي MT730. وهي وثيقة تأكيد بالوصول ACCUSE DE RECEPTION.

- **مرحلة (02): مرحلة التّغيير أو التّعديل في الاعتماد المستندي**

وتمرّ هذه المرحلة أيضا بقسمين مثل مرحلة فتح الاعتماد، وتمرّ كما يلي:

أولا: القسم الخاص بالوّكالة AGENCE

عند وجود التّعديل في الاعتماد المستندي، يتوجّب على المستورد وضع طلب التّعديل DEMANDE DE MODIFICATION موقعة ومختومة من طرفه على مستوى الوكالة، وتقوم أيضا الوكالة بتجهيز طلب تعديل خاص بالوكالة، موقع ومختوم من رئيسي المصلحة والوكالة ثم إرساله إلى المديرية للتّنفيذ.

ثانيا: القسم الخاص بمديرية العمليات الخارجيّة

عند وصول طلب التّعديل عن طريق (SCANER) تقوم المديرية بتحرير وثيقة التّعديل "SWIFT DE MODIFICATION" يرمز لها MT707. ثم تقوم بتعديله وإرساله للبنك المصدر، كما أن بنك المصدر يقوم بتأكيد وصول SWIFT عن طريق وثيقة MT730.

المطلب الثاني: مرحلة الدّفع أو التسوية الاعتماد المستندي Règlement du crédit documentaire

تبدأ هذه المرحلة عند قيام المصدر بوضع الوثائق على مستوى بنكه ليقوم هذا الأخير بإرساله إلى بنك المستورد وتمثّل هذه الوثائق فيما يلي:

- الفاتورة التّجارية (FACTURE COMMERCIAL).
- سند الشّحن CONNAISSEMENT.

- شهادة المنشأ مؤشرة من طرف غرفة التّجارة CERTAFICAT D'ORIGINE
- شهادة المراقبة النوعية CERTAFICAT DE CONFORMITE
- شهادة التّأكيد تبين فيه تاريخ الإنتاج CERTAFICAT DE CONTROLE DE QUALITE
- شهادة الكميّة والثّمن الوحدوي LISTE DE COLISAGE.

فيقوم البنك المصدر بإرسال الوثائق عبر نظام DHL وهو نظام نقل سريع خاص بالوثائق.

ملاحظة: سند الشّحن له ثلاثة أنواع وهذا حسب نوع النقل ويكون كالتالي:

- سند الشّحن البري CMR.
- سند الشّحن الجوي LETTRE DE TRANSPORT.
- سند الشّحن البحري CONNAISSEMENT.

عند وصول الوثائق للبنك المستورد بالتّحديد إلى المديرية، تقوم هذه الأخيرة بفحص ومراقبة الوثائق المطلوبة وهذا للقيام بعملية الدّفع والتسديد.

في هذه المرحلة توجد حالتين أساسيتين:

أولا: حالة وصول الوثائق بدون تحفظات (LES RESERVES)

في هذه الحالة يقوم البنك المصدر بتأكيد وسلامة الوثائق المرسلة عن طريق إرسال وثيقة MT754 الملحق رقم (08)، وهي وثيقة طلب الدّفع والتسوية "APPEL DE FONDS"، وتبيّن هذه الوثيقة تاريخ الاستحقاق والمبلغ المدفوع، فتقوم المديرية بعملية الدّفع للبنك المصدر عن طريق حساب القرض الشّعبي الجزائري في البنك المصدر، وهذا عن طريق التّحويل البنكي من الحساب إلى الحساب.

ويمكن أن تصل هذه الوثيقة MT754 قبل وصول المستندات، ويمكن للمديريّة القيام بالدفع دون الانتظار للوثائق، ويلعب بنك المصدر هنا دور ضامن لسلامة الوثائق والسلع.

ثانيا: حالة وصول الوثائق بتحفّظات (SOUS RESERVES)

في هذه الحالة لا توجد وثيقة MT754، وهذا نظرا للتحفظات الموجودة بالوثائق المطلوبة، وأهم هذه التحفّظات كعدم وجود وثيقة من الوثائق المطلوبة، أو عدم وجود اسم المستورد على الوثائق، تأخّر وصول الوثائق عن المدة المسموح بها أي عدم تجاوز 21 يوم انطلاقا من تاريخ الشّحن، حيث تقوم المديرية بإرسال الوثائق للوكالة ثم تقوم هذه الأخيرة بتبليغ المستورد بوجود التّحفظات، ففي حالة قبوله يقوم بوضع الأمر برفع التحفظات LEVEE DE RESERVE على مستوى الوكالة التي تقوم بإرساله إلى المديرية، وهذا للقيام بعملية الدّفع والتسوية عن طريق التحويل البنكي.

وتكون التّسوية بنظام SWIFT عن طريق وثيقة MT752، وتستخدم في حالة وجود تحفظات على الوثائق، وتسمح هذه الوثيقة بفرض غرامة مالية على البنك المصدر لوجود التّحفظات على الوثائق المرسلة.

المطلب الثالث: مرحلة إخراج السّلعة و تصفية الاعتماد المستندي

1.3: مرحلة إخراج السّلعة

وهي مرحلة تكون بعد وصول الوثائق للوكالة، فتقوم بمنحها للمستورد بعد وضع ختم التوطين المذكور سابقا على الفاتورة التّجارية، ونقل ملكية السلعة في سند الشحن من القرض الشعبي الجزائري إلى المستورد عن طريق ختم بنكي يسمّى BCB، ويضم هذا الختم اسم مالك السلعة وتاريخ نقل الملكية.

بعد كل هذا يقوم المستورد بإحضار هذه الوثائق على مستوى الجمارك أين توجد هذه السلعة وهذا لاستخراجها والاستفادة منها.

شكل رقم (3-2): سند بنكي ناقل للملكية

BCB
AM^R :
Adresse :
DATE :

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ملفات مقدمة من طرف البنك.

2.3: مرحلة تصفية الاعتماد المستندي L'Apurement du crédit documentaire

هي المرحلة التّي يتم فيها غلق ملف التّوطين، حيث بمجرد استلام العميل البضاعة تمنحه مصلحة الجمارك وثيقة تثبت خروج البضاعة وترسل نسخة مماثلة خاصة بالبنك تبلغه بخروج البضاعة (D10)*، وتحتفظ بنسخة مماثلة كإثبات على وصول البضاعة إلى أرض الوطن و خروجها سليمة.

حيث تحتوي (D10) على:

- مبلغ الفاتورة.
- معلومات خاصة بالمستورد.
- معلومات خاصة بالمصدر.
- الموافقة من طرف الديوان.

* وثيقة تبين خروج البضاعة من الجمارك.

- رقم التوطين.

وبمجرد وصول(D10) إلى البنك تقوم بتصفية ملف الاعتماد.

المبحث الثّالث: تنفيذ خريطة المخاطر لعملية الاعتماد المستندي داخل بنك القرض الشعبي الجزائري.

إنّ الغرض من رسم خريطة المخاطر هو الحصول على رؤية واضحة لحالة المصرف، وتوفير المعلومات الأساسية للفهم العام للمخاطر التّي قد يواجهها وتقييماتها، ووضع خطط العمل اللازمة. من أجل ذلك سنتطرّق من خلال هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: تحديد وتقييم المخاطر العملياتية المرتبطة بالاعتماد المستندي للاستيراد

1: تحديد المخاطر العملياتية المرتبطة بكل مرحلة من مراحل عملية Credoc

بعد تقسيم عملية استيراد CREDOC إلى مراحل تفصيليّة، واصلنا مهمتنا في جمع البيانات من أجل تحديد المخاطر. حيث مكنتنا الخطوات المختلفة المذكورة أعلاه من تحديد المخاطر العملياتية الكامنة في عملية الاعتماد المستندي للاستيراد، والتّي يمكن أن تمنع تحقيق الأهداف.

يتم عرض النّتائج التّي تمّ الحصول عليها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): المخاطر العملياتية الكامنة في عملية الاعتماد المستندي للاستيراد لبنك CPA

الآلية		تحديد الخطر	الفئة الفرعية وفقا لمدونة Bale II
مرحلة توطين	R1	ملف فتح الاعتماد غير مكتمل	كتابة، تنفيذ ومتابعة المعاملات
	R2	بيانات العميل غير صحيحة	إدارة حساب العملاء
	R3	عدم امتثال قيمة العملة المطلوبة للفاتورة أو العقد المبرم	كتابة، تنفيذ ومتابعة المعاملات
	R4	التّوطين الزائف (التواطؤ مع المسؤول)	السّرقة والاحتيال (الغش الداخلي).

	R5	خطر توطين عميل مدرج في القائمة السوداء	الممارسات التجارية / السوق غير صحيح (غسيل الأموال و تمويل الإرهاب)
	R6	التّحديد غير الصّحيح للقدرة المالية للعميل	كتابة، تنفيذ ومتابعة المعاملات
	R7	ترقيم غير صحيح للعملية أو التّرقيم موجود سابقا	كتابة، تنفيذ ومتابعة المعاملات
مرحلة فتح الاعتماد المستندي	R8	خطأ في كتابة معلوماتCredoc	كتابة، تنفيذ ومتابعة المعاملات
	R9	عدم وجود توقيع رئيس قسم التجارة الخارجية	كتابة، تنفيذ ومتابعة المعاملات
	R10	التّأخير في إرسال المستندات إلىDOPEX	كتابة، تنفيذ ومتابعة المعاملات
	R11	فقدان مستند بسبب سوء التّنظيم	قبول وثائق العملاء
	R12	تلف المستندات الأصلية بسبب أضرار أو كارثة طبيعية	كوارث وأضرار أخرى
	R13	خطأ في مراجعة الملفات	كتابة، تنفيذ ومتابعة المعاملات
	R14	اختيار غير صحيح للبنك المصدر	كتابة، تنفيذ ومتابعة المعاملات
	R15	خطأ عند تسجيل الملفات في وحدة Credoc لنظام إدارة التّجارة الخارجية	كتابة، تنفيذ ومتابعة المعاملات
	R16	فشل / عطل في نظام الكمبيوتر	نظام
	R17	خطأ في كتابة SWIFT MT 700	كتابة، تنفيذ ومتابعة المعاملات
	R18	التّحقق من صحة الملف من قبل شخص غير مرخص له	كتابة، تنفيذ ومتابعة المعاملات
	R19	التّأخير في تلقي SWIFT MT 730	نظام

	R20	عطل كهربائي	نظام
مرحلة الدّفع وتسوية الاعتماد المستندي	R21	خطر عدم امتثال وثيقة طلب الدّفع أو التّسوية لشروط خطاب الاعتماد	كتابة، تنفيذ ومتابعة المعاملات
	R22	عدم إعلان وجود مخالفة تأثر على أنظمة النّقد الأجنبي	كتابة، تنفيذ ومتابعة المعاملات
	R23	خطر عدم الامتثال للمواعيد النهائية للتّحقق من الوثائق (التّي تتجاوز 5 أيام)	كتابة، تنفيذ ومتابعة المعاملات
	R24	الفروق بين مبلغ التّسوية والمبلغ المسجّل من قبل المراسل	كتابة، تنفيذ ومتابعة المعاملات
	R25	عدم توفّر إمكانية الوصول إلى نظام الرسائل السّريع swift	نظام
	R26	خطر تأخير العميل في إيصال المستندات إلى الوكالة	العملاء، المنتجات والممارسات التجارية
	R27	تطبيق مصطلحات التّجارة الدولية المحظورة في الجزائر	كتابة، تنفيذ ومتابعة المعاملات
	R28	خطأ في برمجة التّسوية	كتابة، تنفيذ ومتابعة المعاملات
مرحلة إخراج السلعة وتصفية الاعتماد المستندي	R29	عطل في نظام CNIS (غير قادر على الاطّلاع على الوثيقة الجمركيةD10)	نظام
	R30	عدم وجود المستندات اللاّزمة للتّصفية	قبول وثائق العملاء
	R31	التّصفية بوثائق مزورة	السّرقة والاحتيال (الاحتيال الخارجي)
	R32	برامج كمبيوتر ضارة (فيروسات، تدمير الملفات، الاختراق ....)	أمن النظام (الاحتيال الخارجي)
	R33	المشاكل النّاجمة عن عدم كفاية نظم المعلومات المتعلّقة بالأنشطة والمنتجات	كتابة، تنفيذ ومتابعة المعاملات

	R34	مشاكل التّوظيف	إدارة الموارد البشريّة
	R35	مشاكل في التّواصل	كتابة، تنفيذ ومتابعة المعاملات
	R36	رقابة غير كافية على المستندات	كتابة، تنفيذ ومتابعة المعاملات
	R37	فقدان المستندات الأصليّة	الأضرار التّي لحقت بالأصول الماديّة
	R38	التّوقيعات المثبتة غير المتوافقة (مدير الوكالة، رئيس قسم dopex)	السّرقة والاحتيال

المصدر: من إعداد الطالبتين

2: تقييم المخاطر العملياتية المتعلّقة بالاعتماد المستندي للاستيراد

بعد تقسيم العملية إلى مراحل متتالية وتحديد المخاطر نبدأ مرحلة تحليل وتقييم المخاطر المكتشفة، وتتمثّل هذه المرحلة في تحديد احتمالية الحدوث والتّأثير في حال حدوث كل خطر.

نظرًا لعدم وجود قاعدة بيانات للخسائر المرتبطة بالمخاطر العملياتية (قاعدة بيانات الحوادث) داخل مصرفنا (CPA)، فقد اخترنا تقييمًا نوعيًا للأثر واحتمالية حدوث المخاطر وفقًا لمقياس تصنيف تم اختياره على أساس القراءات نفذت بالتّعاون مع رئيس قسم المخاطر العملياتية ورئيس قسم DOPEX. سمح لنا ذلك بحساب الأهمية (المخاطر الإجمالية) وصافي المخاطر لكل خطر.

سنقدم أولاً مقاييس التّصنيف التّي سمحت لنا بتقييم كلّ خطر. بعد ذلك، من خلال الجداول، سنعرض النّتائج النّوعية والكمية التّي تمّ الحصول عليها.

1.2: الاحتماليّة والأثر

من أجل الحصول على تقييم أقرب ما يمكن إلى الواقع، قمنا بإنشاء استبيان به مربعان لكل خطر محدد، أحدهما لاحتمال الحدوث والآخر لتأثير الخطر.

للقيام بذلك، أجرينا مقابلات مع مديري الهياكل المعنية، حاولنا خلالها شرح كل خطر مدرج للمديرين وفي أي مرحلة من العملية تم اكتشاف هذا الخطر، حتى يتمكّنوا من تزويدنا بتقييم حقيقي للمعاملين المؤلفين له.

وفيما يلي جداول التّصنيف المطبقة:

الجدول رقم (3-4): مقياس تصنيف الاحتمالات

القيمة	احتمالية وقوع الخطر	عدد الأحداث
4	متكرر جدا	عدة مرات في الأسبوع
3	متكرر إلى حد ما	عدة مرات في الشّهر
2	نادر إلى حد ما	(عدة مرات في السنة) 5<X<60
1	نادر جدا	أقل من 5 مرات في السّنة

المصدر: وثيقة داخلية لبنك cpa

يرتبط الانتقال من خطر منخفض إلى خطر حرج بحجم الخسائر وشدة هذه المخاطر، ويلخص الجدول التالي مقياس تصنيف التّأثير.

الجدول رقم (3-5): مقياس تصنيف التّأثير

القيمة	معيار التّأثير	مجال الخسارة (مليون دج)	تأثير على صورة البنك
4	حرج	X > 1000	مخاطر فقدان العملاء والشركاء
3	قوي	200 < X < 1000	خطر فقدان الصورة والثقة
2	متوسط	20 < X < 200	إمكانية تقديم شكوى
1	ضعيف	X < 20	لا توجد عواقب

المصدر: وثيقة داخلية لبنك cpa

2.2: تحديد المخاطر الإجماليّة(Risque Brut)

من خلال تطبيق القاعدة:

المخاطر الإجمالية = الاحتمال X التّأثير

نحصل على الجدول التّالي:

الجدول رقم (3-6): قياس وتصنيف المخاطر الإجمالية

القيمة	المستوى	المخاطر الإجمالية
1=1×1	1	ضعيف
2=1×2		
2=2×1		
3=1×3	2	متوسط
3=3×1		
4=1×4		
4=4×1		
4=2×2		
6=2×3	3	قوي
6=3×2		
8=2×4		
8=4×2		
9=3×3		
12=3×4	4	حرج
12=4×3		
16=4×4		

المصدر: الطالبتان

مع :

[1,2] مخاطر ضعيفة
[3,4] مخاطر متوسطة
[6,8,9] مخاطر قوية
[12,16] مخاطر حرجة

في الجدول التالي، سنحدد المخاطر الإجمالية لكل مهمة، بناءً على احتمال حدوث كل خطر وتأثيره.

الجدول رقم (3-7): تقييم المخاطر الإجمالية المرتبطة بالاعتماد المستندي للاستيراد لبنك CPA

رمز الخطر	المخاطر العامة	احتمال الحدوث		التّأثير		الخطر الإجمالي Risque brut		
		معيار	القيمة	معيار	القيمة	حدتها	المستوى	معيار
R0401	ملف فتح الاعتماد غير المكتمل	متكرّر إلى حد ما	3	ضعيف	1	3	2	متوسط
R0402	بيانات العميل غير الصحيحة	متكرّر إلى حد ما	3	ضعيف	1	3	2	متوسط
R0403	عدم امتثال قيمة العملة المطلوبة للفاتورة أو العقد المبرم	نادر إلى حد ما	2	متوسط	2	4	2	متوسط
R0601	التّوطين الزائف (التواطؤ مع المسؤول)	نادر إلى حد ما	2	قوي	3	6	3	قوي
R0101	خطر توطين عميل مدرج في القائمة السوداء	نادر جدا	1	حرج	4	4	2	متوسط
R0404	التّحديد غير الصحيح للقدرة المالية للعميل	متكرّر إلى حد ما	3	قوي	3	9	3	قوي
R0405	ترقيم غير صحيح للعمليّة أو الترقيم موجود سابقا	متكرّر إلى حد ما	3	ضعيف	1	3	2	متوسط
R0406	خطأ في كتابة معلومات Credoc	نادر إلى حد ما	2	متوسط	2	4	2	متوسط
R0407	عدم وجود توقيع رئيس قسم التّجارة الخارجية	نادر إلى حد ما	2	ضعيف	1	2	1	ضعيف
R0408	التّأخير في إرسال المستندات إلىDOPEX	متكرّر إلى حد ما	3	ضعيف	1	3	2	متوسط
R0409	فقدان مستند بسبب سوء التّنظيم	نادر جدا	1	قوي	3	3	2	متوسط

R0201	تلف المستندات الأصلية بسبب أضرار أو كارثة طبيعية	نادر جدا	1	قوي	3	3	2	متوسط
R0410	خطأ في مراجعة الملفّات	نادر إلى حد ما	1	متوسط	2	2	1	ضعيف
R0411	اختيار غير صحيح للبنك المصدر	نادر جدا	1	متوسط	2	2	1	ضعيف
R0412	خطأ عند تسجيل الملفات في وحدة Credoc لنظام إدارة التّجارة الخارجية	نادر جدا	2	ضعيف	1	2	1	ضعيف
R0301	فشل / عطل في نظام الكمبيوتر	متكرّر إلى حد ما	3	قوي	3	9	3	قوي
R0413	خطأ في كتابة SWIFT MT 700	نادر إلى حد ما	2	متوسط	2	4	2	متوسط
R0414	التّحقق من صحة الملف من قبل شخص غير مرخص له	نادر جدا	1	ضعيف	1	1	1	ضعيف
R0302	التأخير في تلقي SWIFT MT 730	نادر إلى حدّ ما	2	ضعيف	1	2	1	ضعيف
R0303	عطل كهربائي	متكرر إلى حد ما	3	حرج	4	12	4	حرج
R0415	خطر عدم امتثال وثيقة طلب الدفع أو التّسوية لشروط خطاب الاعتماد	نادر جدا	1	متوسط	2	2	1	ضعيف
R0102	عدم إعلان وجود مخالفة تأثر على أنظمة النّقد الأجنبي	نادر إلى حد ما	2	قوي	3	6	3	قوي
R0416	خطر عدم الامتثال للمواعيد النهائية للتحقق من الوثائق (التي تتجاوز 5 أيام)	نادر إلى حد ما	2	ضعيف	1	2	1	ضعيف

R0417	الفروق بين مبلغ التّسوية والمبلغ المسجّل من قبل المراسل	نادر إلى حد ما	2	قوي	3	6	3	قوي
R0304	عدم توفّر إمكانية الوصول إلى نظام الرّسائل السريع Swift	متكرّر إلى حد ما	3	قوي	3	9	3	قوي
R0103	خطر تأخير العميل في إيصال المستندات إلى الوكالة	نادر إلى حد ما	2	ضعيف	1	2	1	ضعيف
R0418	تطبيق مصطلحات التجارة الدولية المحظورة في الجزائر	متكرّر إلى حد ما	3	قوي	3	9	3	قوي
R0419	خطأ في برمجة التّسوية	نادر إلى حد ما	2	ضعيف	1	2	1	ضعيف
R0305	عطل في نظام CNIS (غير قادر على الاطّلاع على الوثيقة الجمركيةD10)	متكرّر إلى حد ما	3	ضعيف	1	3	2	متوسط
R0420	عدم وجود المستندات اللاّزمة للتصفية	متكرّر إلى حد ما	3	متوسط	2	6	3	قوي
R0501	التّصفية بوثائق مزورة	نادر إلى حد ما	2	قوي	3	6	3	قوي
R0502	برامج كمبيوتر ضارّة (فيروسات، تدمير الملفات، الاختراق ....)	نادر إلى حد ما	2	حرج	4	8	3	قوي
R0306	المشاكل النّاجمة عن عدم كفاية نظم المعلومات المتعلقة بالأنشطة والمنتجات	متكرّر إلى حد ما	3	ضعيف	1	3	2	متوسط
R0701	مشاكل التّوظيف	متكرّر إلى حد ما	3	ضعيف	1	3	2	متوسط
R0421	مشاكل في التّواصل	نادر إلى حد ما	2	ضعيف	1	2	1	ضعيف

R0422	رقابة غير كافية على المستندات	متكرّر إلى حد ما	3	ضعيف	1	3	2	متوسط
R0423	فقدان المستندات الأصلية	متكرّر إلى حد ما	3	قوي	3	9	3	قوي
R0424	التّوقيعات المثبتة غير المتوافقة (مدير الوكالة، رئيس قسم dopex)	نادر جدا	1	ضعيف	1	1	1	ضعيف

المصدر: من إعداد الطالبتين

اعتمدنا لاحقًا على نفس التّركيبات (الاحتمال/التّأثير) التي اعتمدها البنك لتقييم المخاطر الإجمالية المرتبطة بكل خطر تم تحديده. لقد قمنا فقط بتمثيل هذه التّركيبات كمصفوفة لتسهيل تحديدها.

ويرد هذا في ما يلي:

جدول رقم(3-8): مقياس تصنيف المخاطر الاجمالية

الاحتمال	4	متوسط	قوي	حرج	حرج
	3	متوسط	قوي	قوي	حرج
	2	ضعيف	متوسط	قوي	قوي
	1	ضعيف	ضعيف	متوسط	متوسط
		1	2	3	4
		التأثير			

المصدر: من إعداد الطالبيتين

الخطوة التالية بعد تقييم المخاطر الإجمالية لكل نوع من أنواع المخاطر هي تقييم صافي المخاطر. من خلال تطبيق القاعدة التّالية:

المخاطر الصّافية = المخاطر الإجمالية – نظام إدارة المخاطر(DMR)

ولتكون قادرًا على حساب هذا الخطر، من الضّروري أولاً تقديم نظام مراقبة المخاطر (DMR) الذي أنشأته CPA والمضي قدمًا في تقييمه وفقًا لمقياس التّصنيف.

DMR عبارة عن مجموعة من تدابير التّحكم التّي تهدف إلى تحديد المخاطر والتّخفيف من أهميتها. يعرض الجدول أدناه مقياس تصنيف DMR.

يمكن أن تكون DMR من ثلاثة أنواع:

- الإجراء / التّنظيم.
- الفحص اليدوي / البصري.
- ضوابط/ أدوات تحكم تلقائية.

يمثل الجدول التالي مقياس تصنيف نظام مراقبة المخاطر:

الجدول رقم (3-9): مقياس تصنيف DMR

القيمة	DMR	درجة التّحكم	التوضيح
1	غير موجود	[0% ,50 %]	DMRغير موجود أو غير فعّال تماما
2	غير كاف	] 50% ,70%]	خفض معدل الخطر الإجمالي إلى أقل من 50%
3	مقبول	] 70%,95%]	انخفاض كبير في المخاطر الإجمالية
4	فعال	] 95%,100%]	الحد بشكل كبير من المخاطر الإجمالية التنفيذ السليم لل DMR

المصدر: وثيقة داخلية لبنك cpa

3.2: تقييم نظام مراقبة المخاطر (DMR) باستخدام طريقة "SCORECARDS"

إنّ تقييم نظام مراقبة المخاطر الممكنة لكل عملية وتصنيف هذه الضوابط باستخدام طريقة "SCORECARDS" تتمّ عن طريق قرارات مبررة بشكل أساسي بستة متغيرات تحكم، حيث يكون لكل منهما طريقتين (نعم أو لا)

- هل يوجد فحص للنّظام ؟
- هل هناك إجراءات دورية ؟ إجراءات تنظيميّة ؟

- هل هناك تحكم مستوى الأوّل من الدرجة الأولى؟
- هل هناك تحكم مستوى الأوّل من الدرجة الثانية ؟
- مراقبة يقوم بها شخص غير مشارك في العملية ؟
- هل هناك أي حوادث؟

للإجابة عليها تمّ إجراء جلسات نقاش مع مدير قسم المخاطر والرقابة الدائمة، بهدف الحصول على إجابات دقيقة (يتم إجراء التّقييمات على ملف Excel نجده في الملحق رقم (09)).

بالاعتماد على الملحق رقم (09) تمكنا من رسم الجدول التالي الذّي يوضح تقييم نظام مراقبة المخاطر.

الجدول رقم (3-10): تقييم DMR

رمز الخطر	المخاطر العامة	درجة التّحكم	تصنيف DMR
R0401	ملف فتح الاعتماد غير المكتمل	] 70%,95%]	3
R0402	بيانات العميل غير الصحيحة	] 70%,95%]	3
R0403	عدم امتثال قيمة العملة المطلوبة للفاتورة أو العقد المبرم	] 50% ,70%]	2
R0601	التوطين الزائف (التواطؤ مع المسؤول)	[0% ,50 %]	1
R0101	خطر توطين عميل مدرج في القائمة السوداء	] 50% ,70%]	2
R0404	التّحديد غير الصّحيح للقدرة المالية للعميل	] 70%,95%]	3
R0405	ترقيم غير صحيح للعملية أو الترقيم موجود سابقا	] 70%,95%]	3
R0406	خطأ في كتابة معلوماتCredoc	] 70%,95%]	3
R0407	عدم وجود توقيع رئيس قسم التّجارة الخارجية	] 95%,100%]	4

R0408	التّأخير في إرسال المستندات إلى DOPEX	] 50% ,70%]	2
R0409	فقدان مستند بسبب سوء التّنظيم	] 50% ,70%]	2
R0201	تلف المستندات الأصلية بسبب أضرار أو كارثة طبيعية	] 50% ,70%]	2
R0410	خطأ في مراجعة الملفات	] 70%,95%]	3
R0411	اختيار غير صحيح للبنك المصدر	] 70%,95%]	3
R0412	خطأ عند تسجيل الملفات في وحدة Credoc لنظام إدارة التّجارة الخارجية	] 50% ,70%]	2
R0301	فشل / عطل في نظام الكمبيوتر	] 50% ,70%]	2
R0413	خطأ في كتابة SWIFT MT 700	] 70%,95%]	3
R0414	التّحقق من صحة الملف من قبل شخص غير مرخص له	] 70%,95%]	3
R0302	التأخير في تلقي SWIFT MT 730	] 50% ,70%]	2
R0303	عطل كهربائي	] 50% ,70%]	2
R0415	خطر عدم امتثال وثيقة طلب الدفع أو التّسوية لشروط خطاب الاعتماد	] 70%,95%]	3
R0102	عدم إعلان وجود مخالفة تأثر على أنظمة النّقد الأجنبي	] 70%,95%]	3

R0416	خطر عدم الامتثال للمواعيد النّهائية للتّحقق من الوثائق (التّي تتجاوز 5 أيام)	] 70%,95%]	3
R0417	الفروق بين مبلغ التسوية والمبلغ المسّجل من قبل المراسل	] 50% ,70%]	2
R0304	عدم توفر إمكانية الوصول إلى نظام الرسائل السريع Swift	] 70%,95%]	3
R0103	خطر تأخير العميل في إيصال المستندات إلى الوكالة	] 70%,95%]	3
R0418	تطبيق مصطلحات التّجارة الدّولية المحظورة في الجزائر	] 70%,95%]	3
R0419	خطأ في برمجة التسوية	] 70%,95%]	3
R0305	عطل في نظام CNIS (غير قادر على الاطّلاع على الوثيقة الجمركيةD10)	] 70%,95%]	3
R0420	عدم وجود المستندات اللاّزمة للتّصفية	] 50% ,70%]	2
R0501	التّصفية بوثائق مزورة	] 50% ,70%]	2
R0502	برامج كمبيوتر ضارة (فيروسات، تدمير الملفات، الاختراق ....)	] 50% ,70%]	2
R0306	المشاكل النّاجمة عن عدم كفاية نظم المعلومات المتعلقة بالأنشطة والمنتجات	] 70%,95%]	3
R0701	مشاكل التّوظيف	] 50% ,70%]	2
R0421	مشاكل في التّواصل	] 50% ,70%]	2

R0422	رقابة غير كافية على المستندات	] 70%,95%]	3
R0423	فقدان المستندات الأصلية	] 70%,95%]	3
R0424	التّوقيعات المثبتة غير المتوافقة (مدير الوكالة، رئيس قسم dopex)	] 70%,95%]	3

المصدر: من إعداد الطالبتين

4.2: تقييم المخاطر الصّافية

في هذه المرحلة، سنركز على تقييم المخاطر الصّافية من أجل وضع خطة عمل مناسبة تتكيف مع المخاطر التّي يواجهها البنك أثناء نشاطه، وخاصة نشاط الاعتماد المستندي للاستيراد.

يوضّح الجدول أدناه خريطة المخاطر العملياتية المتعلّقة باستيراد CREDOC لبنك CPA

الجدول رقم (3-11): تقييم المخاطر الصّافية المرتبطة بالاعتماد المستندي للاستيراد لبنك CPA

رمز الخطر	المخاطر العامّة	المخاطر الإجمالية			DMR	المخاطر الصّافيةRN	
		الحدة	المستوى	معيار	معيار	القيمة	RN
R0401	ملف فتح الاعتماد غير المكتمل	3	2	متوسط	مقبول	1	ضعيف
R0402	بيانات العميل غير الصحيحة	3	2	متوسط	مقبول	1	ضعيف
R0403	عدم امتثال قيمة العملة المطلوبة للفاتورة أو العقد المبرم	4	2	متوسط	غير كاف	2	متوسط
R0601	التّوطين الزائف (التواطؤ مع المسؤول)	6	3	قوي	غير موجود	3	قوي

R0101	خطر توطين عميل مدرج في القائمة السوداء	4	2	متوسط	غير كاف	2	متوسط
R0404	التحديد غير الصحيح للقدرة المالية للعميل	9	3	قوي	مقبول	2	متوسط
R0405	ترقيم غير صحيح للعملية أو الترقيم موجود سابقا	3	2	متوسط	مقبول	1	ضعيف
R0406	خطأ في كتابة معلومات Credoc	4	2	متوسط	مقبول	1	ضعيف
R0407	عدم وجود توقيع رئيس قسم التّجارة الخارجية	2	1	ضعيف	فعّال	1	ضعيف
R0408	التّأخير في إرسال المستندات إلىDOPEX	3	2	متوسط	غير كاف	2	متوسط
R0409	فقدان مستند بسبب سوء التّنظيم	3	2	متوسط	غير كاف	2	متوسط
R0201	تلف المستندات الأصلية بسبب أضرار أو كارثة طبيعيّة	3	2	متوسط	غير كاف	2	متوسط
R0410	خطأ في مراجعة الملفات	2	1	ضعيف	مقبول	1	ضعيف
R0411	اختيار غير صحيح للبنك المصدر	2	1	ضعيف	مقبول	1	ضعيف
R0412	خطأ عند تسجيل الملفات في وحدة Credoc لنظام إدارة التّجارة الخارجيّة	2	1	ضعيف	غير كاف	1	ضعيف
R0301	فشل / عطل في نظام الكمبيوتر	9	3	قوي	غير كاف	3	قوي
R0413	خطأ في كتابة SWIFT MT 700	4	2	متوسط	مقبول	1	ضعيف

R0414	التّحقق من صحة الملف من قبل شخص غير مرخص له	1	1	ضعيف	مقبول	1	ضعيف
R0302	التأخير في تلقي SWIFT MT 730	2	1	ضعيف	غير كاف	1	ضعيف
R0303	عطل كهربائي	12	4	حرج	غير كاف	4	حرج
R0415	خطر عدم امتثال وثيقة طلب الدفع أو التسوية لشروط خطاب الاعتماد	2	1	ضعيف	مقبول	1	ضعيف
R0102	عدم إعلان وجود مخالفة تأثر على أنظمة النقد الأجنبي	6	3	قوي	مقبول	2	متوسط
R0416	خطر عدم الامتثال للمواعيد النهائية للتحقق من الوثائق (التي تتجاوز 5 أيام)	2	1	ضعيف	مقبول	1	ضعيف
R0417	الفروق بين مبلغ التّسوية والمبلغ المسجل من قبل المراسل	6	3	قوي	غير كاف	3	قوي
R0304	عدم توفر إمكانية الوصول إلى نظام الرسائل السّريع swift	9	3	قوي	مقبول	2	متوسط
R0103	خطر تأخير العميل في إيصال المستندات إلى الوكالة	2	1	ضعيف	مقبول	1	ضعيف
R0418	تطبيق مصطلحات التجارة الدولية المحظورة في الجزائر	9	3	قوي	مقبول	2	متوسط
R0419	خطأ في برمجة التّسوية	2	1	ضعيف	مقبول	1	ضعيف

R0305	عطل في نظام CNIS (غير قادر على الاطّلاع على الوثيقة الجمركية D10)	3	2	متوسط	مقبول	1	ضعيف
R0420	عدم وجود المستندات اللاّزمة للتصفية	6	3	قوي	غير كاف	3	قوي
R0501	التّصفية بوثائق مزورة	6	3	قوي	غير كاف	3	قوي
R0502	برامج كمبيوتر ضارة (فيروسات، تدمير الملفات، الاختراق ....)	8	3	قوي	غير كاف	3	قوي
R0306	المشاكل النّاجمة عن عدم كفاية نظم المعلومات المتعلقة بالأنشطة والمنتجات	3	2	متوسط	مقبول	1	ضعيف
R0701	مشاكل التّوظيف	3	2	متوسط	غير كاف	2	متوسط
R0421	مشاكل في التّواصل	2	1	ضعيف	غير كاف	1	ضعيف
R0422	رقابة غير كافية على المستندات	3	2	متوسط	مقبول	1	ضعيف
R0423	فقدان المستندات الأصلية	9	3	قوي	مقبول	2	متوسط
R0424	التّوقيعات المثبتة غير المتوافقة (مدير الوكالة، رئيس قسم dopex)	1	1	ضعيف	مقبول	1	ضعيف

المصدر: من إعداد الطالبتين

يعرض الجدول أدناه النهج المتبع لحساب صافي المخاطر باستخدام الأهميّة والفعاليّة بالنسبة إلى DMR لكل نوع من أنواع المخاطر.

الجدول رقم (3-12): مقياس تصنيف المخاطر الصّافية

المخاطر الاجمالية	المخاطر الصافية			
4 حرج	2 متوسط	3 قوي	4 حرج	4 حرج
3 قوي	1 ضعيف	2 متوسط	3 قوي	3 قوي
2 متوسط	1 ضعيف	1 ضعيف	2 متوسط	2 متوسط
1 ضعيف	1 ضعيف	1 ضعيف	1 ضعيف	1 ضعيف
	]95 %,100 %]	]70 % ,95%]	]50 % ,70%]	[0% , 50%]
	فعالية DMR الحالية			

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: النتائج المتوصل إليها

يتطلّب ملخص النتائج دمج التقييم المنفذ على مراحل تلخيص نشاط استيراد CREDOC وتحديد العملية بوضوح. وهكذا تسمح هذه الخطوة بتسهيل تصميم وتنفيذ خطة عمل أكثر فعالية.

لتحديد أكثر مراحل خطورة في العمليّة، نحدد معدل تركيز صافي المخاطر (taux de concentration des risque nets) حسب كل المرحلة. يتم حساب هذا المعدل على النحو التالي:

$$\text{معدل تركيز صافي المخاطر} = \frac{\text{مجموع صافي المخاطر لكل مرحلة}}{\text{مجموع صافي المخاطر}} \times 100$$

حساب معدل تغطية المخاطر (taux de couverture des risque) المرتبطة بكل مرحلة بواسطة الضوابط الموجودة، وذلك بتطبيق المعادلة التالية:

$$\text{معدل تغطية المخاطر} = \frac{\text{مجموع المخاطر الأولية لكل مرحلة} - \text{مجموع صافي المخاطر لكل مرحلة}}{\text{مجموع المخاطر الأولية لكل مرحلة}} \times 100$$

يتم عرض ملخص النّتائج في الجدول أدناه:

الجدول رقم(3-13): دمج تقييمات المخاطر حسب المرحلة

المرحلة	المخاطر الأوليّة	المخاطر الصّافية	معدل تركيز صافي المخاطر	معدل تغطية المخاطر
توطين وفتح Credoc	35	29	٪48	٪17
الدّفع والتسوية	20	17	٪28	٪15
التصفية	22	14	٪24	٪36
المجموع	77	60	٪100	٪23

المصدر: من إعداد الطالبتين

تمثيل نتائج دمج المخاطر:

من أجل رؤية أفضل للنّتائج، أنشأنا عرضًا تقديميًا في شكل دائرة نسبية لإظهار المراحل الأكثر تعرضًا للمخاطر.

الشكل رقم(3-3): تمثيل تخطيطي لمعدل تركيز صافي المخاطر

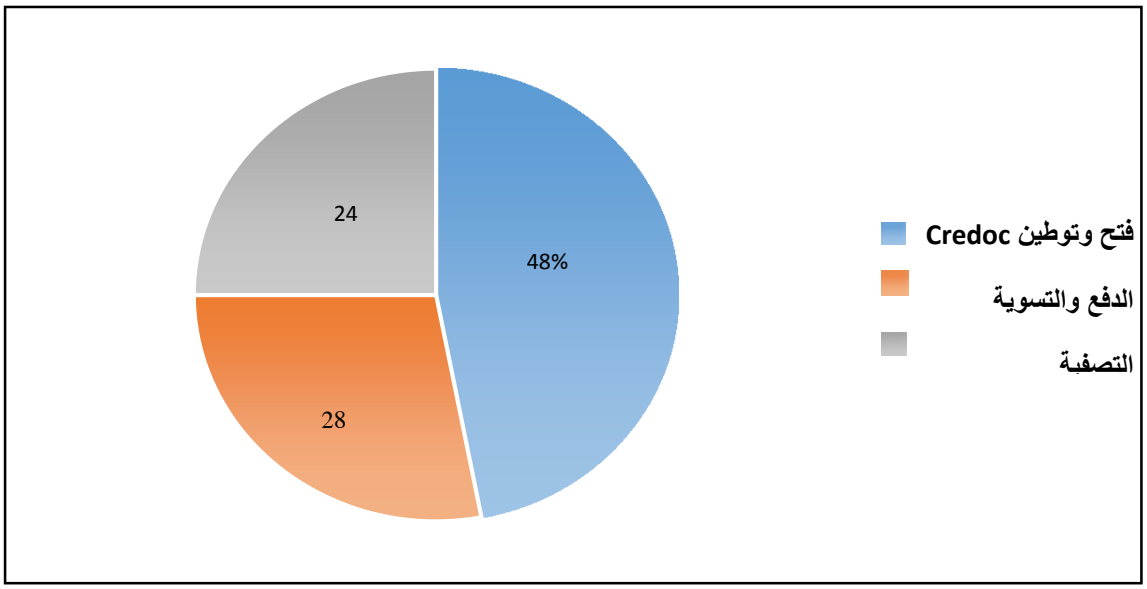

المصدر: من إعداد الطالبتين

أشار الرّسم البياني أعلاه أنّ المراحل أكثر خطورة في عملية الاعتماد المستندي هي مرحلة الفتح والتوطين بمعدل تركيز صافي المخاطر بنسبة 48٪ هذا يفسّره تركيز أغلبية المخاطر العملياتية التّي تهدد عملية الاعتماد المستندي في هذه المرحلة، والتّي ترجع اساسا إلى عملية التوطين من جهة، وعطل في النظام وأخطاء المدخلات من جهة أخرى.

تتميّز مرحلة الدفع والتصفية بمعدل تركيز صافي المخاطر مرتفع إلى حد ما يبلغ حوالي 28٪ و24٪ على التوالي، هذا راجع إلى خلل في أنظمة الكمبيوتر وانقطاع التّيار الكهربائي المتكرّر بإضافة إلى عدم امتثال للقواعد التّي تحكم الائتمان المستندي.

الشكل رقم (3-4): تمثيل تخطيطي لمعدل تغطية المخاطر لكل مرحلة من مراحل عمليات الاعتماد المستندي

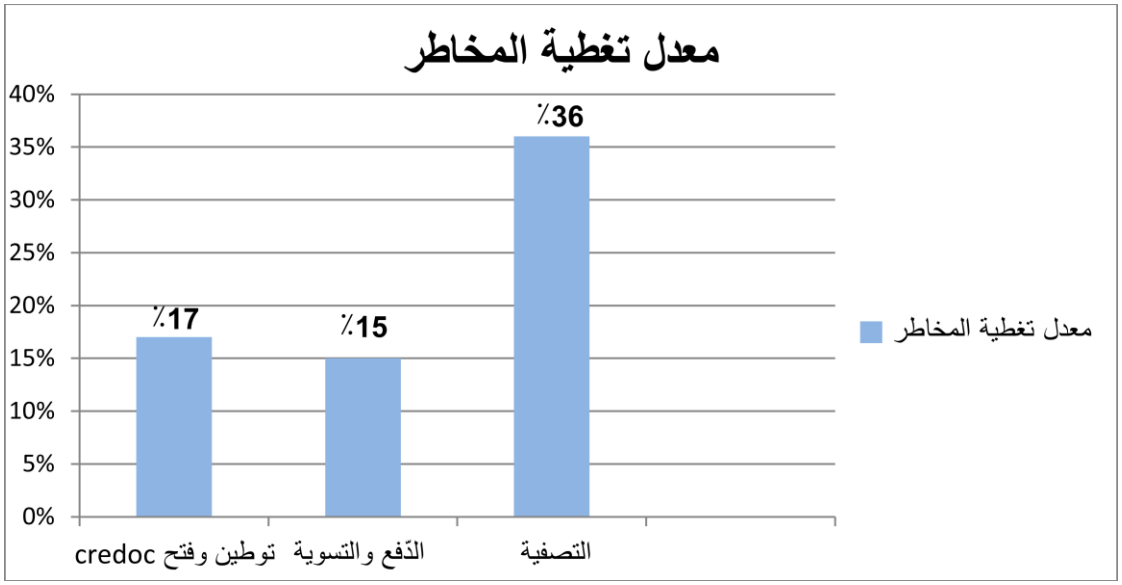

المصدر: من إعداد الطالبتين

- الضوابط هي الأكثر فعالية في مرحلة التصفية بمعدل تغطية36٪ .
- يبلغ معدل تغطية المخاطر المتعلقة بمرحلة توطين وفتح الاعتماد المستندي ب17٪ و 15٪ لمرحلة الدفع والتسوية.

المطلب 3: التّسلسل الهرمي للمخاطر وخطة العمل

تُستخدم مصفوفة المخاطر لتحديد المخاطر التّي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على ممارسة البنك لنشاط الاعتماد المستندي للاستيراد. مما يسمح لنا باختيار تلك التّي نحتاج إلى تعزيز الضّوابط لها.

لقد قمنا بتسلسل هرمي للمخاطر الإجمالية والصّافية من أجل المقارنة بينهما وإبراز تأثير نظام مراقبة المخاطر (DMR) على الحدّ من المخاطر الإجمالية.

1: مصفوفة المخاطر الإجمالية

الشكل رقم (3-5): مصفوفة المخاطر الإجمالية

الاحتمال					
4					
3	R0401-R0402-R0405-R0408-R0305-R0306-R0701-R0422	R0420	R0404-R0301-R0304-R0418-R0423	R0303	
2	R0407-R0412-R0302-R0416-R0103-R0419-R0421	R0403-R0406-R0413	R0601-R0102-R0417-R0501	R0502	
1	R0414-R0424	R0410-R0411-R0415	R0409-R0201	R0101	
	1	2	3	4	
	التّأثير				

المصدر: من إعداد الطالبتين

- التّفسيرات:

رسم الخرائط أداة لا غنى عنها لإدارة المخاطر ودعم اتّخاذ القرارات بالنسبة إلى الأشخاص المعنيّين.

ويتناسب تغيّر اللّون من الأخضر إلى الأحمر مع أهميّة المخاطر التّي تتراوح من المنخفضة إلى الحرجة، هناك أربعة مجالات:

- المنطقة الحمراء: مخاطر حرجة.
- المنطقة البنية: مخاطر قوية.
- المنطقة الصفراء: مخاطر متوسّطة.
- المنطقة الخضراء: مخاطر منخفضة.

بعد تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بعملية الاعتماد المستندي في الاستيراد، نلخص ما يلي:

- ✓ تشمل المنطقة الأولى من اللّون الأخضر المخاطر التّي يكون لها مستوى منخفض من التّأثير والاحتمال. قد لا يتمّ اتّخاذ تدابير لأنّ نظام الرّقابة الدّاخلية المعمول به يسمح بمراقبتها.
- ✓ وتتكوّن المنطقة الصفراء الثّانية من مخاطر ذات تأثير كبير واحتمال ضئيل للحدوث أو تأثير منخفض واحتمال كبير للحدوث. وهذه المخاطر مقبولة ولكنّها خاضعة للسّيطرة ويجب مراعاتها دائما في خطط العمل.
- ✓ المنطقة البنية الثّالثة تتكوّن من المخاطر التّي يتكرّر احتمال حدوثها وشدة قوية. من الضّروري إيلاء اهتمام خاص لها، لأنّ حدوثها قد يكون لا مفر منه.
- ✓ يظهر عدم وجود مخاطر في المنطقة الحمراء أن البنك يتحكم في المخاطر العملياتية الحرجة الكامنة في عملية الاعتماد. كل خطر يقع ضمن هذه المنطقة يتطلّب اتّخاذ إجراءات فورية للقضاء على الخطر أو الحدّ منه.

2: مصفوفة المخاطر الصّافية

الشكل رقم (3-6): مصفوفة المخاطر الصافية

المخاطر الإجمالية	المخاطر الصّافية			
4 حرج			R0303	
3 قوي		R0404-R0102-R0304-R0418-R0423	R0301-R0417-R0420-R0501-R0502	R0601
2 متوسط		R0401-R0402-R0405-R0406-R0413-R0305-R0306-R0422	R0403-R0101-R0408-R0409-R0201-R0701	
1 ضعيف	R0407	R0414-R0415-R0416-R0103-R0419-R0424	R0410-R0411-R0421	R0412-R0302
	]95 %,100 %]	]70 % , 95%]	]50 % , 70%]	[0% ,50 %]
	فعالية DMR الحالية			

المصدر: من إعداد الطالبتين

3: المقارنة بين تصنيف المخاطر الإجمالي وتصنيف المخاطر الصّافية

الشكل رقم(3-7): مقارنة بين التسلسل الهرمي لكل من المخاطر الإجمالية والمخاطر الصافية

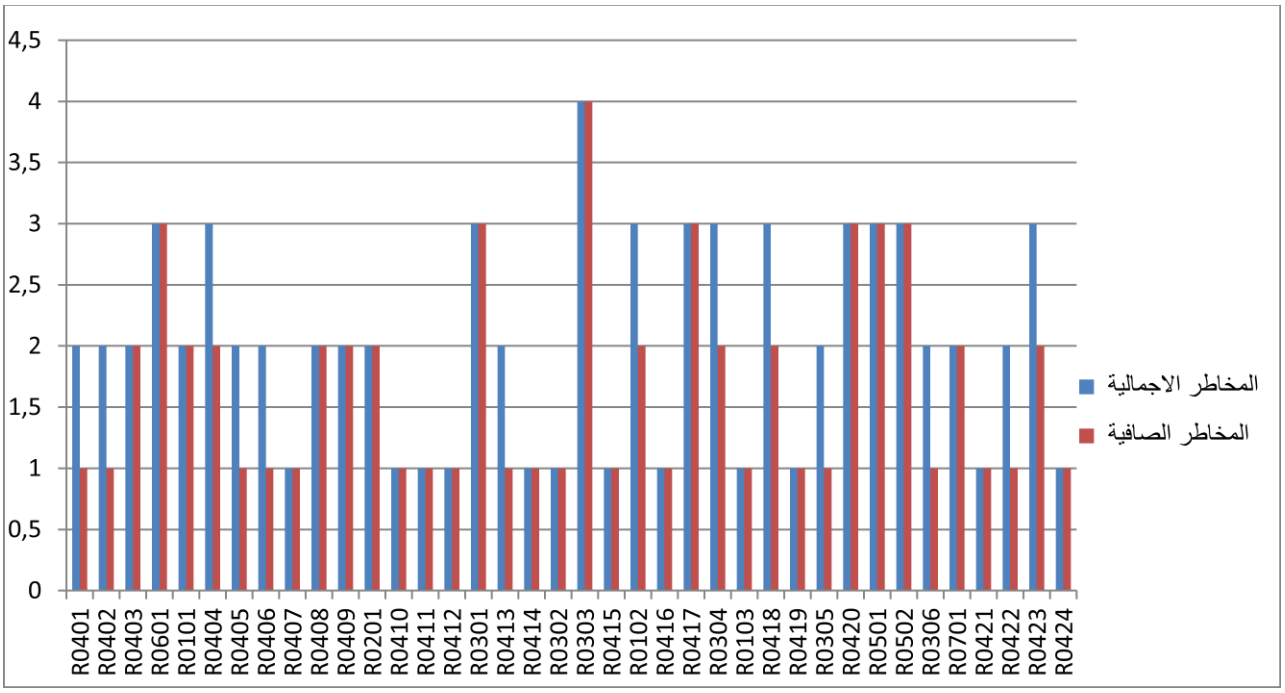

المصدر: من إعداد الطالبتين

وفقًا للمصفوفتين والرسم البياني، يمكن ملاحظة أن أنظمة مراقبة المخاطر التي وضعها بنك CPA لها تأثير فعال على غالبية المخاطر المحددة في عملية الاعتماد المستندي للاستيراد حيث تم تقليل غالبية المخاطر الإجمالية، ولكن بدرجات متفاوتة.

- المخاطر التي خففها نظام مراقبة المخاطر إلى مستوى أقل من حيث التكرار والتأثير نذكر منها: R0401,R0413,R0306
- هناك مخاطر ذات تصنيف خطر إجمالي قوي وتأثير DMRمنخفض نذكر منها: R0403,R0418,R0423
- أما بالنسبة للمخاطر الأخرى فهي لا تزال مخاطر صافية عالية.

4: خطة العمل

بعد مختلف الأعمال التّي أعدّت بالتّعاون مع رئيس مصلحة المخاطر العملياتية واستنادا إلى التّحليلات التّي سبق تحليلها، وضعت خطة عمل تفصيلية على النحو التالي:

الجدول رقم(3-14): خطة عمل للمخاطر العمليات يّة المحددة

رمز الخطر	المخاطر العملياتية المحددة	خطة العمل المقترحة
R0401	ملف فتح الاعتماد المستندي غير الكامل	– لا يتم استلام ملفات غير كاملة. – التواصل السريع مع العميل ومراقبة الملفات.
R0303	عطل كهربائي	– تحديث البنية التّحتية لبنك cpa. – تكوين المجموعة مولدات قوية على المستوى وكالات.
R0304	عدم توفر الوصول إلى نظام مراسلة السّريع Swift	– تحسين الشبكة والتجديد الدائم لأجهزة الكمبيوتر. – الصّيانة المنتظمة للمنصة بواسطة المهندسين المتخصّصين والمؤهلين.
R0501	التّصفية بوثائق مزورة	– دمج نظام مراقبة الوثائق من خلال الإشراف الهرمي. – المراجعة المنتظمة للوثائق للتّأكد من دقتها. – تدريب الموظّفين على أنظمة النقد الأجنبي.
R0601	التّوطين الزائف (التواطؤ مع الشخص المسؤول)	– دراسة متعمّقة لمدى انتظام الوثائق. – توعية الموظفين بالغشّ وتدريبهم.
R0101	خطر توطين العميل المدرج في القائمة السّوداء	– التّحديث الدائم والمنتظم للقائمة السوداء. – دعوة الموظّفين إلى توخي الحذر واليقظة. – توعية الموظّفين بالمخاطر التّي ينطوي عليها ذلك.
R0201	تدهور الوثائق الأصلية بسبب الضرر أو الكوارث الطبيعية	– نسخ احتياطية من الوثائق الأصلية في نظم تخزين آمنة.
0403	عدم امتثال قيمة العملة المطلوبة للفاتورة أو العقد المبرم	– التّحقق من وجود إجراءات تسوية لمقارنة بيانات الحسابات الواردة بالمعاملات المعترف بها.

R0406	خطأ في كتابة معلومات الاعتماد المستندي	- التّحكم الأمثل من المستوى الأوّل (تنبيه النظام). - التّشغيل الآلي والتّحديث المستمر لمعلومات العملاء.
R0409	فقدان مستند بسبب سوء التنظيم	- الامتثال لمعايير المحفوظات (نظام إدارة بيانات GED). - تأمين نقل الوثائق.

المصدر: من إعداد الطالبتين

خاتمة الفصل الثالث

سمح لنا هذا الفصل الأخير بمعرفة واستيعاب نشاط استيراد الاعتماد المستندي وتحليل المراحل المختلفة لهذه العملية وذلك بهدف تحديد المخاطر العملياتية المحتملة التّي يمكن أن تؤثر عليها. حيث أتاح التّحليل الذي تمّ إجراؤه بتحديد هذه المخاطر وتصنيفها إلى فئات مختلفة وفقًا لأهميتها. لذلك سيتمّ تطبيق تدابير إضافية من قبل بنك القرض الشّعبي الجزائري.

وبغية تحسين نظام إدارة المخاطر، وضعت خطة عمل ومجموعة من التّوصيات. من ناحية أخرى، يجب تحديث رسم خريطة المخاطر العملياتية التّي حددناها بشكل دائم للكشف عن أي مخاطر جديدة يمكن أن تهدّد أعمال البنك. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام البيانات التّاريخية عن الخسائر العملياتية السّابقة لاستحداث أساليب أكثر تطورًا وتوفير نتائج حاسمة.

الخاتمة العامة

بما أنّ الجزائر بلد يتمتّع بموارد متنوّعة ووفيرة، فإنّ جيولوجيته وقربه من الأسواق الدّولية يجعله حليفا اقتصاديا هاما للعديد من البلدان. حيث استمرّت التّجارة الخارجيّة في التّطور واحتلّت مكانة بارزة في اقتصاد البلاد. وبالتّالي، فإنّ البنوك الجزائريّة هي الوسيط الرّئيسي في المبادلات الاقتصادية بين الجزائر وبقية العالم.

تسيير المخاطر العملياتية هي عملية يتبّعها المصرف بهدف تحديد وإدارة أي حدث يمكن أن يعيق عمله العادي ويحجب تحقيق أهدافه. ولهذا الغرض، يعتبر رسم خريطة المخاطر الأداة الأكثر فعاليّة، لأنّه يتيح دراسة سير العمليات المختلفة، تحديد وتقييم المخاطر المحتملة التّي يمكن أن تتسبّب في خسائر كبيرة للمصرف واقتراح حلول مناسبة وممكنة للتّصدي لها.

كجزء من عملنا، ركزنا على المخاطر العملياتية المتعلّقة بعملية الاعتماد المستندي للاستيراد داخل بنك CPA. والهدف من هذا العمل هو فهم هذا النّشاط الذي تقوم به المصارف إلى حد كبير بسبب التّطور المستمر للتّجارة الخارجية، وتقييم المخاطر العملياتية الكامنة في تنفيذ هذا النّشاط.

تمّ وضع خريطة المخاطر للسّماح لمديري المخاطر والموظّفين التنفيذيين بالحصول على إطار مرجعي موّحد من حيث المخاطر. حيث من الضّروري الحصول على تعريف مشترك لما يشكل خطرًا على البنك وأن يكون لديهم منهجية تقييم واضحة ومشتركة. حيث تتيح المناهج الأربعة لوضع خريطة المخاطر إدارة عامّة وتصور سريع للمخاطر الحرجة التّي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على أنشطتها، مع تحديد الإجراءات الوقائيّة والتّصحيحية التّي يجب تنفيذها كأولوية وتوجيه قراراتها الاستراتيجيّة.

ومع ذلك، يظلّ تقييم هذه المخاطر مهمّة صعبة بسبب طبيعتها الدّيناميكية والتّطور المستمر للسّياق الاقتصادي على نطاق دولي. من ناحية أخرى، يمنع عدم توفر بيانات معيّنة من تطوير طرق أكثر تفصيلاً لتقييم المخاطر.

من أجل تقديم إجابات على الأسئلة السابقة، أجرينا بحثًا حول هذا الموضوع، بالإضافة إلى دراستنا العملية في بنك القرض الشعبي الجزائري أكدت جميع الفرضيات

- تم تأكيد الفرضية الأولى في الفصل الأول، حيث أن النشاط المصرفي هو واحد من أكثر الأنشطة خطورة، وتصنف المخاطر التي تهدد الأداء السليم لهذه الأنشطة ضمن ثلاث فئات: مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، والمخاطر العملياتية التي أدمجت في إطار بال الثاني في عام2006.
- تشجع بال البنوك على تحديد المخاطر العملياتية الموجودة في جميع أنشطتها. بعد تحديدها، يمكن للبنوك الاختيار من بين ثلاث مناهج وطرق التي وضعتها لجنة بال لتقييم وقياس هذه المخاطر وهذا تأكيد للفرضية الثانية.

- الفرضية الثالثة صحيحة وهذا ما تم تأكيده في الفصل الثاني حيث يعتبر الاعتماد المستندي أضمن تقنية دفع في المبادلات التجارية الخارجية، وهو يوفر الأمان، الضمان، والسرعة كما يضمن السير الحسن لهذه العملية بالإضافية إلى مساهمته في تنشيط التجارة الخارجية.
- خريطة المخاطر التي نهدف إلى تطويرها تسعى إلى تقييم العمليات من خلال تحديد المخاطر الكامنة في كل مرحلة من أجل الحصول على إدارة ائتمانية أفضل: تم تأكيد الفرضية الرابعة في الفصل التطبيقي بمعنى أن خريطة المخاطر التي تمكنا من وضعها داخل بنك القرض الشعبي الجزائري أتاحت لنا أولاً تحديد وتقييم المخاطر ثم تقديم التوصيات التصحيحية الرامية إلى ضمان إدارة أفضل لعملية الاعتماد المستندي.

ومن خلال المعالجة النظرية والتطبيقية للموضوع، تم التوصل الى النتائج التالية:

- ✓ ادارة المخاطر المصرفية هي عبارة عن تنظيم متكامل يهدف الى مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك وتتم هذه العملية من خلال تحديد، قياس ومراقبة هذه المخاطر واختيار الوسيلة الأنسب لمواجهة هذه المخاطر.
- ✓ أدى قصور اتفاقية بال الأولى في مواجهة بعض المخاطر التي شهدتها بعض الدول الى ظهور اتفاقية بال الثانية التي تعتبر محور نقطة تحول جوهرية في إدارة المخاطر من حيث المفهوم والأدوات.
- ✓ تلتزم الوكالات البنكية بتطبيق الطرق المعتمدة في قياس وتقييم المخاطر العملياتية وفق لتعاليم لجنة بال حيث أن البنك يعتمد في قياس المخاطر العملياتية على تعاليم لجنة بال 2 وذلك لتقييم هذه المخاطر.
- ✓ التجارة الخارجية لأي دولة هي صورة من صور علاقتها نع العالم وتعتبر أحد الدعامات الأساسية في بناء الاقتصاد وذلك برفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للدول.
- ✓ يعتبر الاعتماد المستندي تقنية دفع وتمويل في التجارة الخارجية لإتمام الصفقات التجارية في أحسن الظروف وأهم ما يميزه عن غيره من الوسائل هو وجود مستندات معينة كسند الشحن والفواتير التجارية والتي تأمن السير الحسن لعملية الاستيراد، بالإضافة إلى تعهد البنك بدفع قيمة الاعتماد.
- ✓ مكنتنا خريطة المخاطر العملياتية من تحديد وتقييم مخاطر التشغيل الكامنة في عملية الاعتماد المستندي، ثم ترتيبها حسب الأولوية.
- ✓ زودتنا خريطة المخاطر ببيانات مجمعة فيما يتعلق بالمخاطر العملياتية لعملية الاعتماد المستندي، بمعنى أننا تمكنا من دمج النتائج حسب فئة المخاطر والعملية ، مما سهل علينا اقتراح التوصيات.
- ✓ تساهم التوصيات بشكل مباشر في تحسين العملية الاعتماد المستندي بمعنى أنها إجراءات تصحيحية تهدف إلى تقليل الخسائر الناجمة عن هذا النوع من المخاطر.

التّوصيات

بالإضافة إلى النتائج المذكورة أعلاه، نقدم التّوصيات التّالية التّي تركز على أربعة أجزاء رئيسية لضمان استدامة البنك وتحقيق أهدافه.

➢ جزء نظام المعلومات:

- دمج إشارات الإنذار في النّظام، مما يدلّ على انتهاء صلاحية التّسوية، ووقت إرسال الوثائق، والتحفظات، وما إلى ذلك.
- إنشاء وظيفة مراقبة مستقلة للإشراف على تصفية المعاملات.
- التّشغيل الآلي لمختلف العمليات المصرفية على النظام لتأمينها وضمان إمكانية تتبع العمليات المنفذة.
- الرّصد المنتظم والتّعديل الدائم لرسم خرائط المخاطر.

➢ الجزء التّنظيمي:

- إنشاء عملية فعّالة للتّأكد من صحّة الوثائق.
- الجمع والتّسجيل الدوري لحوادث الخسارة المبلّغ عنها من قبل المراسلين.
- تقوية آلية تقييد النّظام.
- إضفاء الطّابع الرسمي على قائمة مرجعية للفحوصات الإلزامية التّي يتعين إجراؤها على المستندات الواردة والتّي ستكون في متناول الأشخاص المشاركين في هذه العملية.
- العمل كأولوية فيما يتعلّق بمخاطر الفئة: "تنفيذ وتسليم وإدارة العمليات".
- مراعاة التّسلسل الهرمي للمخاطر الموضّحة في خريطة المخاطر من أجل تحديد وتصنيف المخاطر ذات الأولوية المتعلّقة بخطط العمل.

➢ جزء الموارد البشريّة:

- تعزيز تدريب الموظّفين في ميدان التّجارة الخارجية.
- تعريف الموظّفين بثقافة المخاطر بشكل عام، وبشكل أكثر تحديدا بمفهوم المخاطر العملياتية.
- تنظيم حلقات عمل تدريبية لموظفي إدارة المخاطر العملياتية بشأن نهج وأدوات إدارة المخاطر العملياتية.
- توعية الموظّفين وتدريبهم على الوفاء بالمواعيد النّهائية التنظيمية، ونقاط مراقبة الوثائق التّي يتعيّن تلقيها، وسرية العملاء.

➢ جزء السّرقة والاحتيال:

- اتّخاذ إجراءات أكثر صرامة عند فتح الحّسابات المصرفية.
- التّأمين ضد الأعمال التّخريبية.

أفاق البحث

تعتبر هذه الدراسة انطلاقة لأبحاث أخرى مكملة لجوانب الموضوع المعالج نراها جديرة بالدراسة والتحليل نذكر منها:

- ✓ تنفيذ خريطة للمخاطر العملياتية المتعلقة بعمليات التجارة الخارجية على مستوى شركة التأمين.
- ✓ دراسة مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر العملياتية.

وفي الأخير يمكن القول أن دراستنا هي مساهمة خريطة المخاطر العملياتية في التسيير الفعال للمخاطر العملياتية المتعلقة بعملية الاعتماد المستندي للاستيراد داخل بنك القرض الشعبي الجزائري. لقد استجبنا لمشكلتنا من خلال وضع خريطة للمخاطر. يمكن أن يخدم هذا التعيين البنك لتحسين إدارة المخاطر العملياتية وتحسين نظام التحكم الخاص بها.

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- أكرم إبراهيم حمدان الزغبي، **مسؤولية المصرف المصدر في الاعتماد المستندي**، ط1، دار وائل للطباعة وللنشر، عمان،2000.

2- أنس البكري و وليد الصافي، **النقود والبنوك (بين النظرية والتطبيق)**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

3- أسامة عزمي سلام شقيري تورمي موسى، **إدارة المخاطر والتأمين**، دار الجامعية، عمان،ط1، 2007.

4- أحمد غنيم، **الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي**، الطبعة الخامسة ،مصر، 1997.

5- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1992.

6- جواد شوقي ناجي، **إدارة الأعمال المصرفية الدولية**، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2002.

7- جمال يوسف عبد النبي ،"**الاعتمادات المستندية**"، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان،2001.

8- جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن، 2005

9- حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، دمشق سوريا، 1996.

10- حسن جليل البديري، **البنوك مدخل محاسبي واداري**، دار الورق للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

11- حمزة محمود الزبيدي، **ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان،2002.

12- خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية – الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.

13- رايس عبد الحق وآخرون، **دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014.

14- رشا العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، **2000**.

15- سعيد عبد العزيز عثمان، **الاعتمادات المستندية**، الدار الجامعية،2002-2003.

16- سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، طبعة 1993.

17- سعدون صفوان أنيس، **الاعتماد المستندي ودوره في تمويل التجارة الخارجية**، البليدة، 2004/2003.

18- صندوق النقد العربي، **إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها**، اللجنة العربية للرقابة المصرفية ،أبوظبي،2004 .

19- صادق مدحت، **أدوات و تقنيات مصرفية**، دار غريب، مصر، 2001.

20- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، 2007.

21- عبد العال طارق عبد حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

22- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

23- عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، الجزائر، 2000.

24- عباس مصطفى المصري، **عقد الاعتماد المستندي في قانون التجارة الجديد**، مصر، دار الجامعة الجديدة ، بدون رقم الطبعة، سنة 2005.

25- فريد الصحن، **المصرف والأعمال المصرفية**، المصليب والتوزيع، طبعة 1989.

26- فريد صالح، موريس نصر، **المصرف والأعمال المصرفية** ، دار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1989.

27- فاعور مازن عبد العزيز، **الاعتماد المستندي والتجارة الإلكترونية**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2006.

28- فيصل محمود مصطفى النعيمات، **مسؤولية البنك في قبول المستندات في نظام الاعتماد المستندي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.

29- محفوظ لعشب، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2 ، 2006.

30- محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء للنشر والطباعة، مصر، الطبعة الأولى، 2007 .

ثانيا: المجلات، الدوريات والتقارير

1- اكساس ايمان، **خريطة المخاطر كآلية لإدارة الأخطاء المرتبطة بالتوظيف في المؤسسة**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد09 ، العدد 03.

2- آمال نوري محمد، **إجراءات الاعتمادات المستندية في العراق بين الحقيقة والرؤى**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29، بغداد، 2012.

3- بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، **دور معايير لجنة بال في إدارة المخاطر**، مجلة علوم اقتصاد والتسيير والتجارة، العدد31-2015.

4- البنك الأهلي المصري، "**المعيار كفاية رأس المال في إطار اجتماع لجنة المنعقد في 2002/07/10**"، النشرة الاقتصادية، العدد3، المجلد 35، 2002.

5- جاسم المناعي، **إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ، 2004.

6- سليمان ناصر، **البنوك الاسلامية واتفاقية بال(3) المزايا والتحديات**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، العدد العشرون.

7- شرفي آسية، عامر كمال، **مقررات لجنة بال ودورها في مواجهة المخاطر المصرفية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03 /العدد 02 /جوان/2019، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر.

8- صندوق النقد العربي، **إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها**، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، أبوظبي،2004.

9- عمار عريس، مجدوب بحوصي، **تعديلات مقررات لجنة بال وتحقيق الاستقرار المصرفي**، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد الثالث-العدد 1 (مارس 2017).

10- لعراف فائزة، **المداخيل الحديثة لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك مع اشارة الى حالة الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 7، 2012.

11- معمري نارجس، سمير آيت عكاش، **لجنة بال-3- وتغطية المخاطر التشغيلية**، مجلة المعارف: قسم العلوم الاقتصادية، السنة الثالثة عشرة-العدد25/ديسمبر 2018.

12- ناصر سليمان، (2006)، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بال**، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد السادس، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

13- نبيل حشاد، **دليلك إلى اتفاق بال 2 (المضمون، الأهمية، الأبعاد)**، موسوعة بال2، الجزء الأول،2004.

ثالثا: المذكرات والرسائل.

1- آدم حديدي، **دور التّدقيق في الحد من المخاطر العملياتية في البنوك التجارية الجزائرية**، جامعة الجلفة

2- أحلام بوعبدلي، ثريا سعيد، **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية**، دراسة حالة عينة من البنوك التجارية في الجزائر، جامعة غرداية، الجزائر.

3- أوصغير لويزة، **دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بال وآثارها على البنوك التجارية دراسة مقارنة بين الجزائر**، تونس ومصر، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة،2018.

4- بونحاس عادل، **دور الاعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر (2002-2010)**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2014.

5- بوقارة فايزة، مدى مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل المؤسّسة الاقتصادية، مذكرة تخرج ليسانس.

6- خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية**، مذكرة مقدمةَ من ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، **تخصص نقود و التمويل**، جامعة محمد الخيضر، بسكرة، 2009/2008.

7- رباح محمد، عقاب فاتح، **الاعتماد المستندي كأداة بنكية في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة ماستر، جامعة أكلي محند أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2015.

8- سعدون صفوان أنيس، **الاعتماد المستندي ودوره في تمويل التجارة الخارجية**، البليدة، 2004/2003.

9- الصم أحمد، **إدارة القروض المصرفية من خلال التحكم في خطر التسديد**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2002.

10- عبد القادر شاعة، **الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض " دراسة الواقع الجزائري** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع التحليل الاقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

11- نجار حياة، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بال دراسة واقع البنوك التجارية العمومية**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف،2014.

12- نورة محمد أمين، بوازني زكرياء، **الاعتماد المستندي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، قسم حقوق، 2005.

رابعا: الملتقيات

1- حسين بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها** ، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة – مخاطر – تقنيات، جامعة جيجل ، أيام 6 و 7 جوان 2005 .

2- طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، **بال- 2- وتسيير المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائر**، ملتقى العالمي الدولي الثاني حول "اصلاح النظام المصرفي الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة"، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة ، 12 مارس.

3- ناصر سليمان، ،**النّظام المصرفي الجزائري**، مداخلة في ملتقى وطني بعنوان"المنظومة المصرفية الجزائريّة والتّحولات الاقتصادية، واقع وتحديات"، جامعة الشلف،(14-15 ديسمبر 2004).

4- نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بال 3:** دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، مقدمة في المؤتمر السنوي الخامس- جامعة فيلادلفيا الأردنية المنعقد في 4-2007/07/5.

المراجع الفرنسية:

أولا: كتب

1-Anne Marie Percie du Sert , **Risque et control de risque** , Economica , Paris , 1999.

2- Amour Benhalima, **le système bancaire Algérien**, (Alger :édition DAHLAB ,1996).

3-christian JIMENEZ, Patrick MERLIER, et Dan CHELLY, **« Risque opérationnel de la mise en place du dispositif et son son audit »**, Édition Banque Édition, Paris 2008.

4-Dominique Chabert, **Manuel D'économie Bancaire**, Revue Banque Edition, 2007.

5-Gérard Naulleau et Michel Rouach, **le control de gestion bancaire et financier** ,Edition la Revue banque,paris,1993.

6-IFACI, **« cahier de recherche, cartographie des risques »**, 2éme édition, PARIS, 2013.

7-IFACI, Price Waterhouse COOPERS et LANDWELL, **« le management des risques de l'entreprise, Cadre de Référence, techniques d'application** », Éditions d'Organisation, Paris, 2005.

8-J. paveau F. duphil duphil, **Exporter pratique du commerce international**, les éditions fouchers 22 Edition, paris 2010.

9-L'IFACI, **la cartographie des risques**, édition de L'IFACI, Paris, septembre 2013.

10-Legrand D, Martini H(2008), **Gestion des opérations import-export**, Dunod.

11-Moussa Larlon, **Le crédit documentaire**, Edition Alger.

12-Naji Jamal avec la collaboration de Nathalie Morin **: commerce international (mondialisation, enjeux et application)** ,édition du renouveau pédagogique INC (ERPI) canada 2009.

13-Y. simon D. lautier C. morel, **Finance Internationale 10 édition**, Edition ECONOMICA, France, 2009.

ثانيا : المذكرات والدروس

1-Omar Belkhane, **Elaboration D'une Cartographie Des Risques Operationnels Lies Au Processus De Credit Doucumentaire Au Sein Du Cpa**, Mémoire Fin D'études, Institut De Financement Du Developpement Dumaghreb Arabe, Décembre 2021, P 47.

2-Mokhtari AZEDINE : " **la banque face aux risques des crédit** " mémoire de fin d'étude (dcs) banque, Avril 2001.

3-Ouadaï moussa, les cours de **« gestion des risques opérationnel** », contrôle de gestion, école supérieure de commerce, 2023.

4-Inspiré fortement du mémoire de KHACHBA, Kamel, **la gestion des risques opérationnels** : cas de la BADR, Ecole supérieure de banques, Décembre 2014.

ثالثا: النص التنظيمي

1-Règlement N°11-08 portant sur le contrôle interne des banques et établissements financiers.
2-Règlement N°14-01 du 16 février 2014 portant coefficients des solvabilités applicables aux banques et aux établissements financiers.
3-المادة 35 من الكتيب رقم 500 الصادر من غرفة التجارة الدولية، سنة 1993.
4 -المادة 36 من الكتيب رقم 500 الصادر من غرفة التجارة الدولية، سنة 1993.

رابعا: المواقع الالكترونية

- www.bis.org
- www.abef-dz.org/abef/sites/default/files/3.pdf.
- www.ebooks-gratuit.org.
- http:// www.islamicfi.com
- https://www.cpa-bank.dz
- Amour Benhalima, le système bancaire Algérien, (Alger :édition DAHLAB ,1996),

قائمة الملاحق

الملحق رقم01: الهيكل التنظيمي العام بنك القرض الشعبي الجزائري C.P.A

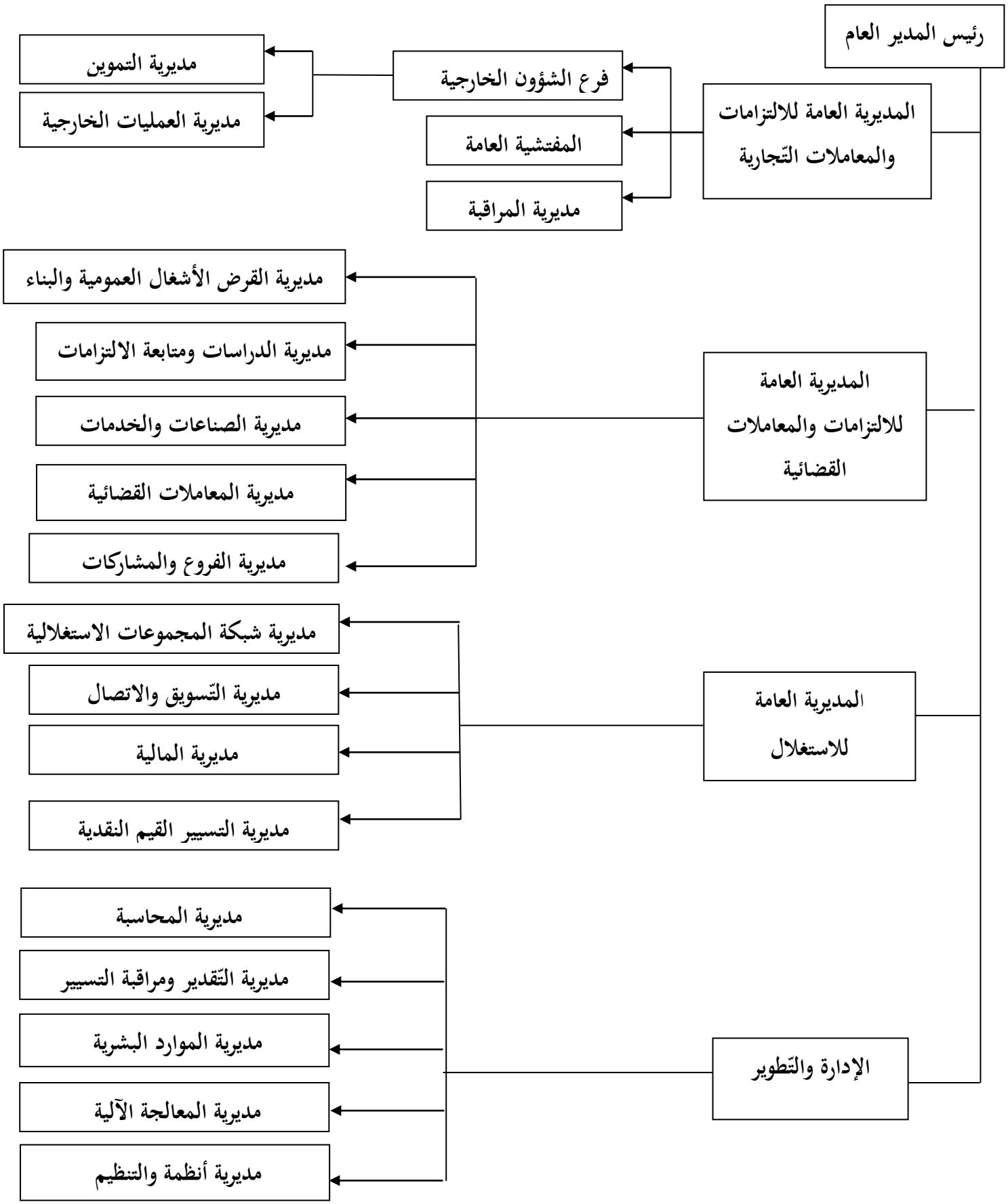

ملحق رقم02: الهيكل التنظيمي لمديرية المخاطر العملياتية "D.R.P "

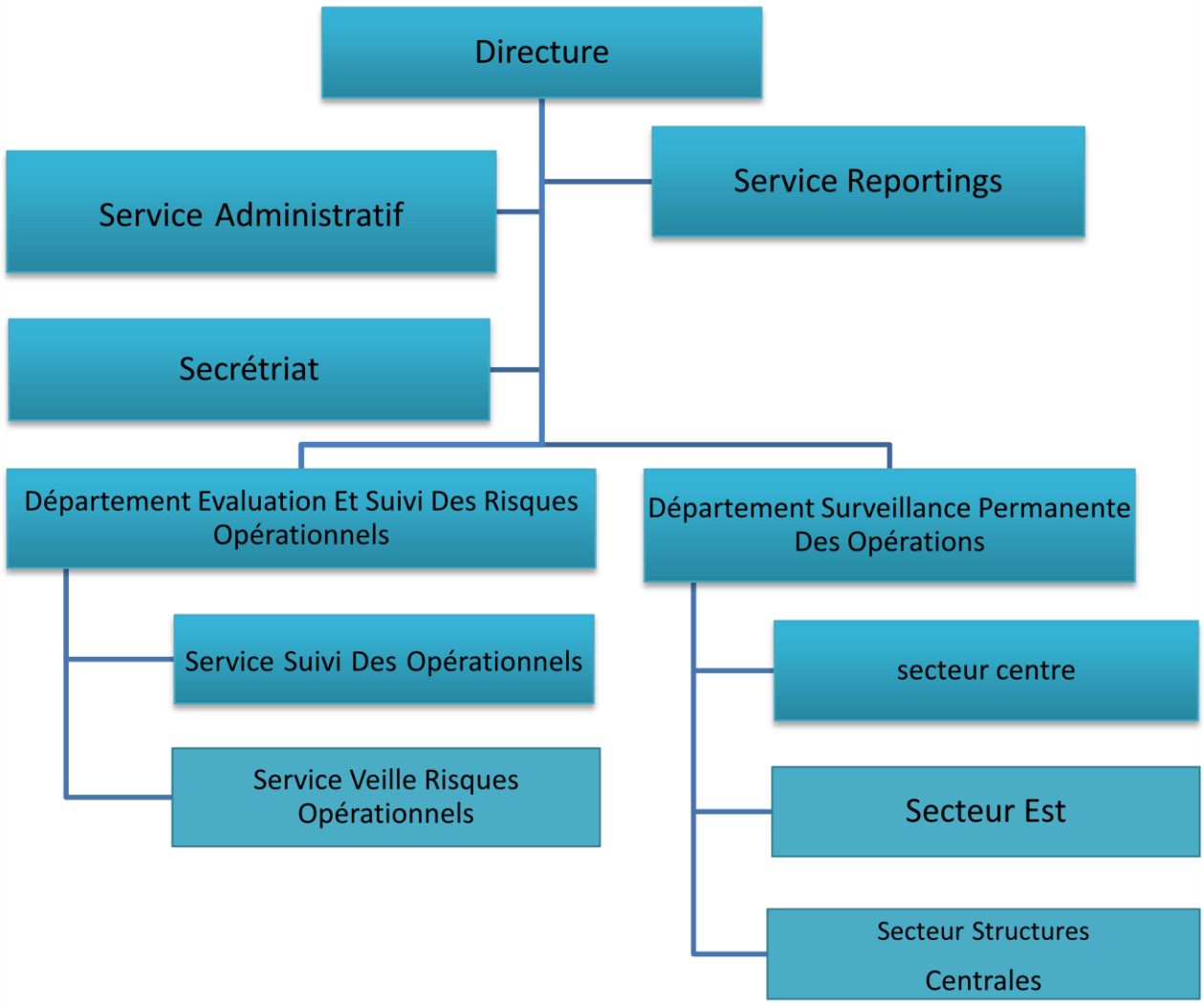

الملحق رقم 03: الهيكل التّنظيمي لمديرية العمليات الخارجية DOPEX

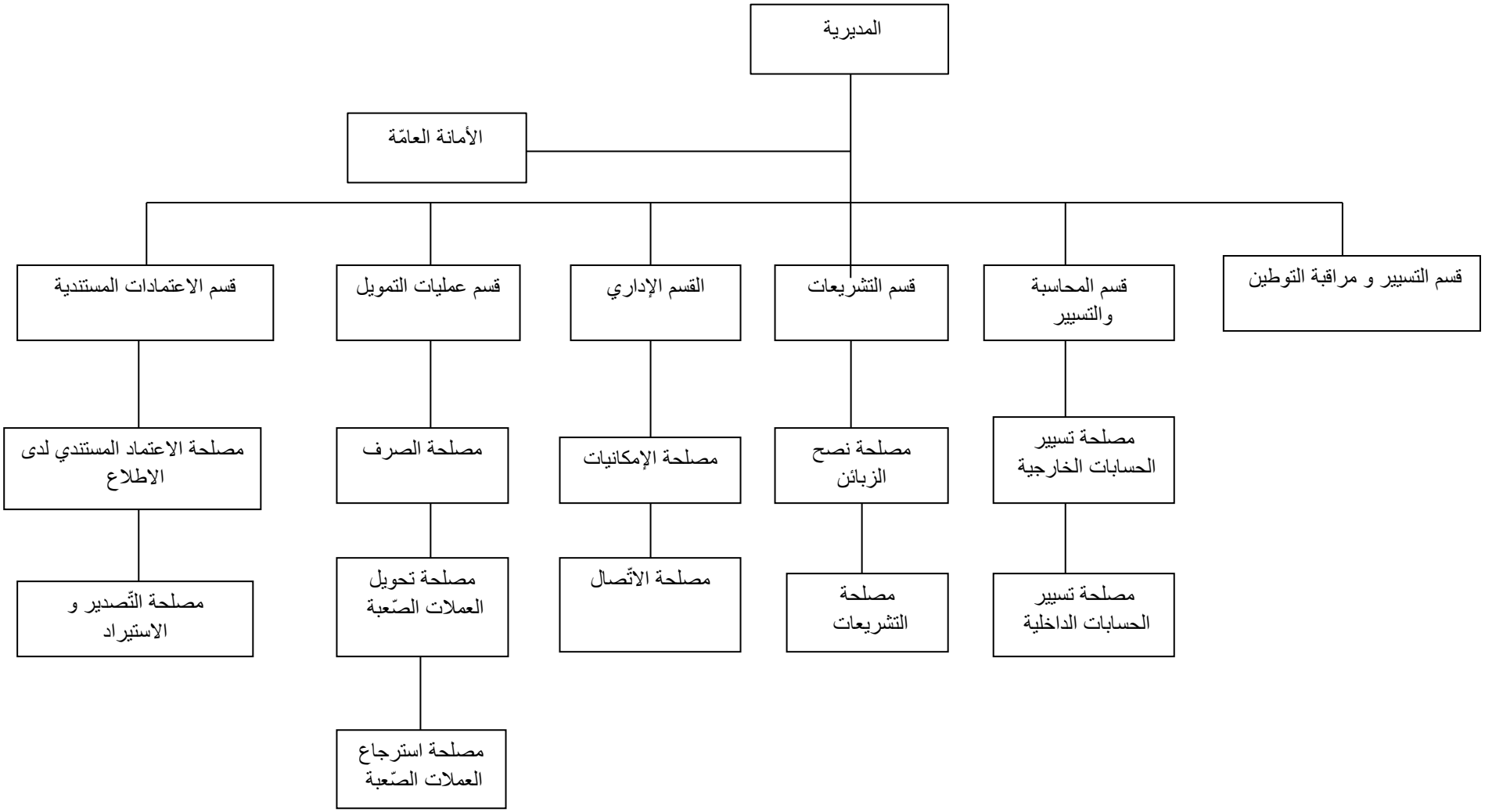

الملحق رقم04: الفاتورة الشكلية

Proforma Invoice

Your Order No :
Your Vat No :
Registration No :
Document Date :
Customer No :
SASA Order No :
SASA Vat No :
SASA Contact :
Phone :
Fax :

Item	Material Description	Quantity(KG)	Unit Price (KG)	Amount
10	54003 PSF 1.6X38 80/N5D Customer Material : Requested Delivery Date : WK40 Notes :	80,000.00 MT	1.10000 USD	88,000.00000 USD

Total fob: 84,800.00 USD
Freight cost: 3,200.00 USD
Total CFR: 88000.00 USD
Port of loading: Marsin
Port of dischrge : Algeria
Tolerance : +/- 5%

CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE
Agence de Relizane
Reçu le :

DELIVERY TERM : CFR ALGER
PAYMENT TERM : PAYMENT AT 360 DAYS FROM B/L DATE
VALIDITY : THIS PROFORMA INVOICE IS VALID TILL 30.11.2021
PACKAGING : BAGS
ORIGIN : EGYPT
PRODUCER : SAFA POLYESTER SAE
H.S. CODE : 5501.20.10.00
BANK NAME : BANQUE EXTERIEUR D'ALGERIE
ACCOUNT CURRENCY : USD
IBAN NUMBER :

Total net value excl.tax : 88,000,00000 USD

ACCOUNT NUMBER :
SWIFT CODE :

الملحق رقم05: وثيقة طلب فتح الاعتماد المستندي EM9

CACHET DE LA MAISON

DEMANDE D'OUVERTURE DE CREDIT DOCUMENTAIRE
AU CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE
Siège Social : Boulevard Colonel Amirouche
ALGER
AGENCE ou SUCCURSALE
.....00413 RELIZANE.....

A .....RELIZANE....., le ..... 21 DEC 2022

Messieurs,

(1) ~~télégramme~~
Lettre un crédit documentaire (2)
~~lettre avion~~

a) ~~Révocable~~
b) ~~Irrévocables~~
c) Irrévocables et confirmé

Nous vous prions d'ouvrir par
Pour la somme de : USD 88 000.00
: (eighty-eight thousand dollars)

Auprès de: BANK ALBARAKA TURK KATILIM BANKASI A.Ş BARKAL BRANCH-ADANA
SWIFT: BTFHTRISXXX
En faveur de : [illegible]
Qui devra être avisé par (1) SWIFT
Lettre
Utilisable par traite a (1) vue sur PRESENTATION DES DOCUMENTS CONFORME/PRESENTATION OF CONFORM DOCUMENTS.
21 DEC. 2022 Jour de vue ..... payable à ..... IRREVOCABLE and Payment LC AT SIGHT +/- 5%... .....
Crédit valable jusqu'au (3) 21/12/2022 .....à .....DESTINATION.....
Contre remise des documents suivants .....
-facture commerciale en .....04..... exemplaires ..... ORIGINALS... STAMPED AND SIGNED .....
-jeu complet de connaissement CLEAN on board reçu pour embarquement établis à l'ordre de CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE AGENCE RELIZANE.....
..... notify .....ORDONNATEUR.....
Fret payé/payable à destination CFR any ALGERIAN SEA PORT, INCOTERM 2020.....
(6) police certificat d'assurance couvrant les risques : Veuillez voir annexe (1)

Le tout se rapportant à l'expédition en () PLUSIEURS Fois
..... AS PER PROFORMA INVOICE N° [illegible] .....
-TRANSBORDEMENT ALLOWED -LATEST SHIPEMENT DATE 30/11/2022
Acheteurs
Assurance couverte par (1) Vendeurs
Embarquement (5) Mersin sea port in Turkey, destination : Algiers Sea port

Il est bien entendu que nous prenons à notre charge tous les risques et conséquences pouvant résulter de la présente opération.

Nous vous dégageons : ainsi que vos correspondants, de toute responsabilité en ce qui concerne ; toute différence de change. L'authenticité et la teneur des documents, les retards qu'ils pourraient subir dans leur transmission, leur perte ou mutilation, les Erreurs d'interprétation ou autres auxquelles pourraient être les câbles et télégrammes, la traduction, l'interprétation des termes Techniques que vous aurez la faculté de transmettre tels quels.

Aussitôt que nous connaitrons l'embarquement de marléré certaine, nous engageons à vous remettre sur votre demande un Avenant d'assurance, si celles-ci sont soignées par nous.

De convention expresse les documents sont affectés par nous à titre de gage et de nantissement à la bonne fin des avances qui Résulteront de votre .....PAIEMENT.....(7) ainsi qu'au remboursement de toutes somme dont Nous serions débiteurs envers vous pour quelque motif que ce soit

La mobilisation du crédit par acceptation ne fait pas obstacle à votre demande de constitution de marge avant l'échéance des traites, Si le prix de la marchandise vient à baiser au-dessous du montant total des traites acceptées.

Vous voudrez bien débiter notre compte n° : 0[illegible] du montant de cette opération ainsi Que de vos frais et commissions.

Pour toutes les conditions non prévues ci-dessus, votre Etablissement se conformera au règlement uniforme relatif aux crédits Documentaires ; établi par la Chambre Internationale de Commerce, sous réserve de l'application des règles et usages propres aux Pays ou l'opération se déroulera et qui n'auraient pas adopté les Règles ou Usances uniformes.

Recevez Messieurs, nos salutations distinguées.

(1) Barrer la mention inutile.
(2) a) Révocable (Simple avis sans engagement).
B) Irrévocable (sans engagement de votre correspondant)
C Irrévocable et confirmé avec engagement de notre correspondant)
(3) Indication de la date et lieu.
(4) Marchandises, qualité, prix, conditions (CIF – FOB Franco).
(5) Lieu et date extrême d'embarquement.
(6) A supprimer si l'assurance est couverte par les acheteurs.
(7) Paiement ou acceptation.

Sign

الملحق رقم06: وثيقة طلب فتح الاعتماد المستندي للوكالةEM7

القرض الشعبي الجزائري
Crédit Populaire d'Algérie
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE
SIEGE SOCIAL : 2, Bd Colonel Amirouche
ALGER
AGENCE OU SUCCURSALE
GROUPE D'EXPLOITATION CHLEF
AGENCE DE RELIZANE *413*

A RELIZANE LE 15/09/2022
DESTINATAIRE

DUPLICATA

CREDIT DOCUMENTAIRE N°CDI

D'ordre de
SIDI KHATTAB, RELIZANE, ALGERIE
En faveur de.
SARIHAMZALI MAH TURHAN CEMAL BERIKER BULVARI NO 559/9A SEHAN/ADANA/TURQUIE.
Pour UN montant (~~maximum~~/environ (+-5) percentage): EIGHTY-EIGHT THAOUSAND DOLLARS AND 00 CTS .(Soit USD (-+5%) : 88.000,00).
Utilisable AT SIGHT.
Contre remise / accompagné des documents suivants :
+ 04 ORIGINAL COMMERCIAL INVOICES, SHOWING THE NIF OF TAYAL, SHOWING EACH MARK, UNIT PRICE, THE TOTAL AMOUNT IN FOB, THE AMOUNT OF THE FREIGHT CFR, THE TOTAL AMOUNT CFR TO BE PAID, DATED, STAMPED AND SIGNED BY THE BENEFICIARY.
+ 02 ORIGINAL +01 COPY OF PACKING LIST.
+01 ORIGINAL CERTIFICATE ANALYSIS.
+ 01 ORIGINAL+ 02 COPIES CERTIFICATE OF ORIGIN STAMPED AND SIGNED BY LOCAL CHAMBER OF COMMERCE.
+ (3/3) ORIGINAL BILL OF LADING "ON BOARD" WHIT THE
POPULAIRE D'ALGERIE BRANCH RELIZANE *413* SIS A,*02*
APPLICANT AND MARKED *FREIGHT PREPAID*. AT DESTINATION.
-FOLD PORTABLE ((02) ORGINALS INVOICE SIGNED + (1/3) BL SIGNED + (01) ORIGINAL PACKING LISTE +01 ORIGINAL CERTIFICATE OF ORIGIN + 01 ORIGINAL CERTIFICATE OF ANALYSIS.)
Concerning:FIL POLYSETER AS PER PROFORMA INVOICE N°
Place d'embarquement : MERSIN SEA PORT TURKEY.
Destination : ALGIERS SEA PORT, ALGERIA.
Expéditions partielles : autorisées / ~~interdites~~
Transbordement : autorisé/~~interdit~~
Ce crédit est valable jusqu'au 21/12/22.
Pour présentation pour PAIEMENT
Auprès de VOS CAISSES.
Veuillez notifier aux bénéficiaires
Par SWIFT l'ouverture de ce crédit
Sans ajouter/ ~~en ajoutant votre confirmation~~
Modalités de remboursement :
Instructions pour l'envoi des documents :
Courrier express par avion.

CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

الملحق رقم07: وثيقة MT700

16/09/22-16:09:36 Printer-0428-000024 30

---------- Instance Type and Transmission ----------
Notification (Transmission) of Original sent to SWIFT (ACK)
Network Delivery Status : Network Ack
Priority/Delivery : Normal
Message Input Reference : 1552 [redacted]
---------- Message Header ----------
Swift Input : FIN 700 Issue of a Documentary Credit
Sender : CPALDZALXXX
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE
ALGIER DZ
Receiver : BMICDZALXXX
BANQUE DU MAGHREB ARABE POUR L'INVESTISSEMENT ET LE
COMMERCE
ALGIERS DZ
MUR : BL
---------- Message Text ----------
27: Sequence of Total
1/1
40A: Form of Documentary Credit
IRREVOCABLE
20: Documentary Credit Number
[redacted]
31C: Date of Issue
220918
40E: Applicable Rules
UCP LATEST VERSION
31D: Date and Place of Expiry
221221AT YOUR COUNTERS
50: Applicant
[redacted]
59: Beneficiary - Name & Address
[redacted]
32B: Currency Code, Amount
Currency : USD (US DOLLAR)
Amount : #68000,00#
39A: Percentage Credit Amt Tolerance
5/5
41A: Available With...By... - FI BIC
BMICDZAL
BANQUE DU MAGHREB ARABE POUR L'INVESTISSEMENT ET LE COMMERCE
ALGIERS DZ
BY PAYMENT
43P: Partial Shipments
ALLOWED
43T: Transhipment
ALLOWED
44E: Port of Loading/Airport of Dep.
MERSIN TURKEY SEA PORT
44F: Port of Discharge/Airport of Dest
ALGIERS ALGERIA SEA PORT

الملحق رقم08: وثيقة MT754

12/10/22-09:49:30 Printer-0626-000004 9

Instance Type and Transmission

Original Received from SWIFT

Priority : Normal

Message Output Reference : 1657 221011CPALDZALAUNK1141091657

Correspondent Input Reference : 1657 [redacted]

Message Header

Swift Output : FIN 754 Adv of Paymt/Acceptance/Nego

Sender : BMLIDZALXXX
BANQUE LI MAGHREB ARABE POUR L'INVESTISSEMENT ET L
ALGIERS DZ

Receiver : CPALDZALXXX
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE
ALGIER DZ

Message Text

20: Sender's Reference
[redacted]

21: Related Reference
[redacted]

32B: Principal Amt Paid/Accepted/Negd
Currency : USD (US DOLLAR)
Amount : #87593,97#

34A: Total Amount Claimed
Date : 24 October 2022
Currency : USD (US DOLLAR)
Amount : #87593,97#

57A: Account With Bank - FI BIC
CITIUS33
CITIBANK N.A.
NEW YORK,NY US

77: Narrative
DOCUMENTS NEGOCIES CONFORME AUX
TERMES DU CREDIT.
EN CONSEQUENCE VEUILLEZ CREDITER
NOTRE COMPTE SOUS BONNE VALEUR.
DOCUMENTS SUIVENT PAR PORTEUR.

Message Trailer

{CHK:1A6A9B480CBF}
PKI Signature: MAC-Equivalent

الملحق رقم09: تقييم نظام مراقبة المخاطر باستخدام طريقة SCORECARDS

	Risques détectés	Evaluation du contrôle							
		Y a-t-il un contrôle système	Y a-t-il une procédure, note circulaire note d'organisation	Y a-t-il un contrôle du 1er niveau 1er degré	Y a-t-il un contrôle du 1er niveau 2ème degré	Le contrôle est-il réalisé par une personne non impliquée dans le processus	Y a-t-il des incidents	Score du contrôle	Evaluation des contrôles
R-0401	Dossier d'ouverture de Credoc incomplet	NON	Oui	Oui	OUI	oui	oui	85%	Acceptable
R-0402	Données clients incorrectes	oui	Oui	Oui	Oui	NON	OUI	75%	Acceptable
R-0403	Non-conformité de montant de devise demandé à la facture ou contrat domiciliée	oui	Oui	Oui	non	Non	oui	60%	Insuffisant
R-0601	Fausse domiciliation (connivence avec le chargé)	NON	Oui	Oui	Non	Non	oui	45%	Défectueux
R-0101	Risque de domiciliation d'un client black-listé	oui	Oui	Oui	NON	Non	NON	60%	Insuffisant
R-0404	Détermination incorrecte de capacité financière du client	NON	Oui	Oui	OUI	Oui	oui	85%	Acceptable
R-0405	Numérotation de l'opération incorrecte ou numérotation déjà existée	oui	NON	Oui	Oui	Oui	non	85%	Acceptable
R-0406	Erreur dans la saisie des informations du Credoc	oui	Oui	Oui	Oui	NON	OUI	75%	Acceptable
R-0407	Absence de signature de chef de service commerce extérieur	NON	Oui	Oui	OUI	OUI	NON	100%	Efficace

R-0408	Retard dans la transmission des documents DOPEX	oui	Oui	NON	Oui	Non	oui	55%	Insuffisant
R-0409	Perte de document due à la déficience dans l'organisation	oui	Oui	non	non	Non	NON	50%	Insuffisant
R-0201	Détérioration des documents originaux due à un sinistre ou catastrophe naturelle	oui	Non	Oui	Oui	Non	oui	60%	Insuffisant
R-0410	Erreur dans l'Examen de la conformité des dossiers par le Chef de département CREDOC Choix erroné de la banque notificatrice	oui	Oui	Oui	Non	Oui	oui	75%	Acceptable
R-0411	Choix erroné de la banque notificatrice	oui	Oui	Oui	Oui	Non	oui	75%	Acceptable
R-0412	Erreur lors de l'enregistrement des dossiers sur le module CREDOC du système de gestion du commerce extérieure	oui	Non	Oui	non	Non	oui	65%	Insuffisant
R-0301	Panne / dysfonctionnement du système informatique	oui	Oui	Oui	non	Non	oui	60%	Insuffisant
R-0413	Erreur de saisie du SWIFT MT 700	oui	Oui	Oui	Oui	Oui	oui	90%	Acceptable
R-0414	Validation du dossier par une personne non habilitée	oui	Oui	NON	OUI	OUI	NON	80%	Acceptable
R-0302	Retard dans la réception de l'accusé de réception SWIFT MT 730	oui	Oui	Oui	non	Non	non	70%	Insuffisant
R-0303	Panne d'électricité	oui	Oui	Oui	Non	Non	oui	60%	Insuffisant
R-0415	Risque de non conformité de l'appel de fond avec les termes de LC	NON	OUI	Oui	Oui	Oui	oui	85%	Acceptable
R-0102	Non déclaration d'une irrégularité portant atteinte à la réglementation de change	oui	Oui	Oui	Non	Oui	oui	75%	Acceptable
R-0416	Risque de non respect des délais de vérification des documents (dépassant 5 jours)	oui	Oui	Oui	Oui	Non	non	85%	Acceptable
R-0417	Écarts entre le montant du règlement et le montant comptabilisé par le correspondant	non	Oui	Oui	Oui	Non	oui	70%	Insuffisant

R-0304	Indisponibilité d'accès au système de messagerie Swift	oui	Oui	Oui	Oui	Non	oui	75%	Acceptable
R-0103	Risque de retard de notification du client de l'arrivée des documents à l'Agence	oui	Oui	Oui	Oui	Non	oui	75%	Acceptable
R-0418	Application des incoterms interdits en Algérie (le CIF sauf dérogation air Algérie par exemple)	oui	Oui	Oui	Oui	Non	oui	75%	Acceptable
R-0419	Défaut de programmation d'un règlement	oui	Oui	Oui	Oui	Non	non	85%	Acceptable
R-0305	Dysfonctionnement du système CNIS (impossible de consulter le D10 document douanier)	oui	Oui	Oui	Oui	Non	oui	75%	Acceptable
R-0420	Manque de documents nécessaires à l'apurement	oui	Oui	Oui	Non	Non	oui	60%	Insuffisant
R-0501	Apurement avec des faux documents	oui	Oui	Oui	non	non	oui	60%	Insuffisant
R-0502	Malveillance informatique (virus, destruction de fichiers, piratages...)	oui	Oui	non	Oui	Non	oui	55%	Insuffisant
R-0306	Problèmes dus à l'inadéquation des systèmes d'information aux activités et produits	oui	Oui	Oui	Oui	Non	oui	75%	Acceptable
R-0701	problèmes d'effectifs, turnover excessif	oui	Oui	Oui	Non	non	oui	60%	Insuffisant
R-0421	Problèmes de communication	oui	Oui	Oui	Non	Non	oui	60%	Insuffisant
R-0422	Insuffisance dans le contrôle des documents	oui	Oui	Oui	Non	Oui	non	85%	Acceptable
R-0423	Perte des documents originaux	oui	Oui	oui	Oui	Non	oui	75%	Acceptable
R-0424	Signatures apposées non conformes (directeur de l'agence, chef service de DOPEX)	oui	Oui	oui	Oui	Non	oui	75%	Acceptable